

كتاب الأم
الاقتصاد

مكتبة الكتاب
مسلك الأستاذ الدكتور
والمؤلف زكريا بن يوسف

عالم الفد

عالم واحد أم عوالم متعددة

إعداد
الدكتور إبراهيم حلمي عبدالرحمن

33

العدد ٤٤ - أكتوبر ١٩٩١ - الثمن جنيه واحد

كتاب الأهرام الاقتصادي

يصدر شهرياً عن مؤسسة الأهرام

□ رئيس التحرير :

□ رئيس مجلس الإدارة :

عصام رفعت

ابراهيم نافع

□ سكرتير التحرير :

شهيره الرامسى

□ الاخراج الفنى والغلاف :

فانزة فهمى

الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ١٢ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربى ٤٠ دولار امريكى
- الدول الاجنبية ٦٠ دولار امريكى

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء .

□ تليفون : ٥٥٠٠

□ تليكس : ٠٠٢

□ فاكس : ٨٨٨

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة ا.د/رمزي حكي

القاهرة

رئيس التحرير ابراهيم نافع

عالم الغد عالم واحد أم عوالم متعددة

إعداد

الدكتور إبراهيم طهى عبدالرحمن

تقديم

عالم الغد أمر يجب أن يشغلنا جميعا . لأنه سوف يشكل مستقبلنا ، ومن هنا نضع بين أيدي القارئ هذا الكتاب الجديد الذي قام بتحريره الأستاذ الدكتور ابراهيم حلمي عبدالرحمن وشارك فيه نخبة من كبار الاساتذة والمتخصصين في مختلف القضايا التي تحيط بالمستقبل في مصر وفي العالم . وذلك في محاولة لتفسير ما حدث وما سوف يحدث

واذنترك الكتاب وفصوله للقارئ فاننا نشكر المحرر والاساتذة الدكاترة الذين أعطوا من فكرهم وخبراتهم الكثير لاعداد لهذا الكتاب .
والله الموفق

رئيس التحرير

مقدمة

كان هذا هو السؤال الذى دار بذهن الكثيرين على اثر الاحداث التطويرية الكبرى الجارية فى العالم منذ سنة ١٩٨٥ . فمن جهة وضع ان تشابك المصالح والاغراض يزداد بدرجة كبيرة بين مختلف الدول وخاصة الدول الكبرى بحيث يصعب ان ما يحدث فى اية دولة الا يكون له بعض الاثر والعلاقة بدول اخرى . ولكن من جهة اخرى مازال العالم يواجه عدة قضايا تجرى معالجتها فى مجموعات دول تتسع الهوة والانفصال فى بعضها عن البعض الآخر فهناك قضايا دول (الجنوب) اى الدول الفقيرة التى تزداد تهميشا فى عالم تسوده مصالح دول الشمال (الغنية) وهناك مشكلات البيئة التى تعرقل التنمية وتهدد الاصول المنتجة فى الدول الفقيرة ، بينما تتردد الدول الغنية فى التعاون الجدى فى إيقاف الاخطار الماثلة امام البشرية كلها من الآثار المدمرة للغلاف الجوى وغيرها من الظواهر الخطرة وكذلك نجد ان الدول الصناعية تتجمع معا فى كتلات اقتصادية وتكنولوجية وسياسية ضخمة فى اوروبا وفى امريكا الشمالية وفى اليابان وشرق اسيا ، بينما تنهار النظم الاقتصادية والسياسية فى الاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الشرقية ونزاعات وصراعات فى دول عديدة اخرى ويكاد الفقر والمرض والفاقة يقضى على ملايين الفقراء فى افريقيا خاصة وفى مناطق كثيرة اخرى . ومع كل هذا يكثر الحديث عن (النظم العالمى الجديد) الذى نتحدث عنه كثيرا ولانكاد نلمسه او نراه بوضوح . وفى مصر خاصة تبدا حركة اصلاحية جذرية مقدماتها مالية ولكن لابد لكى تؤتى ثمارها ان تمتد الى جذور اعمق فى المجتمع من حيث الانتاج والاستهلاك ونمط الحياة وعمل البشر

وتوجهات مفاهيم وممارسات عديدة أخرى ، بينما يستمر الركود الاقتصادي وقلقلة الاسواق العالمية التي لا ينتظر ان تتحسن اوضاعها كثيرا الا بعد فترة ، وكذلك الحال في دول الخليج التي دمرتها الحروب العاصفة والنزاعات التي استمرت في اجزاء اخرى من الوطن العربي دون تقدم كبير حتى الآن في حل العقدة الكبرى وهي القضية الفلسطينية والتنمية الاقتصادية والبشرية وفي حسن استخدام المليارات المهددة والملايين من البشر المتكاثرة . يبدو ان عالم الغد سيحمل في طياته عوامل كثيرة تدعو الى الترابط والتساند (الانصاف والعدالة) ولكنه في الوقت ذاته عليه ان يشهد حلولاً ناجحة لقضايا كبرى تحتاج الى تغيير في المفاهيم وتعديل في الممارسات وتبصر في العواقب وتعاون أكثر بين مختلف الدول والشعوب .

الفصول التالية من هذا الكتاب تجمع شروحا مختصرة لبعض هذه القضايا واستبيان الجوانب لبعض هذه الإشكاليات في مصر والعالم وقد استمدت معظم مادة هذه الفصول من محاضرات وندوات عقدت في موسم ١٩٩٠/١٩٩١ في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع التي نظمتها بالتعاون مع الشعبة المصرية لجمعية التنمية الدولية ومركزى الدراسات الاقتصادية والسياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ويسر المحرر أن يقدم الشكر خاصة الى السيد الدكتور محمود حافظ غانم أمين عام الجمعية وإلى السادة اعضائها الذين شاركوا في الاعداد والمناقشة في تلك الندوات والله الموفق سبتمبر ١٩٩١ .

ابراهيم حلمى عبدالرحمن

الفصل الأول

المناخ الدولى وانعكاسه على
سياسات التنمية فى مصر

لم تكن التنمية في مصر بعيدة الصلة بالقضايا الدولية المعاصرة لها - لعلنا نذكر في هذا الشأن أنه في مرحلة الخمسينات والستينات في هذا القرن - حين بدأت مرحلة جديدة للتنمية في المجال الدولي - بمعنى معاونة الدول الفقيرة على التقدم اقتصاديا واجتماعيا - كانت السمة العامة هي التخلص من الحقبة الاستعمارية والافادة من الخبرة الأوروبية في التعمير بعد انتهاء الحرب العالمية الكبرى الثانية التي تعرف عادة باسم مشروع مارشال - وفي تلك الحقبة بدأت الحرب الباردة والصراع الايديولوجي بين الولايات المتحدة وحلفائها من ناحية وبين الاتحاد السوفيتي (منضمة اليه دول اوروبا الشرقية) من جهة اخرى ، فانقسم العالم الثالث (كما عرف فيما بعد) الى دول تساند صراحة او ضمنا استمرار الهيمنة الغربية في صورتها الجديدة ، بينما اتجهت دول اخرى الى تبني الصراع ضد الاستعمار السافر او الضمني والاقتراب من المعسكر الشرقي في اساليبه التنموية ومداخله التنظيمية وفي مصر في تلك الفترة قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحدث الاعتداء البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر سنة ١٩٥٦ وتجربة الوحدة المصرية السورية وبدا صراع الجزائر البطولي ضد النفوذ الفرنسي والمعاونة الفعالة التي قدمتها مصر الى حركات التحرير الافريقية وحركات التحديث العربية ومقاومة المشروعات الاستعمارية مثل حلف بغداد . وفي باندونج وضع ان مصلحة دول العالم الثالث ليست في الانضمام الى احد الجانبين المتصارعين ايدولوجيا ، ولكن (عدم الانحياز) الى اى منهما مع التركيز على التنمية والتغلب على المؤسسات والتنظيمات التي كانت تسعى الى عدم التغيير واستمرار النفوذ الاجنبي السابق - في تلك الفترة وجدت دول نامية كثيرة ان تتجه الى اسلوب التنمية الذي يتميز بالخطط القومية الشاملة مع تعاون متفاوت مع الراسمالية المحلية واتباع اساليب متفاوتة لادارة الاقتصاد القومي من الاسلوب الديموقراطي الغربي في الهند مثلا الى الاسلوب الشيوعي الماركسي (المحور) في الصين الى المدخل المختلط بين المركزية السياسية والتخطيط القومي وتشجيع الراسمالية الصغيرة كما حدث في مصر (تقريبا) وفي مرحلة تالية - وهي مرحلة السبعينيات الى اواسط الثمانينيات كانت السمة السائدة في الاقتصاد الدولي هي ارتفاع اسعار الطاقة .. والبترومل خاصة وتكون « فوائض مالية كبيرة للدول المصدرة للنفط على الرغم من توسعها الكبير في الانفاق الداخلي وفي المعونة لدول اخرى .. وكان على الصناعة

الغربية والتجارة والدولية ان تجذب هذه الفوائض اليها - وتحبسها الى اقصى درجة ممكنة - بالطرق المالية والتسعيرية المختلفة - عن التحويل بقوة الى سوق الاتفاق والاستثمار فزيدت اسعار الصادرات الصناعية وفتحت ابواب الأوراق المالية واسواق الاستثمار الدولارية وحيل بين هذه الاموال وبين الاتجاه بقوة الى سوق التنمية التكنولوجية فاندفعت الى التنمية العقارية الرشيدة والسفينة معا وعلى الرغم من ذلك تراكمت السيولة في المؤسسات المالية وبالتالي زين لدول كثيرة ان تدخل في مجال الاقتراض (ومنها مصر) حتى ان بعض قادتها كانوا يعتبرون الاقتراض (ولو لغير ضرورة) نجاحا ماليا لضاعة سعر فائدة تلك القروض (حينئذ) بالنسبة لمستوى الفوائد الدولية التي تضخمت حتى زادت على ٢٠٪ سنويا في حركة تضخم كبيرة عدا ان التوسع الاتفاقي كان يتيح فرصا كبيرة (للعمولات) والمكاسب المماثلة من بيع الاسلحة وصنقات البترول وما اليها . انعكست هذه الأوضاع على مصر في صورة انفتاح اقتصادي بعد العزلة عن العالم الغربي التي كانت قد اتسمت بها المرحلة السابقة وتضمن الانفتاح توسعا في الاتفاق بما يتجاوز الموارد القومية التي كانت قد زادت فعلا زيادات كبيرة بسبب الاكتفاء بالانتاج المحلي من البترول وتزايد التصدير للفائض منه بأسعار عالية - في تلك الفترة استمرت مركزية الحكم ولكن ليس عن طريق خطط قومية ولكن عن طريق (مؤسسات) شبه ليبرالية وابتعدت المؤسسات الاقتصادية - العامة والخاصة - عن اتباع اساليب الادارة السليمة وتأثرت السلوكيات الخاصة والعامة بهذا الجو المسترخي من الانعكاش الوقتي الذي اخفى بالضرورة الكثير من مضر الاعتماد المتزايد على القروض والاسراف الشديد في حماية المال العام والاممال شبه التام للسلوكيات الاخلاقية في التعامل فاستمر أسلوب (توزيع) المنح والعطايا ومكافأة من يستحق ومن لا يستحق تضخمت الالتزامات العامة وتوسع الجهاز المصري (مثلا) في منح القروض والائتمان بدون ضابط تقريبا واهملت مشروعات الدعم الاساسية في التعليم (كما وكيفا) وفي التكنولوجيا الانتاجية (لحساب استيراد الذي يدر الارباح) وفي الاعانات والاسعار المدعومة اصطناعيا - واستمرت هذه المرحلة الطائشة ولو انه كان لها مبرر كره فعلى مرحلة سابقة إتسمت بالترتمت والعزلة - الى ان هبطت اسعار البترول في منتصف الثمانينيات خاصة ونضب معين القروض وانتهت السكرة لتفوق الدول التي اسرقت على نفسها لتجد تلالا من الديون والفوائد فوق كاهلها بينما الموارد الذاتية كانت قد تضاعفت بالنسبة للموارد الطارئة - مثل تحويلات العمالة المهاجرة الى الخارج - وكذلك بالنسبة الى معدلات الاتفاق التي كانت قد ارتفعت ، حتى تضخم العجز السنوي في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات وفي موازنة الدولة وفي ميزانيات الشركات

والمؤسسات والمصارف - وعلى الرغم من هذا العجز الكبير ، اتبعت اساليب مختلفة للتعايش معه - مثل السحب على المكشوف من البنوك - أو اتباع اساليب التمويل التضخمي - الذي هو في الحقيقة استيلاء مقنع لثروات الافراد لصالح غير المنتجين واستمر تضخم الجهاز الادارى بتعيين الخريجين والتوسع المستمر في التعليم الذي لا يؤدي الى اكتساب مهنة ، وحينما ظهرت اعراض هذه الاساليب الملثوية - وخاصة بين الشباب - هوجمت على أنها اتجاهات متطرفة يمينيا او يسارا وتم حشد الالاف من الدعاة ومئات الالاف من الحرس لحماية (النظام العالم) من هذا التطرف الهدام الذي كان السبب الاول فيه السياسات العامة في الاتفاق والاقتراض وعدم رسم الخطط والسياسات السليمة - كل هذا مع بقاء اتخاذ القرارات مركزيا ولو خلف شعار الشرعية الاصولية

وفي المرحلة الثالثة ، تم اخيرا البدء في تفكير كثير - وتنفيذ قليل - لاجراءات الاصلاح - التي كان اكبر عائق امامها - كما هو الامر حتى الان - المفاهيم الخاطئة التي كانت قد استقرت في فترة الانعاش الكاذب وتكالب الاعداد المتزايدة من العاطلين والخريجين على الضغط على الدولة لاستمرار (مكاسب) العهود السابقة دون اعتبار الموارد التي اصبحت محدودة والقيود المفروضة والقائمة على التصرف العام والخاص . وفي هذه المرحلة الثالثة التي بدأت في حوالى منتصف الثمانينيات حدثت تغيرات دولية هامة لعل اظهرها التغيرات الكبيرة التي أدت الان الى انهيار الصراع الايديولوجى بين الغرب والشرق (لصالح النظم الغربية) والمآزق الاقتصادية والاجتماعية - بل والحركات الانفصالية والحروب شبه الاهلية - في مجموعة دول اوروىا الشرقية والاتحاد السوفيتى وتوسع حركات الانفصال والثورة لطوائف واجناس كثيرة كانت تعيش في كبت وتحت ضغط شديد من النظم الحاكمة والاضعاع الدولية . وصاحب ذلك كله نشأة مشكلات دولية شملت جميع الدول وفي مقدمتها مشكلات البيئة وحماية طبقات الجو العليا وايقاف ارتفاع درجاته الحرارة في جو الارض عامة مما قد يسبب في ارتفاع سنوى مياه المحيطات وانتشار اساليب الارهاب - بما في ذلك الارهاب الالكتروني على الحسابات في المصارف وفي مراكز تسجيل المعلومات بالاضافة الى انتشار اوبئة (حديثة) مثل نقص المناعة ولكن السمة الواضحة لهذه المرحلة هي انفراد الدول الغربية (مجتمعة) في صورة السبعة الكبار او منفردة في صورة الولايات المتحدة وحدها) باتخاذ القرارات الدولية الاساسية ولو خلف غطاء من الشرعية التي تكتسب عن طريق الأمم المتحدة او منظمات دولية أخرى

ينبغي القول ان السياسة المصرية الخارجية - رغما عن قصورها في مجالات عديدة - قد نجحت على الحصول على درجة كبيرة من النجاح في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ مصر والعالم . ومن مظاهر هذا النجاح - استمرار الاستقرار الداخلي (مع وجود قيود تشريعية على الحرية وطوائف ثائرة اهابية) والاتفاق مع الدول والمؤسسات الدائنة وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي على برامج محددة للتطوير ، يرجى ان تتم في السنوات القادمة بنجاح ، وفي الوقت ذاته تم الاعتراف صراحة (الى درجة كبيرة وليست كافية) بالصعوبات التي ينبغي مواجهتها مع اتخاذ اجراءات (قد تكون غير كافية حتى الان) لتخفيف عبء الاسعار المتزايدة على الطبقات الفقيرة ومحاربة البطالة وتشجيع التدريب التحويلي - ولكن هذه الاجراءات اقل وضوحا في مجال انقاص الانفاق العام غير الضروري - وفي الدعوة الحاسمة لتنمية الصادرات وانقاص الواردات (ليس كميا بقرارات فوقية) على اساس تغيير الهيكل الانتاجي والتكنولوجي - وليس استمراره وفقا للأوضاع السابقة - واتباع اساليب سليمة في الادارة العامة والخاصة - والدعوة الى تصفية القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص لا قيمة لها الا اذا صاحبها تحسن في الاداء والانتاج وقد استمر الحديث المتكرر سنوات طويلة عن اصلاح القطاع العام ، حتى الان بعض الخطوات الجدية التي بدأت لا تلقى مصداقية كافية حتى في اطار الاجهزة التي تقوم بتنفيذها .

وتقتضي هذه المرحلة التوسع في تصدير المنتجات - والعمالة - المصرية وزيادة الانتاج المحلي - كما وكيفا - ورفع قدرته التنافسية في الداخل امام الواردات من الخارج وفي الخارج في اطار المنافسة العالمية . ومما يزيد صعوبة تنفيذ هذه التوجهات في المجال الدولي - ان العالم يمر الان (منذ سنة ١٩٨٩ خاصة) في مرحلة ركود اقتصادي تزايدت حدتها ، حتى يقدر ان الاقتصاد العالمي في جملته سنة ١٩٩١ لن ينمو أى بمعدل نمو قدره صفر ، بعد ان كان حوالى ٢-٢٪ سنويا في السنوات السابقة (انظر الجدول المرفق) وفي الوقت ذاته لم تنتج دورة المفاوضات الدولية الخاصة بتحرير التجارة الدولية (دورة الجات الأخيرة المسماة بدورة اورجواي) ولكن تقرر اخيرا استمرار المفاوضات في سنة ١٩٩١ على الرغم من توقفها في اواخر سنة

١٩٩٠ - والخشية تكمن في أن فشل هذه المفاوضات مع الركود الاقتصادي قد يؤدي الى زيادة الاجراءات الحمائية بين مختلف الكتل الاقتصادية بما يشبه (الحروب التجارية) التي لا تقتصر آثارها السلبية على المتصارعين فيها بل تمتد الى التشريعات المحلية وبذلك يصعب فتح اسواق دولية لمنتجات جديدة مثل الصادرات المصرية التي يرجى تزايدها في السنوات القادمة كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي .

هذا في الوقت الذي تزداد فيه الأعباء الدولية - الفعلية او المطلوبة - لحماية البيئة مثل المحافظة على الغابات الاستوائية وإيقاف إنتاج بعض المواد الصناعية التي تحطم طبقة الأوزون فوق رؤوس الجميع - وكذلك التحول من استخدام الطاقة من المواد الحفورية - الفحم والبترو - والاختشاب أيضا - وهي المواد التي تنبعث عنها غازات ترفع درجة حرارة الجو - ومن الوجهة المنطقية - معظم هذه الأعباء نشأ بسبب سياسات التعمير والإنتاج الصناعي في الدول الكبرى الغنية - ولكن من الوجهة العملية لابد وأن يتوزع العبء على جميع دول العالم وخاصة تلك التي لا تملك مصادر للطاقة غير الفحم مثل الصين - ومن جهة أخرى الصالح الانساني لا يمكنه ان يتجاهل الفقر والفاقة في الدول الجنوبية - إذ ان الفقر والجهل والتخلف ينشأ عنها في المقام الأول تدهور البيئة ثم تزايد السكان وربما تؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي بين الأغنياء والفقراء في العالم كله وفي داخل الدولة ذاتها .

وهنا نجد ان الموقف الدولي له تماثل مع الوضع الاقتصادي القومي الذي اشرنا اليه انفا - أي أن الخطوات الأولى تجد من الأيسر تنمية الموارد العامة بالسحب من مدخرات الأفراد عن أن تعمل على زيادة المدخرات ذاتها بزيادة الإنتاج وانخفاض النفقات

العامية وهذا أسلوب اذا استمر طويلا يؤدي الى نتائج عكسية . فزيادة الضرائب قد تؤدي الى نقص عجز الموازنة في المدى القصير ولكن بعد فترة تصبح عائقا أمام التوسع الاستثماري (الخاص والعام) وبالتالي إيقاف حركة التنمية الانتاجية ذاتها - وقد بدأت في مصر بعض الشواهد على ذلك في الشهور الأخيرة - مثل الحد من السقوف الائتمانية ولو انه - كما يقال - اجراء مؤقف سببه التوسع الكبير الذي وصل في الأشهر الأخيرة في غير الاتجاهات الانتاجية . من الصعب على القائمين على الإنتاج العام والخاص أو يروا بأعينهم مظاهر الاسراف في المال العام (الذي يقطع من أرباحهم ومن قوتهم) مستمرة دون هوادة وخاصة لبعض الطوائف التي نجحت في الماضي في تكوين نفوذ وقدره مالية كبيرة ترى الآن فائدة في استخدامها في مشروعات لها صفة الظهور والاستقرار .

وتقديرا لأهمية الاعتبارات الدولية في تحديد مسار الإصلاح وفرصة في مصر - يشمل هذا الكتاب في فصوله المتتالية عرضا مختصرة لبعض القضايا الراهنة على الصعيد الدولي .. فيشمل الفصل الثاني ملخصا لتقرير (لجنة الجنوب) الذي كان موضوع محاضرة اشترك في قائنها السيد عبداللطيف الحمد رئيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والسيد الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله وكان قد اشترك في اعمال اللجنة التي استمرت حوالي ثلاث سنوات منذ ١٩٨٧ - وربما تكون التغيرات الكبرى التي حدثت في الاوضاع الدولية منذ صدور تقرير اللجنة قد أثرت على بعض نتائج الدراسة ولكن توصيات اللجنة في مجموعها مازالت قائمة ولو ان المقترحات التفصيلية الخاصة بانشاء مؤسسات دولية جديدة قد لا تلقى حاليا حماسا في دائرة كبيرة .

وفي الفصل الثالث يقدم العالم المصري المعروف دوليا الدكتور محمد عبدالفتاح القصاص عرضا لقضايا البيئة في العالم وفي مصر وفي هذا الشأن تنجح الانظار علميا ودوليا الآن الى مؤتمر البيئة والتنمية الذي سينعقد في البرازيل في شهر يونية ١٩٩٢ وينتظر ان يتمخض المؤتمر عن قرارات وتوصيات هامة في هذا الشأن إذا نجحت الجهود التي ستبذل دوليا واقليميا وقطريا في دفعها الى الامام .

وفي الفصل الرابع يقدم الدكتور محمود عبدالفضيل عرضا للتطورات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية وعلاقتها بالتفكير الاشتراكي بمعناه الواسع الذي - في رايه - يتجاوز هذه الاحداث بعينها . ومن المعروف ان نصيب تلك الدول في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية كان يقرب من ١٣٪ في السنوات الماضية وهو الآن عرضة للتناقص سنويا على الأقل في المدى القصير والمتوسط ، مما يؤثر ولاشك على الوضع الاقتصادي العالمي وخاصة من حيث احتمال تدفق رؤوس الاموال نحو الاستثمار في تلك الدول وانصرافها عن الاستثمار في دول العالم الثالث - وكذلك لأن تناقص نصيب تلك الدول في التجارة الدولية - وفيما بينها - سيؤثر على شركائها السابقين في التصدير والاستيراد - بل أن انقاص الاستهلاك الداخلي قد يؤدي الى ظهور فائض اكبر للتصدير - كما في البترول والغاز مثلا - أو يؤدي الى عرقلة الانتاج قبل أن يتم إعادة بناء مجموعات التشايك الاقتصادية وخاصة في مجال النقل والتخزين .

ويتضمن الفصل الخامس بيانات عن الأوضاع الجارية فعلا في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية ، توضح حالة القلق وعدم الاستقرار السائدة هناك وبهذا يميل المؤلف لظهور بعض التشاؤم بشأن المستقبل الاقتصادي لتلك الدول - التي تسود فيها اضطرابات سياسية وحركات انفصالية ، بل وما يشبه الحروب الأهلية في بعض الأحوال ومثل ذلك يوغوسلافيا التي كانت تتبع نظما أقرب الى الليبرالية الاقتصادية ولكن تضم في داخلها طوائف وعناصر بشرية متنافرة . ولعل أحداث اغسطس ١٩٩١ التي أدت الى حدوث انقلاب ضد الرئيس جوباتشوف وعودته تؤكد ان الموقف في داخل الاتحاد السوفيتي اقتصاديا وسياسيا لازال حرجا ولكن الدول الصناعية والعالم كله اصبح اكثر انتباها واستعدادا للمشاركة في تقديم المعونة الضرورية حرصا على السلام العالمي وعل المصالح الكبرى التي نشأت بعد انتهاء الحرب الباردة . وفي الفصل السادس يقدم العالم الاجتماعي المصري المعزوف الدكتور سعد الدين إبراهيم دراسة عن الابعاد الثقافية للنظام الدولي الجديد يسود فيها رأى متفائل بشأن تطور المفاهيم الأساسية في بناء العالم الجديد - وقد أوضح المؤلف في مداخلة وردت في الفصل السابع - توضيحا بأن الأحداث الجارية في العالم حتى الآن لا يمكن بالضرورة ان تكون هي في النهاية التي ستكون أسسا للعلاقات والاعتبارات الفكرية التي ستسود العالم في الأعوام القادمة . ويشمل الفصل الثامن . والآخر مجموعة آراء وردت في ندوة نقاش ختامية اشترك فيها عدد من السادة المؤلفين والمحاضرين كان القصد منها التقدير الاجمالي للحصيلة الفكرية لمجموعة المحاضرات والدراسات التي قدمت في هذه السلسلة التي عقدت في جمعية الاقتصاد السياسي والشرع في موسم ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

ولا يفوتني في هذا المقام تقديم الشكر للسادة المحاضرين الذي تطوعوا لالقاء هذه المحاضرات وكذلك الى جمعية الاقتصاد السياسي والتشريع لاستضافتها هذه اللقاءات الفكرية .
سبتمبر ١٩٩١

إبراهيم هلمى عبدالرحمن

الزيادة السكانية ومعدلات نمو الناتج الاقتصادي عالميا ١٩٨٩ و ١٩٩٢

معدل زيادة الناتج القومي %

المملكة	عدد السكان ١٩٨٩	معدل الزيادة السكانية (%)	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
العالم جملة	٥٢٩٢	١,٨	٣,٠	١,٠	٠,٠	٢,١
الدولة الصناعية	٨١٣	٠,٦	٣,٣	٢,٤	١,٤	٢,٠
أمريكا الشمالية	٢٧٦	٠,٨	٢,٥	١,٠	١,٠	٢,١
أوروبا الغربية	٣٥٨	٠,٢	٣,٤	٢,٧	١,٢	٢,٣
دول آسيا الصناعية	١٤٤	٠,٥	٤,٦	٥,٠	٣,١	٤,١
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي	٤٥	٠,٦	١,٤	٦,٣	٩,٥	٤,٥
الدول النامية في نصف الكرة الغربي	٤٠٧٤	٢,١	٣,٤	٢,٩	٣,٥	٥
أفريقيا	٤٣٢	٢,١	١,١	٠,٧	١,٥	٣
غرب آسيا	٦٠٦	٢,١	٢,٢	٣,٤	٠,٠	٣
جنوب وشرق آسيا	١٣٠	٢,٠	٢,٤	٦,١	٠,٥	٧,٠
الصين	١٦٨٦	٢,٢	٦,٠	٥,٥	٦,٠	٦,٠
البحر الأبيض المتوسط	١١٣٩	١,٥	٢,٣	٠,٧	٢,٥	٤,٠
الدول المدينة	٨١	٢,٣	١,٠	١,٩,٨	٢,٠	١١
أفريقيا	٦١٢	٣,٢	٢,٧	١,٥	١,٥	١,٥
جنوب الصحراء	٣٨٣	٢,٧	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠

المصدر: World Economic Survey, 1991 UN - New York
ملاحظات المحرر
(١) معدل الزيادة السكانية يصل الى اعل قيمة في افريقيا جنوب

الصحراء وفي الشرق الاوسط (٣,١ ٪ سنويا) وأقل قيمة في اوروبا الغربية (٠,٢ ٪) .

(٢) أكثر معدلات النمو الاقتصادي ملزالت في شرق اسيا والصين (من ٤ ٪ الى ٦ ٪ سنويا) وأقل معدلات نمو في الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية اذ ينخفض الدخل في ثلاث سنوات بحوالى (٢٠ ٪) بينما تستمر الزيادة السكانية .

(٣) في منطقة الشرق الأوسط (غرب اسيا) تنتهى حالة الركود الناشئة عن حرب الخليج وحرب ايران - العراق والصراعات اللبنانية ويعود معدل النمو الى الارتفاع وقد يصل الى ١٠ ٪ في ١٩٩٢ بالنسبة الى ١٩٩١ .
(٤) تمثل الدول الصناعية في أمريكا الشمالية واوروبا الغربية واليابان حوالى ١٦ ٪ من سكان العالم - بينما العالم الثالث والصين والكتلة الشرقية تمثل الغالبية الفقيرة في العالم - ولكن معدلات النمو في الصين وشرق وجنوب اسيا المرتفعة نسبيا تبشر بتقدم كبير في هذه الدول التي تشمل بالإضافة الى النمرور الأربعة - النمرور اللاحقة وهي ماليزيا وتايلاند واندونيسيا - وتعتبر احتمالات التقدم الاقتصادي في الهند أيضا كبيرة بالقياس الى باقى دول العالم الثالث .

(٥) ربما يحدث تقدم في المكسيك نتيجة انضمامها (ولوجزنيا) الى الكتلة الاقتصادية في أمريكا الشمالية التي تشمل الولايات المتحدة وكندا .

(٦) مع تباطؤ التنمية الاقتصادية من الآن حتى ١٩٩٢ وزيادة الاعباء الجديدة لنفقات البيئة والاستثمارات اللازمة للكتلة الشرقية ، ومع التقدم السريع في ادخال الأساليب التكنولوجية في الانتاج والصناعة ، سيكون الاعتماد في احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية على تحسين الاداء الإدارى والتنظيمي وزيادة الانتاجية وليس على الاستثمارات الجديدة ولذلك يزداد الاهتمام بما يسمى (التنمية البشرية) وتشمل التعليم والصحة والادارة والاختبارات التكنولوجية المناسبة مع التوسع في التبادل التجارى والتخصص والمنافسة الدولية في التصدير وترشيد الاستيراد وهذه هي بذاتها السياسات المطلوبة في برامج الاصلاح الاقتصادي في مصر التي بدىء في تنفيذها بعد فترة تردد طويلة .
(٧) حسن الادارة وزيادة الانتاجية والاختبارات التكنولوجية المناسبة تحتاج الى مناخ من الاستقرار السياسى والحرية الفردية دون ان يكون معنى ذلك الديكتاتورية السافرة او القوة العسكرية والسياسية

المركزية - وقد زاد الحديث أخيرا في الدول الصناعية والمراكز الدولية عن
المقتضيات الثقافية والفكرية للتنمية بكل حقوق الانسان وتشجيع
القطاع الخاص وزيادة الحرية السياسية والمنافسة ومنع الاحتكار .
(٨) في الوقت ذاته ، يؤدي التطور السياسي والأمنى الناشئ عن انتهاء
الحرب الباردة وسقوط النظم الشمالية الى (فورات) او (ثورات) في
مختلف مناطق العالم لرفع الكبت والضغط الذي استمر سنوات طويلة
للاقليات العرقية ولذا يلزم التوازن بين الحرية والاستقرار مع تقدم
التنمية وإعادة التنظيم . وهذا التوازن سيكون الاسس الصحيح للامن
وتفادى الاتجاهات المتطرفة الهدامة .

الثاني

الفصل

مستقبل
دول الجنوب

في يوم الثلاثاء ١٨ ديسمبر ١٩٩٠ اقيمت الندوة الثالثة من هذه السلسلة من الندوات وتحدث فيها السيد عبداللطيف الحمد رئيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الذي قدم خالصا من لندن حيث كان الصندوق قد اتخذ مقراً مؤقتاً بعد غزو الكويت كما تحدث الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله - وذلك بصفتها كعضوين عربيين في لجنة الجنوب التي تأسست عام ١٩٨٧ من عضوا مختارين من دول الجنوب برئاسة السيد جوليوس نيريري رئيس تانزانيا السابق . وكانت الترجمة العربية للنتقرير قد تم اعدادها وعلى وشك ان توزع في البلاد العربية ولذلك اعتبر هذا الاجتماع فرصة لعرض التقرير وتوصيلاته على المجتمع العربي فكان العرض من المتحدثين قلتما على ماورد في التقرير ومركز على اهمية الموضوع بالنسبة للدول العربية خاصة ومجتمع الدول النامية عامة .

لقد تأسست لجنة الجنوب عام ١٩٨٧ ورئيسها هو يوليوس نيريري رئيس تانزانيا السابق ويبحث التقرير سجل تنمية دول الجنوب ويحدد انجازاتها ويحلل نقاط الضعف فيها ويقترح توجهات للاصلاح على اساس استراتيجيات تنموية معتمدة على الذات نابعة من الناس وموجهة اليهم مؤكدا اهمية المشاركة الشعبية واحترام القيم الديمقراطية وحقوق الانسان والعمل على كبح الفساد والتسلط العسكري داعيا الى كسب القوة ومقاومة الطاقة والتعاون في القضايا المستحدثة مثل البيئة والمخدرات والارهاب بما يوضح ان التعاون والتنمية بين الشمال والجنوب هو مصلحة شعوب الارض قاطبة ومستقبل البشرية كلها . وفي الصفحات التالية نورد مقتطفات من مقدمة التقرير التي اشار اليها المحاضران وذلك بالرجوع الى الترجمة العربية للتقرير التي نشرها مركز دراسات الوحدة العربية ويأذن منه

المحرر

تقرير لجنة الجنوب مختطت من الفصل الأول

نظرت لجنة الجنوب في تجربة التنمية الخاصة بالجنوب ، وفي مجالاتها في المستقبل ، وذلك في مرحلة السنين الأخيرة من عقد من الزمن تميز بأزمة طاحنة بالنسبة لأغلبية الأقطار النامية . وقد وصف عقد الثمانينات بأنه عقد ضائع بالنسبة للتنمية . إن عددا كبيرا من الأقطار وصل به الحال الى شفا السقوط . وكان حرمان الشعوب فيها حادا وطويل الأمد . كما تعثرت الأمم في سعيها للتخلص من المصاعب التي لا مثيل لها . وقد أدت الحيرة الى اليأس عندما تردت الثقة في تلك الأقطار بقدرتها على استرداد قوتها الدافعة للنمو . كان للأزمة في الجنوب اسباب داخلية وخارجية معا ، ولكن الانتكاسات في الاقتصاد العالمي ، وهي انتكاسات لا قدرة للأقطار النامية في السيطرة عليها ، أثرت في الأزمة تأثيرا جوهريا . بيد ان الأسرة الدولية اخفقت اخفاقا فاضحا في مساعدة الجنوب ، فلم تتخذ شيئا من الاجراءات النيرة التي كان من شأنها ان تعجل في انهاء المحنة التي احدثت بنسبة كبيرة جدا من امم العالم وشعوبه امدا طويلا .

قضت مهمة اللجنة باقتراح وسائل يمكن بواسطتها للجنوب ان يتجاوز هذه الأزمة فيستأنف النمو ويتولى عملية تنمية مستقرة . ان الشدائد المحيطة بعدد من اقطار الجنوب ، والاستعصاء الظاهري لمشاكلها ، والقصور الكلي في الاستجابة الدولية لها ، أمور تدعو للتشاؤم بشأن مستقبل العالم النامي . ولكننا نعتقد ان انجازات الجنوب خلال حقبة ما بعد الحرب ، والمصادر الجديدة للقوة فيه ، والاتجاهات الجديدة على مسرح العالم ، ترجح الكفة للشعور بثقة حذرة . اننا لعل اقتناع بأن الجنوب يستطيع التغلب على وهته الحاضر والبلوغ بشعوبه الى مستقبل افضل .



إن التحدي امام امم الجنوب يتمثل بتعبئة مواردها وتجهيتها للاستخدام على نحو أكثر فعالية ، على الصعيدين الوطني والجماعي ، وذلك لتنشيط التنمية فيها ، والحصول على القوة الناشئة عن مشاريع مشتركة ، واستغلال الفرص الموجودة في العالم ، وكذلك لجعل المنظومة الدولية أكثر استجابة لمصالح الجنوب

لا مناص للسياسات من ان تتبدل ، وللمؤسسات من ان تتجذر ، لوسائل عمل جديدة من ان تستحدث . إن هذه مهمات ضخمة ولكن على الجنوب ان يواجهها - والا واجه مزيدا من التهميش والفاقة .

إن على الجنوب ، وهو يضع استراتيجياته الجديدة ، أن يأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات غير المؤاتية الكامنة في المحيط الاقتصادي الخارجى التى لها تأثير في امكانات النمو في الجنوب . هذه الاتجاهات قد لا تكون سريعة الزوال . إن النمو المتواصل في الاقطار الصناعية منذ عام ١٩٨٣ لم يؤد الى الانتعاش في اجزاء كبيرة من الجنوب . ومن الواضح ان الجنوب لا يستطيع الاعتماد على الشمال اعتماداً بصيراً بالعواقب فيتخذ منه اداة محركاً للنمو فيه . كما استطاع ان يعتمد الى حد ما في عقود ماضية . إن دوافع النمو النابعة من الشمال اضعفت مما كانت عليه بشكل ملحوظ ، كما ان انتقالها تعوقه الاجراءات التقييدية والسياسات التعويقية في الشمال .

□ □

إن الغرض الاساسى من التنمية هو مكافحة الفقر والجهل والمرض . وقد اتخذت اقطار الجنوب بشكل يكاد يكون محتماً نماذج تحتذى من الاقطار التى اجتثت فيها تلك الشرور ، الا وهى الاقطار الصناعية . وفات الجنوب ان يدرك ما صاحب التقدم الاقتصادى المبكر في تلك الاقطار من فقر وظلم وشقاء ، كما اغفل الجنوب النظر الى الظروف المفارقة جداً التى عليه ان يحقق فيها اهدافه . ان الجنوب وضع اكثر مما ينبغي من الثقة باثر التراكم البطيء المتقطع للنمو الاقتصادى ، واولى اقل مما ينبغي من الاهتمام برفع دخول الفقراء وانتاجيتهم او بالعمل على توزيع اكثر عدلاً لمنافع النمو .

□ □

إن تقرير اللجنة ، الذى اعد خلال ثلاث سنوات من الدراسة والبحث ، يلخص الاتجاهات التى نعتقد ان على الجنوب ان يسير في هديها لكى يجعل مستقبله اسلم عاقبة .

□ □

هناك على المستوى العالمى ايضا اتجاهات مشجعة . فالتوترات التى طبعت الصلات بين الشرق والغرب امدأ طويلاً اخذت حداثها بالفتور ، والعلاقة الجديدة التعاونية في ظاهرها ، بين الدول العظمى قد تضمنت للتنمية اسبقية اعلی في المنهاج العالمى . إن قسماً من الموارد التى تطلق من جراء نزاع السلاح ، المالية منها والتقانية وكذلك مهارات البحث ، قد توضع موضع الاستخدام للأغراض السلمية . كما ان القلق المتعاظم بشأن البيئة والوعى بأن الفقر يساهم في ترديها ، قد يقويان من مسألة السعى الى ايجاد صيغة عالمية للتخفيف من الفقر .

الاتجاه الآخر ، الذى بات واضحاً في الجنوب ، ولكن يمكن ان تكون له مضاعفات واسعة ، هو اتجاه ربما يشير الى الحكمة في تعاون اكبر بين الشمال

والجنوب لمكافحة التخلف . لقد شهد الجنوب في السنوات القليلة الماضية غليانا متزايدا ، نتيجة لمجوعات مختلفة من الأسباب ، اما العامل المهم فهو الاحباط الذي احاق بالامال المتوقعة ، لاسيما في اوساط الشباب ، في ظروف ادى فيها الركود الاقتصادي او تخفيض الانفاق الى تضيق الفرص بشكل حاد . كان الاضطراب في الجنوب ظاهرة محلية حتى الآن ، ولكن لا يوجد ما يضمن حصره في داخل حدود البلدان القومية

□ □

اما الامر الواضح جدا فهو ان الشمال قد استغل محنة الاقطار النامية لتشديد هيمنته والتأثير في سبل التنمية في الجنوب . لقد اكرهت الاقطار النامية على إعادة صياغة سياساتها الاقتصادية لكي تتفق مع مخطط الشمال . وفي حين يفرض التكيف على هذه الاقطار نجد ان اقطارا في الشمال تعاني خلاا كبيرا في ميزان مدفوعاتها ولكنها في منجى من الضغط عليها من اجل التكيف ، وهي حرة في اتباع سياسات من شأنها تعميق الصعوبات التي تواجه الجنوب . إن اقوى الاقطار في الشمال قد اوضحت من الناحية العملية بمثابة مجلس ادارة للاقتصاد العالمى ، تقوم فيه بحماية مصالحها وتفرض ارادتها بواسطتها على الجنوب . وبذلك تترك حكومات الجنوب لتواجه غضب شعوبها ، بل حتى عنفها العارم ، اذ يعاني الناس من انحطاط مستوى معيشتهم من اجل الحفاظ على الانماط الحالية من العمليات التي يقوم بها الاقتصاد العالمى .

□ □

إن من الضروري ان يجرى ابتغاء التعليم العلمى والتقانى ، والتدريب في هذين الحقلين ، بحوية اكبر ضمن انظمة التعليم . وينبغى ايضا الاستفادة من فرص التدريب المتاحة في اقطار الجنوب التي لديها الآن وسائل متقدمة في هذا المضمار ، وذلك عن طريق وضع ترتيبات تعاونية بينها ، ان انشاء مراكز للاجادة في التعليم ، وهو مانوى به كجزء من الخطط للنهوض بالاعتماد الذاتى الجماعى في الجنوب ، امر من شأنه دفع العملية المذكورة انفا الى الامام . كما ان الصلات بين الجامعات التي تهدف الى اتاحة تبادل الموظفين والمواد التعليمية ، لاسيما في الحقول العلمية المستجدة مثل علم الاحياء الذرى وهندسة الجينات ، يجب ان تؤلف جزءا من برنامج التعاون بين الجنوب والجنوب .

□ □

إن الموارد المكرسة للبحث والتطوير - وهي تقل الآن عن ٠,٥ بالمائة من إجمالى الناتج القومى في أغلب الاقطار النامية إزاء ٢ الى ٣ بالمائة في العالم المتطور - ينبغى زيادتها وتخصيصها لفروع تناسب مقتضيات الدعم لقاعدة

الموارد القومية وتناسب الفرص المتاحة في مجال المتاجرة العالمية في السلع والخدمات . وينبغي أن يبرقد هذا ببرنامج للبحث التكميل يجمع الطاقات الموجودة في الجنوب لغرض تطوير التقانات وتكييفها في الفروع ذات الامة . إن تقدم الجنوب في هذا المضمار يعتمد اعتمادا حاسما كذلك على الترتيبات الدولية . فأقطار الجنوب كافة هي من مشترى التقانة في السوق الدولية التي يتمتع الباعة فيها بهيمنة مطلقة . فضلا عن ذلك فإن النظام العالمي الذي يحكم أمور الملكية الفكرية - مثل براءات الاختراع والعلامات الفارقة وحقوق النشر - يولى باعة التقانة في الشمال حقوقا احتكارية في أسواق الجنوب . فإذا كان للجنوب أن ينتفع من التقدم الجاري في العلم والتقانة في العالم فلا بد لهذا الوضع ، بما فيه من تقييدات راسخة فيه قانونيا ومفروضة على صفقات نقل التقانة ، من أن يتغير بصورة من الصور .

يسعى الشمال الآن لضمان تبني نظام متشدد يضيق الخناق على حماية الملكية الفكرية في أرجاء العالم . ويهدف مثل هذا النظام بوضوح الى توجيه الضغط على الاقطار النامية لتعديل تشريعها القومي وذلك لرعاية مصالح مجهزى التقانة من الشمال .

إن الدمار الذي لحق بالبيئة حتى الآن إنما سببته بالدرجة الأولى التنمية الاقتصادية في الشمال . من جهة أخرى فإن الخطر الأكبر على البيئة في الجنوب لا يتأتى من التنمية فيها بل من الافتقار اليها . فالفقر هو في صلب التردى البيئي في الاقطار الفقيرة حيث تؤدي ضرورات البقاء الى اللجوء كرها الى استخدام غير حصيف للأرض والموارد الطبيعية الأخرى .

لذلك تعتقد اللجنة أن من الأمور الجوهرية أن على المساعي الدولية الهادفة الى حماية البيئة ، أن تضع إزالة الفقر في الجنوب نصب أعينها كهدف مركزي . سيكون من غير المقبول كليا إذا كان للشمال الذي يرفل بالرفاهية أن يجبر الجنوب الآن على الاختيار بين التنمية وحماية البيئة ، وسيكون ذلك أيضا أمرا لم يحسن توجيهه ، إذ يمكن للفقر المستمر أن يكون سببا لدمار البيئة أعظم من التنمية ذاتها . إن الجنوب لا يستطيع إلا أن يتبع سياسات في النمو ، بما في ذلك النمو الصناعي ، لانتشال شعوبه من الفقر ، لذا يجب أن يعاون على اتباع سياسات حصيفة وعلى استخدام تقانات صائبة بيئيا . إن تحقيق الأهداف المرجوة من تنمية معتمدة على الذات وتكون من الناس واليهم سينتطلب من اقطار الجنوب اتباع استراتيجيات تتلخص دروسا من فشل مجهودات التنمية الماضية والحدود الضيقة التي بلغتها .

والدرس الأساسى المقتبس من تجربة الجنوب هو ضرورة إعطاء الأسبقية لتلبية حاجات السكان الأساسية وذلك على أساس العدالة ، وكذلك للحفاظ على النمو الاقتصادي على وتيرة سريعة . إن أنماط التنمية التي تتجاوز أعدادا

كبيرة من السكان ، واستراتيجيات التنمية التي تفترض أن منافع الزيادة في إجمالي الناتج القومي ستصل لأحالة إلى الفقراء بصورة آلية ، قد كشفت عن محدودات وتناقضات كامنة فيها . وهذه شوهت النمو أو أوقفت في نهاية المطاف . إن تلبية حاجات السكان هي حجر الزاوية في استراتيجيات للتنمية قابلة للاستمرار . أما في الحالات التي لا تشبع فيها هذه الحاجات فيكون الحد الأدنى المطلوب أن تقوم الحكومات في الجنوب بوضع برامج واقعية من شأنها تعميم الأمن الغذائي والخدمات الصحية الأولية ومحو الأمية وتوفير التعليم الأساسي للأطفال جميعا .



كذلك من الضروري الانتفاع من خبرة الجنوب المتنوعة لتقرير العلاقة المناسبة والتوازن الملائم بين الدولة وقوى السوق في عملية التنمية . إن الدرس المهم الذي يجب تعلمه هو أن النمو الثابت والتطور المستمر لا يحتمل تحقيقهما في أغلب الظروف من قبل الدولة وحدها أو من قبل القطاع الخاص وحده ، بل إنهما يتطلبان مؤسسات عامة وخاصة قوية تعمل بصورة تعاونية لبلوغ هدف متفق عليه ديمقراطيا . إن العثور على الموازنة بين الفعاليات الاقتصادية التي يجب أن تكون من مسئولية الدولة والفعاليات الاقتصادية التي ينبغي أن يتولاها القطاع الخاص هو مهمة رئيسية بالنسبة لواقعي السياسة ، أما أين تكمن هذه الموازنة فمسألة ستتباين وفق عوامل كثيرة مثل الفلسفة الاجتماعية في القطر المعنى ، ومرحلة التطور ، وأنواع الموارد المختلفة ، واجتذاب رأس المال الأجنبي .



ثمة شر آخر يجب على الجنوب أن يعالجه وهو الفساد . إن المركزية المفرطة في صنع القرار الاقتصادي والأنظمة الباقصة الخاصة بالمسئولية العامة من شأنها أن تخلق أرضا خصبة للفساد . كما أن تزايد عمليات التهريب للمخدرات والأسلحة لا يقل عن غيره من العوامل في الأفساد . وعلى الحكومات أن تولى أسبقية أولى لاجتثاث الفساد وأن تصر على توافر مستويات أعلى في النزاهة في الحياة العامة . إن العمل الفعال للأنظمة الديمقراطية هو خير ضمان ضد الفساد ، وهذا هو الملاد النهائي الذي يلجأ إليه .



إن تلبية الحاجات الأساسية سيتطلب ، بالنسبة لكثير من الاقطار النامية ، القيام أولا باجتثاث حالة مزمنة هي عدم كفاية الغذاء التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي . يستدعي هذا في أغلب الحالات وضع استراتيجية زراعية تتركز أساسا على تحديث قطاع المالكين الصغار . وينبغي أن تشمل عناصرها الرئيسية على إصلاحات تضمن جعل ملكية الأرض عادلة وأنواع استغلالها

منصفة ، ومن عناصرها أيضا توجيه الاستثمار والقروض وغير ذلك من الخدمات نحو المالكين الصغار ، ووضع أنظمة كفاء للبحث والتوسع في الزراعة ، وإصلاح الرسوم وسعر الصرف وسياسة التسعير المحل وذلك لغرض تقدم حوافز للتوسع في إنتاج المواد الغذائية . كما يجب كذلك اتخاذ إجراءات لتوسيع مجال الحصول على الغذاء من قبل الفقراء في المناطق الريفية والحضرية معا ، ومن هذه الإجراءات خلق فرص استخدام على نطاق واسع ، وتوجيه المعونات الغذائية على نحو أفضل ، كل هذا يجب أن يكون جزءا من الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي .



كذلك على استراتيجية التنمية الملتزمة بالعدالة والمشاركة أن تعطي أسبقية لرفع مركز المرأة الاجتماعي والاقتصادي . إن النساء يقمن في أرجاء الجنوب كله بدور حيوي كمنتجات وكذلك كادوات في التطور الاجتماعي . مع هذا فهن يتحملن عبئا مزدوجا من التفرة ضدهن ومن الفقر الذي يصيبهن حتى بدرجة أكبر .

إن تحقيق وتيرة سريعة في التصنيع أمر جوهري لتحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل وزيادة الدخل . ولكن الأنماط الماضية المؤدية الى نمو غير عادل سبب بدوره إيجاد مناطق صغيرة تترك بالرفاهية وهي محاطة بمناطق أكبر كثيرا تعاني من الفقر والتخلف ، مثل هذه الأنماط ينبغي تحاشيها . وعوضا عن ذلك فإن على سياسات التصنيع والتجارة أن تهدف الى تطوير سوق داخلية واسعة جدا للسلع الأساسية لتكون في متناول الجمهور وإلى تطوير قطاع دينامي ومتنوع خاص بتصدير المصنوعات ، على أن يجري كلا الأمرين معا ، وفي الوقت ذاته . إن المشاريع الصغيرة التي تستخدم عددا مكثفا من العمال ، والصناعات الريفية ، يمكنها أن تزيد من آثار التصنيع في توليد الاستخدام وفرص العمل . وأن تؤدي الى صلة نافعة مع الزراعة وأن تساعد في تضيق شقة التباين بين الريف والحضر في توزيع الدخل والثروة . إن توسيع إنتاج السلع للتصدير لتوفير التمويل لاستيراد المواد الرأسمالية الجوهري والسلع الاستهلاكية ينبغي أن يكون من المقومات المهمة في استراتيجية للنمو المرتفع . ويقتضى ذلك نظاما مستقرا وواقعا لسعر الصرف ، وعقلنة لسياسات الحماية تنسجم مع الفائدة النسبية الطويلة الأمد للاقتصاد ، مع حوافز انتقائية لدفع التقدم التقاني والتوسع في التصدير الى الامام ، إضافة الى تطوير مؤسسات تشجيع التصدير وتطوير قنوات التسويق . إن التخصص المناسب في الإنتاج والتجارة أمر مهم خاصة في الأقطار الصغيرة ، وبالنظر لمحدودية أسواق هذه الأقطار فإن عليها أن تعتمد على التصدير لتحقيق التنمية الصناعية .



يتوقف النجاح في هذه المجهودات ، وفي تعاون الجنوب مع الجنوب بصورة عامة ، على رؤية زعمائه وما يلهمونه للناس . ومن الأمور الحيوية أن يجرى دعم التصريحات بالالتزام بالتضامن والعمل الجماعي لمساندة صادقة من أجل تعاون عملي ، يجب على الزعماء أن يمتلكوا الإرادة السياسية لترجمة الأقوال إلى وقائع .

ويجب على هؤلاء الزعماء ، بالنتيجة ، إعطاء أسبقية أولى لتعاون الجنوب مع الجنوب ضمن الاداة الحكومية . إن تنفيذ القرارات المتخذة من الهيئات الجماعية في الجنوب ، بما فيها الوكالات الإقليمية ، يتوقف بالدرجة الأولى على السياسات القومية الداعمة لتلك القرارات ، وعلى الترتيبات الناجمة التي تجريها المؤسسات ، في كل قطر من الأقطار . وفي رأينا أن خير ما يضمن تحقيق هذا هو تخصيص وزارة أو دائرة تكون مسئولة عن رعاية تعاون الجنوب مع الجنوب ، وتدخل هذه كالجهة سلطة النظر في التخطيط القومي لجعلها تأخذ بالأعتبار الواضح مسألة الالتزام بالتعاون ، وسلطة السعي لتقوية الصلات فيما بين الجنوب والجنوب ، وصلاحيه التحقق من تنفيذ الالتزامات القومية الناشئة عن القرارات الجماعية . ينبغي كذلك رفق هذا الاجراءات بإنشاء لجنة قومية تتألف من شخصيات مرموقة من شتى مناحي الحياة ، وذلك لدعم الحملة القومية الهادفة الى تعميق وعي الجنوب وإلى تعبئة الرأي العام لمساندة تعاون الجنوب مع الجنوب .

تشير الخبرة السابقة كذلك بشكل قاطع الى أهمية إيجاد طرق أكثر جدوى لتوظيف الموارد من داخل الجنوب لتمويل العمل الجماعي . فقد خاب عدد من برامج التعاون في تحقيق ما يستطیع تحقيقه ، أو تهاوى كليا من جراء الافتقار الى الاموال ، الامر الذي كان الحلقة الحاسمة المفقودة في أغلب الاحيان .



يتحتم على الجنوب ، كما أكدنا في بحثنا للتحدى التقاني ، أن يحول دون توسع فجوة المعرفة في العلم والتقانة القائمة بين الشمال والجنوب ، وأن يكون قدرات وطنية في تطبيق التقدم العلمي على حاجاته في التنمية . إن التعاون داخل الجنوب يمكنه أن يساعد كثيرا في الجهود القومية المبذولة في حقل البحث والتدريب معا . من المهمات ذات الأسبقية إعداد استراتيجيات للتعاون العلمي . أما مسئولية وضع برنامج لتنسيق البحوث فيجب ان تعهد الى « مركز عدم الانحياز للعلم والتقانة » الذي أسس حديثا في الهند ، وعلى هذا المركز أن يعمل بالتنسيق مع « أكاديمية العالم الثالث للعلوم » في ترييستا ، ومع المعاهد القومية في الجنوب . وينبغي اختيار أعمال أساسية لغرض التعاون في البحوث على المستوى الاقليمي ، سواء في منطقة واحدة أو مناطق متعددة ، في فروع مهمة مثل التقانة البيولوجية والمنهجات الطبيعية وتربية الكائنات المائية وعلم

الحاسوب والطاقة . ولابد من أن ترفد المشاركات بين المعاهد العلمية بصلاصة تقدم مع المشاريع الانتاجية مما يمكن أن يؤدي الى الاستعمال التجارى لنتائج البحوث الجارية . ويتبقى تشخيص المعاهد الجنوبية ذات الوسائل الضرورية لتدريب العاملين في الحقول العلمية والهندسية والفنية من أقطار الجنوب الأخرى .

إن التدريب العلمى هو جزء من المسألة الأكبر الخاصة بتطوير المصادر البشرية . والتعليم العالى ، لا سيما في الحقول العلمية والفنية والمهنية يقتضى توسيع مبدأ الاعتماد الذاتى الجماعى . إن كثيرا من أقطار الجنوب لا يمكنها أن تؤسس معاهد تعليمية وطنية تفى بمتطلباتها جميعا ، كما أن هناك حاجة واضحة للتقليل من الاعتماد العالى الكلفة على معاهد الشمال . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ترتيبات من شأنها زيادة الاستفادة من الكثير من الجامعات والكليات الفنية ذات المستوى العالى الموجودة حاليا في الجنوب . إننا نقترح أن تكون لدى الجنوب شبكة من المعاهد يجرى تخصيصها بمثابة « مراكز للأجادة التعليمية » وتتخذ أساسا لتوسع كبير في انتقال التلاميذ بين أقطار الجنوب . ينبغي أن يرافق هذا برنامج للزمالات لمساعدة حركة انتقال التلاميذ . ويمكن للتدريب الفنى والحرارى أن يرتقى كثيرا عن طريق أنظمة للمعونة الفنية تقدم بمقتضاها الأقطار التى اتجهت نحو التصنيع عددا من المعلمين وزمالات التدريب للأقطار النامية الأخرى . إن مثل هذا التبادل ستكون له بمرور الوقت قيمة ملموسة في رفع مستوى الوعي في الجنوب .

□ □

شهد عقد الثمانينات تشددا كبيرا في المشروطية التى تصاحب تزويد الأقطار النامية بأموال خارجية . إن هذا الاتجاه هو الآن حقيقة من حقائق الحياة العامة ولا يحتمل تغييرها ، ولكن محتوى المشروطية وآلياتها هما بحاجة الى إصلاح أساسى . فإذا أريد لسياسة ذات بنود متعددة وغير قابلة للتجزئة أن تكون قابلة للدوام فإنها تحتاج الى أن تطبق في أقطار بعينها ، وليس تطبيقها على الأقطار كلها لا على النعنين ، وأن تكون خالية من التحيز العقائدى . كما يجب الإقرار بأن استنباط إصلاح بنوي وتنفيذه هما من العمليات المعقدة . والصعوبات يمكن أن تنشأ ، وهى تنشأ فعلا ، عند وضع لارتفاع أسعار الفائدة أو التغييرات في أسعار الصرف .

□ □

إن الأساليب والقواعد والأصول النظامية السائدة في نظام التجارة الدولية ، كما تنص عليها « الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة » (غات) ، تقوم على مبادئ المتاجرة المفتوحة ، متعددة الأطراف ، الصريحة ، اللاتمييزية . بيد أن الأقطار النامية تواجه واقعا مختلفا تماما عندما تتاجر مع

الشمال . فمذهب الحماية في الاقطار الصناعية يؤثر الآن في قسم كبير جدا من صادرات الجنوب من المصنوعات .

سوف يحتاج النمو المتواصل في الجنوب الى توسع كبير في الصادرات الى الشمال . وبما أن من غير المحتمل أن تنمو التجارة الدولية في المستقبل بالسرعة التي نمت فيها خلال السنوات (١٩٤٥ - ١٩٧٩) ، فإن هذا الوضع يتطلب من الاقطار النامية عملا كثير التبصر للبقاء على أسواقها مفتوحة . لا بد لنظام التجارة الدولية من أن يمكن الاقطار النامية من توسيع حصتها من التجارة العالمية في المنتجات التي تجنى لها فيها ميزة نسبية بينة ، ولا بد لهذا النظام كذلك من دعم توسيع التجارة بين الاقطار النامية نفسها . وعلى النظام المذكور أن ينظر الى التنمية المتواصلة في الجنوب على أنها هدف مركزي ، وأن يلتزم بفكرة المعاملة التفضيلية ، ومبدأ الأمن الأكثر رعاية . وكذلك بفكرة المقابلة المحدودة بالمثل . إن الهدف في المدى البعيد يجب أن يكون إقامة « منظمة للتجارة العالمية » ذات واجبات أوسع كثيرا بالقياس الى الحال في (غات) .



لا يمكن ضمان السلام والأمن الحقيقيين في العالم من دون العمل على جعل البيئة الاقتصادية العالمية أكثر عدلا ، وأشد بيانا ، وأقوى تأييدا للتنمية في أفرع أجزاء العالم ، مثل هذا العمل لا بد له من أن يكون ضمن أعمال المسئولية العالمية . فالأمم المتحدة ، بصفتها المنبر الرئيسي للمجتمع الدولي ، ينبغي أن تعطي دورا مركزيا في توجيه العالم نحو هذا الهدف . لذا يجب العثور على طريقة يستطيع بواسطتها المجتمع الدولي ، من خلال الأمم المتحدة وعلى أعلى مستوى في الزعامة العالمية ، أن يقوم بتقييم الاتجاهات الدولية ونتائجها على التنمية وعلى البيئة كذلك . إننا نقترح عقد مؤتمرات قمة دورية لمجموعات من الدول تمثل أمم الشمال والجنوب تدعو إليها الأمم المتحدة لهذا الغرض . على هذه المؤتمرات أن تضع خطوطا مرشدة لعمل تقوم به الأمم المتحدة ووكلاتها ، وغيرها من المكونات المهمة الأخرى في المنظومة العالمية .

الكتاب
الثالث

الفصل

قضايا البيئة المعاصرة في العالم وفي مصر

الدكتور

محمد عبد الفتاح القصاص

يقدم في هذا الفصل الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص احد كبار العلماء المصريين الذى حصل على اعلى تقدير علمى دولى في هذا المجال عرضا مختصرا لقضايا البيئة المعاصرة في العالم وفي مصر وسيشغل العالم كله بهذه القضايا باهتمام متزايد في السنوات القادمة نظرا لخطورتها على التنمية المتواصلة والمحافظة على الاصول المنتجة من جهة وضرورة الاتفاق دوليا لحماية الكرة الارضية كلها من تآكل الطبقات الجوية العليا التى تحمى البشرية من الاشعاعات القاتلة وكذلك لايقاف ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوى بما قد يؤثر على ذوبان الجليد عند القطبين وارتفاع مستوى مياه المحيطات عامة وبالتالي اغراق مناطق ساحلية كثيرة . وبالإضافة الى ذلك يصبح للمباحثات بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب الفقيرة في هذه الموضوعات اهمية قصوى في ضمان الحد المناسب من التعاون والتكافل بين دول الشمال ودول الجنوب .

المحرر

القسم الأول

تضاي البيئة عامة

تمهيد

تعيش الجماعة الانسانية في اطار ثلاث منظومات رئيسية . الاولى هي منظومة المحيط الحيوى ، وهى الحيز الذى تكون فيه الكائنات الحية او الذى يمكن ان تكون فيه . يتضمن هذا الحيز الطبقات السطحية من الارض اليابسة ، والطبقات السطحية من المجموع المائى فى المحيطات والبحار والبحيرات والانهار ، والطبقات السطحية السفلية من الغلاف الغازى (الهواء) . فى هذا الحيز توجد الحياة بأنماطها المتبانية وتتفاعل هذه الكائنات مع مكونات المحيط الحيوى ، وتستجيب لمؤثرات عوامله الفاعلة ، وهى مؤثرات تتصل بحالة غلاف الهواء (الطقس والمناخ) والارض ، وتتصل كذلك بتفاعلات الكائنات الحية بعضها مع بعض . سبقت هذه المنظومة فى التاريخ ظهور الانسان ، وكانت المسرح الذى توالى عليه فى مدى ملايين السنين ظهور مجموعات من الكائنات وانقراض الكثير منها ، والانسان واحد من هذه الكائنات ظهر فى زمن متأخر ومالبت ان تحول ، مع تزايد اعداده وتزايد قدراته ، الى واحد من العوامل ذات الاثر على سلوك مكونات المحيط الحيوى (Biosphere) .

المنظومة الثانية هى جملة ما انشأه الانسان فى حيز المحيط الحيوى من حل السكن ومراكز الصناعات وشبكات المواصلات من الطرق والسكك والموانىء والمطارات ومابناه وشقة من سدود وخزانات وشبكات للرى والصرف وخقول وبساتين وقد استخدم فى صنع كل هذا الوسائل التكنولوجية التى توصل اليها . الطاقات والقوى التى طوعها . هذه المنظومة هى المحيط المصنوع (Technosphere) .

المنظومة الثالثة هى المحيط الاجتماعى (Sociosphere) ، وهى مجموعة النظم والادوات الادارية والتشريعية والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاعراف الاجتماعية التى ينتظم فى إطارها دولاى حياة الجماعة . فيها ضوابط العلاقات الداخلية للجماعة ، وضوابط العلاقات بين الجماعة والمنظومتين الاخرتين . وهى تجمع بين مكونات النظام السياسى والنظام الاقتصادى والاطار الثقافى السائد .

تعيش الجماعة الانسانية في اطار هذه المنظومات الثلاث ، وتتأثر بتفاعلاتها وتؤثر فيها . هذه التفاعلات معقدة ، لانها تجمع بين التفاعلات والعلاقات الداخلية في كل منظومة ، والتفاعلات بين المنظومات الثلاث . ويزيد من تعقد هذه العلاقات الاختلافات الجوهرية بين المحيطات الثلاثة من نواحي البعد الزمني والبعد المكاني والعوامل الحاكمة في ضبط تفاعلات كل منها .

(١) المحيط الحيوى جزء من البناء الطبيعى لكوكب الارض الذى هو جزء من منظومة اكبر نوجز الاشارة اليها بانها المجموعة الشمسية . عناصره الرئيسية والقواعد التى تضبط تفاعلاته والنواميس الكونية التى تحكم فطرته ترجع الى مدى زمانى يقدر بملايين السنين ، اى ان مداه التاريخى سابق لظهور الانسان ، وتفاعلاته وتغيراته وظواهره تمتد على مقاييس الزمن بما يجاوز مقاييس الزمن عند الانسان . وهكذا الفرق الشاسع بين مقاييس الزمن عند علماء الجيولوجيا والزلازل والبراكين ، ومقاييس الزمن عند علماء التاريخ الانسانى . والفرق شاسع كذلك بين مقاييس الزمن عند علماء الجغرافية الطبيعية فى دراستهم لتكوين سطح الارض ، وتاريخ المناخ وتحولاته ، والعوامل التى تتحكم فى توزيع انماط المناخ فيما بين القطبين وخط الاستواء وفى دورات الرياح وتوزيع المطر ، وبين مقاييس الزمن عند علماء الجغرافية البشرية . وقد بدأ الانسان الاول حياته كعنصر من عناصر الاحياء المتعددة التى يعمر بها سطح الارض ، ولم يكن فى فجر تاريخه الا واحداً من مجموعة الثدييات العليا . ولكنه بما اختص به من صفات جسدية وعقلية واجتماعية تميزت مكانته بين الكائنات ، خاصة مع تزايد عدده وتقدمه تنظيمياً وقدرة ، حتى اصبحت له فى الزمن الحديث اثار محسوسة على المحيط الحيوى .

(٢) المحيط المصنوع من انشاء الانسان فى الحاضر ، وتطوره جزء من تاريخ الانسان ، وهو تحت سيطرة الانسان وتحكمه فى المدى الزمنى الحاضر . فهو يدير المراكز الصناعية ومحطات القوى وهو يوقفها . وهو يبني الحل السكنية الصناعية ومحطات القوى وهو يوقفها . وهو يبني الحل السكنية فى الريف والحضر ويبني السدود ويشق الترع ويرصف الطرق ويقود الطائرات وغيرها من وسائل النقل .

(٣) المحيط الاجتماعى من انشاء الانسان عبر تاريخ الماضى والحاضر ، وهو متميز فى المجتمعات المتبانية . المؤسسات الاجتماعية والسياسية والادارية والاقتصادية موروثة ومتوارثة على مدى اجيال متوالى . بعض هذه المؤسسات قديم بمقاييس تاريخ الجماعة ، فالدستور الذى هو الاصل الذى تتفرع عنه التشريعات قد يرجع الى مئات السنين ، والمعتقدات الدينية قد ترجع الى الاف

السنين . اى ان البعد الزمانى فى المحيط الاجتماعى يجمع بين الماضى والحاضر ، والانسان الحاضر قادر على تغيير وتعديل اجزاء من عناصر هذا المحيط ولكنه غير قادر على تغيير عناصره فى جملتها .

الانسان والبيئة

فى اطار العلاقات المتداخلة بين المنظومات الثلاث نتبين اربعة امور تتصل بعلاقة الانسان بالبيئة . الامر الاول هو ان المحيط الحيوى اى الحيز الذى تتحيه البيئة الطبيعية هو اطار حياة الانسان ومن هنا تبرز مجموعة العوامل والظروف التى تؤثر على العمليات الحيوية والاستجابات النفسية للفرد . هى الهواء الذى يتنفسه نقيا تصلح به صحة الانسان او غير نقى تعتل به ، هى الحرارة بين الدفء والبرودة ، هى الماء الذى يغتسل به ويشربه ، هى الارض التى يدب عليها . هذا الوجه يدخل فى اعتبار نوعية البيئة وصحة البيئة ، ويثير مسائل التلوث بسائر انماطه . والمحيط الحيوى هو الخزان الاعظم للثروة ، يجد فيه الانسان الارض والماء التى تتحول بفعله الى مزارع ومراع ، والتكاوين الجيولوجية التى تتحول بفعله الى مناجم ومقالع وحقول للبترول . اى ان علاقة الانسان بالبيئة الطبيعية لها وجه يتصل بحالة البيئة ووجه يتصل بالثروات الطبيعية .

الامر الثانى : هو ان أوجه الخلل التى تصيب البيئة ، اى التى ينتج عنها فساد حالة البيئة او تدهور طاقتها على العطاء ، ترجع جميعا الى خلل فى واحد من مجموعة التفاعلات بين المنظومات الثلاث التى اشرفنا اليها . وفهم التفاعلات بين هذه المنظومات يتيح طريقا للتعرف على الخلل وتشخيصه وطريقا للعلاج . مثال ذلك تدهور التربة فى الحقول المروية . يرجع هذا التدهور الى خلل فى التوازن بين تكنولوجيا الري وتكنولوجيا الصرف مما ينتج عنه تجمع المياه فى التربة وهو امر يفسدها ، او الى خلل فى التوازن بين تكنولوجيا التسميد وطاقة المكونات الطبيعية للتربة على الاستجابة لحمل الاسمدة ونوعيتها . هذه انماط من الخلل البيئى الذى نضعه على خطوط التفاعل بين المحيط الحيوى والمحيط المصنوع . اما تدهور الارض فى اراضى الزراعة المطرية وارضى المراعى فقد يرجع الى زيادة عدد السكان وزيادة متطلباتهم ، ومن ثم يتزايد ضغطهم على الارض (تقصير فترات البور لراحة الارض . زيادة عدد حيوانات القطيع . الخ) مما يتجاوز قدرة النظام الطبيعى على العطاء . هذا خلل فى التوازن بين المحيط الاجتماعى والمحيط الحيوى .

الأمر الثالث : هو ان عناصر الموارد الطبيعية مكونات هامة تتحول الى ثروات بفعل الانسان وعمله . وعمليات التنمية هي تحويل هذه المكونات الى ثروات أى الى سلع وخدمات تقابل متطلبات الجماعة الانسانية واحتياجاتها . وعمليات التنمية تتم في اطار التفاعل بين المنظومات الثلاث . الدول المتقدمة هي الجماعات ذات القدرة الوطنية على ادارة التفاعلات المتداخلة والمعقدة بين المنظومات الثلاث ادارة رشيدة وناجحة . اما الدول المتخلفة فهي الجماعات التي لم تستكمل بعد بناء قدراتها الوطنية على ادارة التفاعلات المشار اليها . يعنى هذا ان التنمية هي تطوير القدرة الوطنية على ادارة هذه التفاعلات ادارة تؤدى الى ما يطلق عليها « التنمية الموصولة » ، أى التنمية التى تجمع بين مقابلة احتياجات الحاضر دون الاضرار بالقدرة على مقابلة احتياجات المستقبل ، أى احتياجات الاجيال التالية .

الأمر الرابع يتصل بالدخول الى اصلاح اوجه الخلل في التفاعلات البيئية وهى ايضا اوجه الخلل في مساعى تنمية الموارد الطبيعية .

أشرنا ان ليس من سبيل إلى تحكم الانسان في ظواهر المحيط الحيوى ، فهى محكومة بنواميس طبيعية وقدره الانسان على تغييرها محدودة . لا سبيل الى تغيير المناخ الصحراوي الجاف الذى يسود شمالى القارة الافريقية والذى يحصر امكانات الزراعة في حيز لا يتجاوز وديان الانهار والواحات والنطاقات الساحلية المطيرة ، ولا سبيل الى تبديل التكاوين الجيولوجية بما تحمله من خامات المعادن وحقول البترول وطبقات المياه الجوفية . وقد يكون بين ايدينا السبيل الى التحكم في المحيط المصنوع واختيار التكنولوجيات المناسبة ، وهى امور لا تتصل بالتكنولوجيا ذاتها انما تتصل بإختيار المجتمع . ولا سبيل الى منع التقدم التكنولوجى والاخذ بإمكاناته . والسبيل الواسعة الى اصلاح - كل الاصلاح - مداخلها من المحيط الاجتماعى . ذلك لان الجماعة قادرة على تغيير عناصر من هذا المحيط أو تطويرها ، ولننظر الى تطورات عام ١٩٩٠ في مجتمعات شرق أوروبا من الاخطاء الشائعة الاعتقاد بأن حلول المشاكل تعتمد على التكنولوجيا ، وأن فى التكنولوجيا المفاتيح جميعا . الواقع ان التكنولوجيا يمكن ان تعالج مفرد من مفردات المشكلة ، ولكن قضايا البيئة والتنمية تحتاج الى جهود متجمعة في تناسق وبعض هذه الجهود يعتمد على التكنولوجيا ، ولكن تجميع الجهود وتنسيقها ، وتحقيق الترابط والتناغم فيما بينها لا يتحقق الا بالاصلاح الاجتماعى والتطوير فى المحيط الاجتماعى . والتجربة المعاصرة فى دول العالم جميعا تدل على أهمية الاسهام الايجابى للناس ، وحشد هذا الاسهام يتصل بالمحيط الاجتماعى .

ان التطلع الى الحلول التكنولوجية وحدها اعتقادا ان فيها الاجابة الحاسمة ، يؤدى الى بذل الجهود المضنية والوقت الطويل دون حسم انظر - مثلا - الى مشكلة البلهارسيا في مصر وفي غيرها من الدول المروءة بها . على مدى الخمسين سنة الماضية طبقت مشروعات مكافحة البلهارسيا بالاعتماد على الحلول التكنولوجية ، واستخدمت في علاج المصابين سلسلة من الادوية في تطورها ، واستخدمت في مكافحة القواقع الناقلة للمرض لسلسلة من الوسائل التكنولوجية تطورت من عقد الى عقد . ولا تزال البلهارسيا واحدة من الامراض البيئية المنتشرة في مصر . ليس الحل في التكنولوجيا ولكن في الترقى الاجتماعى والتنمية الاجتماعية . ولقد كانت الملاريا من الاوبئة البيئية المنتشرة في المناطق الشرقية من انجلترا وفي مناطق دلتا نهر البو في ايطاليا ، وتخلصت هذه المجتمعات منها عندما وصلت التنمية الاجتماعية درجة متقدمة ، وكان هذا سابق لاكتشاف تكنولوجيات مكافحة الملاريا من المبيدات الحشرية . ومثل هذا يقال عن السعى لحل مشكلة تزايد السكان وقد أصبحت مشكلة بالغة الخطر في البلدان المتخلفة ، وهى ليست كذلك في البلدان المتقدمة . والوسائل التكنولوجية واستخدامها في منع الحمل تستحق الترحيب والتشجيع ، ولكن الحل يبقى مرتبطا بالتطوير الاجتماعى . والامثلة كثيرة وكلها تدل على ان الحلول التكنولوجية هى في الاغلب مسكنات ذات فائدة ، ولكن الدواء الناجح في ابواب المحيط الاجتماعى .

التنمية الموصولة :

برزت فكرة التنمية الموصولة في غضون الثمانينات في الدراسات المعنية بصون الطبيعية والموارد الطبيعية (انظر وثيقة الاستراتيجية العالمية لصون الطبيعة - ١٩٨٠ ، وزادها بروزا تقرير اللجنة الدولية للتنمية والبيئة الذى نشر تحت عنوان : مستقبلنا المشترك - ١٩٨٧ ، اذ جعل التقرير من فكرة التنمية الموصولة ركيزة المستقبل للجماعة البشرية في كل مكان . وتعتقد الامم المتحدة مؤتمرا دوليا في البرازيل عام ١٩٩٢ ليتناول القضايا المتصلة بالتنمية والبيئة واساسيات التنمية الموصولة . وقد عرفت اللجنة الدولية للتنمية الموصولة بأنها التنمية (تنمية الموارد) التى تعمل على اشباع الحاجات الاساسية للجيل الحاضر دون أن تضر بحقوق الاجيال القادمة في الحصول على حاجاتهم ، أى انها التنمية التى تأخذ الاعتبار البيئية ضمن قواعدها . الكثير من مشروعات تنمية الموارد الطبيعية غير المتجددة (النكاوين الجيولوجية التى تحوى حقول البترول وطبقات الفحم والخامات المعدنية والمياه الجوفية الحفورية وغيرها) هى تنمية غير موصولة بالطبع ، لان المورد الطبيعى مواد مختزنه في باطن الارض وما يؤخذ منها لا يتجدد . لننظر الى حقول البترول في جمصه والغردقة التى كانت اول حقول تنتج البترول في الشرق

الواسط ، وقد نضبت مواردها . كذلك العديد من آبار المياه في الواحات وقد توقفت تدفقها ، بالترشيد وكفاءة التناول يمتد الامد بمثل هذه الموارد لتكون بين أيدي الاجيال القادمة ، وقد تتوصل التكنولوجيات المتطورة الى وسائل لاستغلال أطول مدى لهذه الموارد . بعض حقول البترول التي توقفت تدفقها تحقن بالماء والبخار فتعطى من مخزونها ما لم يكن متاحا في ظل التكنولوجيات السابقة . وكذلك تنتج التكنولوجيات الحديثة مجالات للاستفادة من ركام مناجم الذهب القديمة (مثل مناجم ذهب السكرى بالصحراء الشرقية في مصر) في انتاج اقتصادي للذهب .

ولكننا نشير الى الموارد المتجددة في الاراضى الزراعية والمراعى والغابات ومصايد الاسماك . الارض قد تعطى حصادها لعدة سنوات لا تثبت بعدها ان يتدهور انتاجها لان التنمية كانت استنزافا لمواردها او افسادا ، لخصوبتها . ومشروعات تحسين التربة وتطوير الصرف الزراعى جهود للعلاج ولصيانة خصوبة الارض . مصايد الاسماك تربو حصيلتها بكثرة أساطيل الصيد وتقدم ادواته ، ثم لا تثبت بعد سنوات ان تتناقص الحصيد وينضب معين العطاء . هكذا كان التاريخ القصير لمصايد الجمبرى في مياه الخليج العربى ، ومصايد الاسماك في بحيرة ناصر . والمراعى في ربوع واسعة من العالم تعطى الكلا للقطعان ، فإذا زاد عدد الحيوانات على قدرة المرعى على العطاء ، أى على قدرة الكساء النباتى على تعويض ما اكلته الماشية ، تدهور المرعى وأجذب ، وهذا واقع الحل في مساحات تقدر بمئات الملايين من الهكتارت في مراعى المناطق شبه الجافة وشبه الرطبة في القارات جميعا . وبذلك صور للتنمية غير الموصلة . أما التنمية الموصولة فيتحقق بها التوازن بين قدرة الوحدة الانتاجية على العطاء وبين ما يأخذه الانسان . والسبيل الى ذلك في فهم مجموعة التفاعلات المتداخلة التي تجرى حياة الجماعة الانسانية في اطارها ، وهى تفاعلات المنظومات الثلاث التي اشرنا اليها من قبل هذه التفاعلات هى نبض الحياة في المجتمع ، ولتكون التنمية موصولة ، أى ليظل فيض مخرجاتها من عناصر الثروة غير منقطع ، ينبغى أن يتحقق التوازن بين تفاعلات المنظومات الثلاث والمحافظة على سلامة هذه المنظومات وصحة أداء كل منها ، وسلامة التفاعلات المشتركة بينها .

المحيط الحيوى هو خزان الموارد الطبيعية المتجددة والموارد المخترنة غير المتجددة ، وهو مقر سكن المجتمعات ومقر المؤسسات الانتاجية جميعا . وهو كذلك الوعاء الذى تصب اليه سائر المخلفات والتفائيات . تعنى التنمية الموصولة بالنسبة للمحيط الحيوى المحافظة على صحة النظم البيئية وحسن ادائها ، سواء كانت هذه النظم البيئية في حالتها الفطرية أو في حالها التي صيرها اليها

المجتمع أن يحترم وحدة النظام البيئي وتكامل عناصره ، وهو جزء من المحيط الحيوى ، وأن يحفظ نفسه - أعداده ومعدلات استهلاكه - فى إطار قدرة النظام البيئى على الحمل .

المحيط المصنوع هو مجموعة الوسائل التى يعتمد عليها الانسان فى تحويل عناصر المحيط الحيوى الى سلع وخدمات تشبع حاجات المجتمع ، وهو كذلك ما يقيمه الانسان من انشاءات فى حيز المحيط الحيوى . والتنمية الموصولة بالنسبة للمحيط المصنوع تتطلب اختيار الوسائل التقنية ذات المخلفات المحدودة والتى يقل ما تفرزه من ملوثات البيئة ، والتى تعتمد على اعادة استخدام المواد وتدوير المخلفات بما فى ذلك نفايات الصناعية ، والتى تعتمد على نظم لاستخدام الأرض تستوثق من ترشيد مواقع مراكز الصناعة والحل السكنية فلا تقيم منطقة صناعية فى موقع استشفاء كما حدث فى منطقة حلوان ، ولا تزحف بعمران الحضر على أجود الأراضى الزراعية كما حدث فى مدينة القاهرة الكبرى وغيرها ، والتى تراعى فى تصميم مساكن الانسان تهيئة البيئة المريحة والقبول الاجتماعى . ان التوجهات الشائعة حاليا والتى ينبغى أن توقف ذلك التزاحم الحضرى الذى تضخمت به المدن حتى أصبح من الانسان . وقد وضعت الاستراتيجية العالمية لصون الطبيعة ثلاثة مقاصد رئيسية لتحقيق ذلك :

١ - المحافظة على سلامة العمليات البيئية الاساسية فى النظم البيئية التى يعتمد عليها الانسان فى تنمية الموارد الطبيعية ، مثل قدرة النبات على النمو وقدرة التربة على استعادة خصوبتها وقدرة المياه الجارية على تنقية ذتها .
ب - صون الموارد الوراثية ، أى المكونات الوراثية الموجودة فى الكائنات جميعا ، اذ تعتمد على هذه الموارد برامج تربية السلالات المحسنة فى النبات والحيوان واستنباط الموارد الجديدة التى يعتمد عليها التطوير التكنولوجى .
ج - مراعاة الاستغلال الموصول لانواع الكائنات الحية والنظم البيئية حتى لا تستنزف وتهزل قدرها على تجديد الذات وحفظ النوع .

تشير هذه المقاصد الثلاثة الى العمليات الاساسية فى النظم البيئية الطبيعية كعمليات بناء المواد العضوية فى النبات الاخضر (البناء الضوئى) ، وتكاثر النبات وتكاثر الحيوان ، ونشاط الكائنات الدقيقة فى التربة بما يجدد الخصوبة أى يعوض المواد الغذائية التى امتصتها جذور النبات ، الخ . وهى ذات العمليات التى تعتمد عليها نظم الموارد التى يديرها الانسان أى المزارع والمراعى والغابات وغيرها . ذلك لان الاستخدام الموصول لهذه النظم يتطلب من .

العسير حسن أدارتها ، وحتى أصبحت نفقة خدماتها وتطوير نظم الصرف الصحي وشبكة الطرق والكبارى ووسائل المواصلات وخدمات المياه وغيرها عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطنى . كذلك أصبح التفلو العمرانى على الأرض الزراعية من القضايا العالمية التى تشغل البال . ومدينة القاهرة نموذج كامل لتضخم المدن وقضاياها .

تتطلب التنمية الموصلة حسن اختيار التكنولوجيات المناسبة لأحوال البيئة الطبيعية (المحيط الحيوى) وأحوال المجتمع . بعض التكنولوجيات الزراعية التى تصلح فى أحوال خاصة لا تتحملها البيئة فى أحوال أخرى ، فبعض أنواع آلات الحرث تصلح للأرض الطينية ولا تصلح للأرض الجيرية واستخدامها يؤدى الى تدهور التربة . وفى بعض الأحيان تؤدى الميكنة الزراعية الى البطالة أو يصعب على المجتمع أن يحسن استيعاب التكنولوجيا وصيانتها . كثير من تكنولوجيات البناء ، من ناحية التصميم ومواد البناء ، تنقل من بيئة المناخ الأوروبى البارد الى البيئة الأفريقية الحارة مما لا يهىء الراحة للسكان ولا ينسجم مع الاطار البيئى والاجتماعى .

فيما يتصل بالمحيط الاجتماعى ، أى النظام الذى تدير به الجماعة أمورها ، تتطلب التنمية الموصولة عدة أمور منها :

١ - أن تتضمن سياسات التنمية أهدافا تتصل بالسكان ومعدلات تزايدهم ونمط توزيعهم بما يحافظ فى المدى البعيد على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للجماعة . والزيادة البالغة فى عدد السكان وتعاضم معدلات استهلاك الأفراد من القضايا التى تبهظ اقتصاد الدول النامية فى العالم جميعا .

٢ - أن تترسم السياسات الوطنية وظائف التعليم والتدريب باعتبارها أدوات لتنمية الموارد البشرية ، ونقصد بوظيفة التعليم تحويل الأفراد الى موارد للمجتمع باعتبار الإنسان هو عامل التنمية الأهم ، وليس كما هو حاصل فى كثير من البلدان حيث يحول التعليم الأفراد الى أعباء اجتماعية . انظر الى قضية توظيف الخريجين فى مصر وقد أصبحت أحد الشواغل الرئيسية للدولة .

٣ - أن توضع خطط تنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة فى اطار زمنى يحقق متطلبات الجيل الحاضر الأساسية ويأخذ فى الاعتبار متطلبات الأجيال التالية ، ليورث الأبناء أبنائهم الأرض خصبة موصولة العطاء ، والمياه نقية وحقول البترول غير ناضبة .

٤ - أن تتضمن برامج تنمية الموارد الظروف والوسائل التي تحقق الفرص المتكافئة للرجال والنساء ، والتي تتوخى اسهام الناس جميعا في كل مراحل التخطيط والتنفيذ . وأن توضع برامج خاصة للتربية البيئية واشاعة الوعي البيئي . ومن المفيد في هذا الشأن دعم المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الأهلية والمنظمات الجماهيرية لتقوم بدورها في التوعية البيئية وقبول تكاليف التنمية الموصولة .

٥ - أن تقصد سياسات استخدام الأرض الى الاستغلال الارشد لموارد المحيط الحيوى ، والى التقليل من تضارب الاستخدامات المختلفة للأرض ، وأن توضع أولويات لاستخدامات الأرض يقبلها المجتمع ويتقبلها الافراد .

٦ - أن تتضمن مؤسسات تنمية الموارد الطبيعية عناصر لادارة الكوارث والمخاطر الطبيعية بما في ذلك نوبات الجفاف وكذلك الفيضانات والزلازل وغيرها ، وتكون من أدواتها نظم لأرصاء البيئة ، والانداز المبكر ، والتأمين ضد المخاطر الطبيعية .

٧ - أن تتبنى السياسات الوطنية دعم الجهود الاقليمية لادارة الموارد المشتركة بين الدول المتجاورة ، والبرامج الاقليمية لحماية البيئة وصون عناصرها ، وأن تتقبل واقع الاعتماد المتبادل بين دول العالم جميعا .

التكامل بين البيئة الطبيعية والمجتمع والتكنولوجيا هو السبيل الى التنمية الموصولة . وعلينا أن نتبين مواقع الخلل واسبابه لنعرف وسائل التصويب وطرائقه ونهتدى الى رشاد العمل . في كثير من الاحوال يخطئ المجتمع السبيل عندما يظن أن التكنولوجيا وحدها هي الحل ، بينما الامر يحتاج الى حلول اجتماعية .

تحدثنا عن المنظومات الثلاث . والسبيل الى الاصلاح هو النظر الى النظام الاجتماعى لتصويب بنائه ومساره . ذلك لأن المحيط الحيوى محكوم بنظام كونية سرمدية ليس الى تعديلها تعديلا جوهريا سبيل متاح لدى الانسان . والمحيط المصنوع روحه التكنولوجيا ، وهى طوع ارادة الانسان وأثر النظام الاجتماعى ، اذا شاء استخدم تكنولوجيا الذرة لانتاج الطاقة وخدمة الحياة ، واذا شاء استخدمها للتدمير والخراب ، وكذلك الحال في كل التكنولوجيات . ويبقى سبيل الاصلاح والمداخل اليه في أبواب النظام الاجتماعى اى المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية وهى قابلة للتصويب والتوجيه إلى ما يحقق التنمية الموصولة .

تلوث البيئة .

التلوث هو كل تغير يطرأ على الصفات الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية للبيئة مما يؤثر على الانسان ، أو على ما يربيه من حيوان أو ما ينميه من موارد الزراعة والرعى ، أو على ما يكون لديه من مقتنيات ثقافية وحضارية . ان التغير في درجات حرارة المياه السطحية ، نتيجة صرف مياه التبريد من مصنع أو محطة قوى أو معمل لتكرير البترول ، يؤثر على حياة الاسماك أو المرجان أو غابات الشوره الساحلية ويعتبر من أنواع التلوث الفيزيقي . أن صرف المخلفات الصناعية الى المسطحات المائية يغير في الصفات الكيميائية للمياه مما قد يفسد صلاحيتها للشرب أو الرى ، وصرف المخلفات الادمية قد يضيف الى المياه في الترع والمصارف احمالا بيولوجية تجعل من المياه مصدر خطر على صحة الانسان والحيوان

التلوث قد يكون من مصادر طبيعية ، مثال ذلك ما تقذفه البراكين من طاقات حرارية ذات اثر على الصفات الفيزيائية للهواء ومن مركبات كيميائية تحويها الأبخرة والغازات والحمم المتصاعد ، ومن دقائق صلبة من اتربة وغبار تتصاعد الى طبقات عالية من الهواء الجوى . ومثال ذلك ما تحمله الرياح والأعاصير من اتربة ودقائق رملية ، على نحو ما يحدث في فصل الخماسين في مصر .

ولكن الأغلب الأعم ان يكون التلوث من مصادر ترجع الى النشاط الانسانى . وهنا نلاحظ أن التلوث ضرب من التدهور البيئى ، أى التحول في بعض صفات البيئة وسماتها الى ما يضر الانسان وما يقبل عليه من مناشط . وقد يكون التلوث تغير نسبى في مكونات طبيعية للأطار البيئى ، كزيادة كمية غاز ثانى اكسيد الكربون (وهو مكون طبيعى للهواء) في الهواء الجوى ، أو زيادة بخار الماء في الهواء ، أو نقص في كمية الاكسجين في الهواء أو زيادة معدلات الملوحة في المياه ، أو زيادة اعداد البكتيريا في التربة ، الى غير ذلك . وقد يكون التلوث اضافة مكونات طارئة على عناصر البيئة ، مثال ذلك العديد من المركبات الصناعية التى تخرج الى الهواء الجوى مع دخان المصانع أو الى المسطحات المائية أو الى الأرض مع ما ينصرف من المصانع من مخلفات سائلة . والعديد من المركبات الكيميائية التى يستخدمها الفلاح في مكافحة الافات الزراعية أو يعتمد عليها رجال الصحة العامة في مكافحة ناقلات الأمراض من حشرات وقواقع ومركبات غريبة على البيئة .

نلاحظ ان الملوثات الاولى (المكونات الطبيعية للبيئة) يمكن ان تجرى مع تفاعلات البيئة وان تستوعبها دورات المواد التى تتسم بها النظم البيئية ، فثانى اكسيد الكربون الاضافى يمكن ان يدخل في عمليات البناء الضوئى ،

والمخلفات العضوية من الروث والبراز ، وبقياء الزراعة يمكن ان تتناولها كائنات التربة الدقيقة من فطريات وبكتيريا بالتفكيك والتحليل حتى تترد الى مكونات بسيطة هي الماء وثاني اكسيد الكربون . لهذه الدورات الطبيعية قدرة محددة على الاستيعاب ، أى هضم قدر من هذه المخلفات ، فاذا زادت الكمية عن طاقة العمليات الطبيعية تراكمت المخلفات كما تتراكم القمامة في الطرقات اذا زادت كمياتها على طاقة جهاز النظافة وقدرته على الرفع والإزالة . أما الملوثات الثانية (المكونات الطارئة والغريبة على البيئة) فتبقى كما هي ، او تتحول الى مشتقات نتيجة تفاعلها مع حرارة البيئة او نتيجة تفاعلات كيميائية او كيميائية طبيعية تتصل بذاتها ولا تتصل بالدورات الطبيعية لموارد البيئة . مثال هذه الملوثات مركبات ال د . د . ت . وتنوعاتها ، ومركبات البلمرات من اللدائن والبلاستيك والاليف الصناعية ، وغيرها هذه الملوثات ، في صورتها الاولى او مشتقاتها ، تبقى وتتراكم في الوسط البيئي ، حتى ليقال ان جملة ما استخدمه الانسان من مركبات ال د . د . ت . (مبيد الحشرات) منذ الاربعينات من هذا القرن لا تزال باقية في المحيط البيئي . هذه الملوثات الباقية يتصل زمان وجودها في البيئة ، ويتاح لها وقت الانتشار والانتقال مع حركات الرياح وتيارات البحار والمحيطات ، وقد وجدت مواد د . د . ت . ومشتقاتها في طيور البطريق التي تعيش في المناطق القطبية الجنوبية وهي مناطق بعيدة كل البعد عن مواقع استخدام هذا المبيد الشرى .

من الملوثات الطارئة على النظم البيئية الطبيعية الكثير من مركبات العناصر المعدنية الثقيلة مثل الرصاص والزئبق والكاديوم ، وهي تدخل في كثير من الصناعات مثل صناعة البطاريات وصناعات الطباعة والنسيج والصناعات الكيماوية . وهي ملوثات تتراكم وتتجمع في اجسام الكائنات الحية التي تمتصها ، ويزداد بذلك تركيزها ومن ثم ضررها على الكائن الحي او على كائنات حية تتغذى عليه . ولقد اكتشفت في اليابان وفي النرويج وغيرها مجموعة من الامراض تصيب سكان الشواطىء نتيجة تناولهم انواعا من الاسماك والمحاريات البحرية تعيش في مياه تنصرف اليها مياه المصانع المحملة ببقايا مركبات الزئبق .

نذكر في هذا الصدد تعاطم تركيز الملوثات مع تتابع السلسلة الغذائية . فعلى سبيل المثال اظهرت القياسات ان مياه بحيرة كبير في كاليفورنيا تحوى مادة د . د . (مشتق من د . د . ت .) بنسبة ٠,٢ جزء في المليون ، وهو تركيز قليل . ولكن هذه المادة تجمعت في اجسام الكائنات النباتية والحيوانية الهامة على سطح الماء بتركيز بلغ ٥ اجزاء في المليون . (اى ٢٥٠ ضعف تركيزها في الماء) . وتجمعت في الاسماك التي تغذت على الكائنات الهامة وبلغ تركيزها في جسم السمك ٢٠٠٠ جزء في المليون ، وبلغ التركيز في اجسام البط الذى تغذى على السمك حدا ماتت به الطيور .

وتتباين الملوثات في الصفات الفيزيائية (حجم الدقائق - صلابة أو سائلة أو غازية - الكثافة النوعية) في صفاتها الكيميائية اى قدرتها على التفاعل مع مكونات الوسط البيئى وعلى الاشتقاق . هذه الصفات تحدد مدة بقاء الملوّث في الوسط البيئى ، اى في الهواء الجوى او في المياه او في التربة ، ومدة البقاء يقابلها مدى الانتشار وتبين هذه المسألة في تتبع سلوك الملوثات المختلفة في الهواء الجوى . مدة بقاء اكاسيد الكبريت واكاسيد النتروجين الخارجية من مداخل الصناعة ومحطات القوى تبقى في الهواء على ارتفاعات متوسطة لمدة قد تزيد على ٢٤ ساعة وهى تكفى لانتقالها وانتشارها مع تحركات الكتل الهوائية الى مسافة قد تزيد على الف كيلو متر ، ومن ثم تتجاوز الحدود الوطنية لمصادرنا وتصبح « ملوثات عابرة الحدود » ، اى تصبح مشكلة اقليمية تشمل عدة من الدول الجيران . ولعلنا نشير الى ان توجه الصناعات الى زيادة ارتفاع المداخل توقيا للتجمع الموضعى لها ادى الى اتساع مدى انتشارها . اما الملوثات التى تزيد مدة بقائها فقد تصبح ملوثات شائعة للمحيط الحيوى جميعا ، مثال ذلك غاز ثاني اكسيد الكربون الذى يتصاعد من مواقع النشاط الانسانى ويشيع في الهواء الجوى جميعا .

نلاحظ ان للملوّث مصدر هو نشاط انسانى في مجال الصناعة او النقل او الزراعة او نشاط الحياة اليومية وما يتخلف عنه من قمامة ومن مخرجات الصرف الصحى . ويكون لهذا النشاط مخرجات غازية كاكسيد الكربون والكبريت والنتروجين ، او سائلة وشبه سائلة كميّاه الصابون التى تفرغها ناقلات البترول الى البحر او مياه التبريد او مخلفات صناعات السكر والورق والزيوت أو مخرجات الصرف الصحى ، او صلابة على هيئة دقائق تصاعد مع الدخان على نحو ما نشاهد في صناعات الاسمنت ، او ركام صلب على نحو ما تخرجه صناعات المعادن او القمامة والنفايات التى تتجمع في الحلل السكنية . ويتباين مدى انتشار الملوّث حسب ظروفه . فالملوّثات المحصورة في مواقع مصادرنا على نحو ما تكون الضوضاء والحرارة والرطوبة والأبخرة الغازية وما يصاحبها من دقائق وغبار قد لا تتجاوز عنبر المصنع ، وتصبح مصدرا للتلوث في بيئة العمل ويتركز أثرها الضار على العاملين في الحيز المحدود . وهذا هو مجال اهتمام رجال الصحة المهنية وبيئة العمل . ولهذا المجال مجموعات من الامراض الخاصة تختلف باختلاف الملوّث واثاره الصحية .. وقد تكون الملوثات غير محصورة على نحو ما تكون الضوضاء وعوادم السيارات وغيرها من وسائل النقل في شوارع المدن ، وما تفرزه الورش والمصانع الصغيرة والافران المنتشرة في احياء المدن ، أضف الى ذلك تجمعات القمامة وطفح

تضاياء محيط الهواء Atmosphere

الهواء الذى يحوط الكرة الأرضية كتلة غازية تتألف من غاز النتروجين والاكسجين بالإضافة الى مجموعة من الغازات الأخرى وبخار الماء ودقائق الغبار . ويمتد محيط الهواء الى حوالى ألف كيلومتر فوق سطح الأرض ، ولكن الكتلة الرئيسية تكون فى طبقة تمتد الى ٥٥٠٠ متر فوق سطح الأرض . وضغط الهواء عند سطح الأرض يعادل وزن ٧٦٠ مليمترا من الزئبق ، ويقل هذا الضغط كلما صعدنا فى طبقات الهواء . ويقسم محيط الهواء الى طبقات يعيننا منها هنا الطبقتين الأقرب الى الأرض والتي تتصل اتصالا مباشرا بالبيئة والحياة على سطح الأرض اليابس والماء ، والطبقة الأولى تمتد من سطح الأرض الى ارتفاع حوالى ١٥ كيلومترا (أقل من ذلك عند القطبين) وتسمى المجارى وغير ذلك .. هذا التلوث البيئى يتجاوز مواقع الخروج الى الوحدة البيئية الأوسع وهى المدينة أو القرية . وقد تتصل الملوثات بوسط مائى ناقل كشبكة الرى والصرف ، فتنتقل الى مدى واسع . مثال ذلك مصرف بحر البقر الذى يصب فى بحيرة المنزلة بعد أن ترفد اليه مصارف متعددة تجمعت فيها مخلفات صناعية وزراعية ومدنية من مواقع تمتد من جنوبى مدينة القاهرة . بل ان مياه نهر النيل تحمل المخلفات التى تلقىها مصانع ومدائن من اسوان جنوبا الى المصببات فى الشمال . وقد اشرنا من قبل الى ان مدى الملوثات قد يصير الى الحيز الاقليمى الدولى على نحو الحال فى اكاسيد الكبريت والنتروجين فى غرب أوروبا أو تلوث نهر الراين أو الدانوب فى أوروبا الوسطى كذلك اشرنا الى المدى العالمى الذى تمتد اليه بعض الملوثات .

الملاحظة الأخيرة

التى نطرحها فى هذا المجال . ننظر الى اوجه المسؤولية الاخلاقية المتصلة بالتلوث البيئى ، لان التلوث فى أغلبه ناتج عن فعل انسانى . اول هذه الأوجه مسؤولية الفرد عن الضرر الحادث له كالضرر على المدخن من التدخين ، والضرر من الضوضاء على محدث الضوضاء ، ومسؤولية الفرد تجاه الاقربين والمشاركين له فى المسكن أو المصنع أو المجاورة السكنية . ومسؤولية الجماعة تجاه الجماعات المجاورة فى الاقليم أو فى حوض النهر أو التى تشاركها فى المياه المشتركة فى البحيرة . والمسؤولية تجاه البشر عامة فيما يتصل بالاسهام فى التلوث والتدهور البيئى العالمى . كذلك المسؤولية الاخلاقية تجاه الاجيال المقبلة ، اى بيئة نورثها لاولادنا واحفادنا من بعدنا ؟

طبقة التروبوسفير **Troposphere** . في هذه الطبقة تكون درجات الحرارة عالية عند سطح الأرض وتقل كلما صعدنا . الطبقة الثانية وتسمى الاستراتوسفير **Stratosphere** تمتد من بعد الطبقة البينية فيما بينها وبين طبقة التروبوسفير وحتى ارتفاع حوالى ٥٠ كيلو مترا . وفي هذه الطبقة ترتفع درجات الحرارة كلما صعدنا .

طبقة التروبوسفير هي حيز ظواهر الطقس والمناخ ، وتتصل التحولات البيئية فيها بقضايا التغير المناخي نحو زيادة معدلات درجات الحرارة . وطبقة الاستراتوسفير تحمل غلالة الأوزون الذى يغربل موجات الطاقة القادمة من الشمس ويمنع نفاذ الاشعاعات فوق البنفسجية الى التروبوسفير ومنه الى سطح الأرض ، وهي اشعاعات ضارة بالحياة . وتمثل قضايا التغير المناخي نحو الدفاء وتعرض طبقات الاستراتوسفير لما يخلخل تركيز الأوزون ، قضايا بيئية عالمية **Global** .

اولا - الدفاء وتغير المناخ

تصل اشعاعات الطاقة المنبعثة من الشمس الى الاستراتوسفير فترد تكاوين الأوزون (جزئيات ٣) الاشعاعات فوق البنفسجية ذات الموجات القصيرة ، وتنفذ الى التروبوسفير الاشعاعات الضوئية ذات الموجات المتوسطة والاشعاعات تحت الحمراء ذات الموجات الطويلة ، والتروبوسفير شفاف بالنسبة لهذه الشعاعات الساقطة حتى تصل الى سطح الأرض فيرتد من طاقتها جزء على هيئة اشعاعات حرارية مرتدة تشيع الدفاء فى سطح الأرض ، والمكونات الرئيسية للهواء الجوى النتروجين والاكسجين شفافا بالنسبة لهذه الاشعاعات ولكن جزئيات بعض المكونات مثل بخار الماء ، ثانى اكسيد الكربون ، الميثان ، اكسيد النتروز ، الفريون ، الأوزون غير شفافه لهذه الاشعاعات المرتدة عن سطح الأرض فتحبس عن جسم الانسان فتشعره بالحرارة ، وكما يحبس زجاج الصوبه الحرارة فيجعل الصوبه دافئه (. توجد هذه المكونات بنسب قليلة ، وإذا زاد تركيزها زاد أثرها وارتفعت درجات الحرارة فى الحيز القريب من سطح الأرض .

تخرج هذه الغازات والابخرة كنواتج للنشاط الانسانى وتضاف الى الهواء . أكثر هذه الغازات شيوعا اكاسيد الكربون التى تنتج عن عمليات الاحتراق ، كما تخرج من عمليات التنفس فى الكائنات الحية .

نتوقف عند غاز ثانى اكسيد الكربون لأهميته الخاصة ، فهو أحد المكونات الطبيعية للهواء (٠.٣ ٪) ، وهو المصدر الرئيس للكربون الذى يدخل فى عمليات البناء الضوئى فى الاجزاء الخضراء من النبات ، وهى العملية

الأساسية التي تتخلق بها المركبات العضوية المحملة بالطاقة من مركبات بسيطة هي الماء وثاني أكسيد الكربون .

كان الإنسان ، فيما قبل عصر الثورة الصناعية ، يعتمد على مخلفات الحقل وعلى ما يحتطبه من الشجر كمصدر للوقود ، وكان ما يخرج عن ذلك من ثاني أكسيد الكربون يعادل ما يدخله النبات الأخضر الى بنيانه في عمليات البناء الضوئى . فلما كان عصر الصناعة الحديثة التى تعتمد على مصادر حفريه للوقود (الفحم والبتروول والغازات الطبيعية) ، بالإضافة الى المصادر التقليدية ، زادت كميات ثاني أكسيد الكربون المتصاعد الى الهواء على قدرة الكساء النباتى على الاستيعاب . أضف الى ذلك ان عمليات تدمير الغابات في المناطق الاستوائية تقلل من قدرة النظم البيئية الطبيعية على امتصاص ثاني أكسيد الكربون . . ومن ثم بدأ تركيز ثاني أكسيد الكربون في الهواء الجوى يتزايد . يقدر تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الهواء الجوى فيما قبل عصر الصناعة (النصف الاول من القرن التاسع عشر) بحوالى ٢٧٠ جزءا في المليون بالحجم ويقدر حاليا بحوالى ٣٥٠ جزءا في المليون بالحجم . وقد بدأت القياسات والارصاد الدقيقة لهذا الغاز عام ١٩٥٧ (محطة ارصاد موناوا في هاواي) ، وتبعها الرصد في محطات اخرى في العالم . وتؤكد هذه القياسات الزيادة المطردة في تركيز ثاني أكسيد الكربون من ٣١٥ الى ٣٤٣ جزءا في المليون بالحجم فيما بين ١٩٥٨ حتى ١٩٨٤ .

قد تكون لزيادة ثاني أكسيد الكربون فائدة السمد الهوائى ، لانه مصدر الكربون لعمليات البناء الضوئى . والتجارب العملية تدل على ان النباتات يمكن ان تعيش في هواء يبلغ تركيز ثاني أكسيد الكربون فيه ١٠٠٠ جزء في المليون بالحجم ، وفيه تزيد معدلات النمو ، وتقل معدلات النتج ومن ثم تزيد كفاءة استخدام الماء . وتبرز هذه الزيادة في مجموعة النباتات التى يشار الى نهج البناء الضوئى فيها بأنه كربون ٣ (القمح والأرز والشعير والبطاطس) وليست بهذا الوضوح في نباتات الكربون ٤ (الذرة وقصب السكر) . وتقدر الدراسات انه لو تضاعف تركيز ثاني أكسيد الكربون لزادت معدلات النمو والانتاج في نباتات الكربون ٣ بمعدلات تتراوح من ١٠ الى ٥٠ ٪ ، أما نباتات الكربون ٤ فالزيادة فيها تتراوح من صفر الى ١٠ ٪ . على ان الاوضاع الحقلية تختلف عن الوضع المعمل لأن الاثر سيشمل نبات المحصول وما يصاحبه من اعشاب حقلية ذات الاثر الضار على النمو والمحصول .

على ان الاثر البيئى الذى يشغل البال ، هو صفة فيزيقية في غاز ثاني أكسيد الكربون تتصل بأن جزيئاته شفافة للأشعة الشمسية الساقطة ذات

الموجات القصار ، وغير شفافة للأشعة المرتدة عن سطح الارض ذات الموجات الطوال . وهذه صفة ينتج عنها ارتفاع في درجة الحرارة . وتوجد عدة غازات اخرى تزايد تركيزاتها في الهواء الجوى نتيجة النشاط الانسانى ، وهى جميعا من جملة ملوثات الهواء .

تدل الحسابات العلمية التى تتناول ما يمكن ان يطرأ على درجات الحرارة نتيجة الزيادة المطردة في تركيز هذه الغازات في الهواء ، على أنه اذا وصل تركيزها الى ما يعادل أثر ضعفى تركيز ثانى اكسيد الكربون قبل الثورة الصناعية (اى ما يعادل تركيز ثانى اكسيد الكربون الى ٥٥٠ جزءا في المليون بالحجم) ، ومن المتوقع ان يكون هذا في غضون النصف الثانى من القرن الحادى والعشرين ، فان متوسط درجات الحرارة في العالم سترتفع الى مدى يتراوح من ١,٥ الى ٤,٥ درجة مئوية . تعنى هذه الارقام ان ارتفاع درجات الحرارة يكون في الحد الأدنى من النطاقات الاستوائية وفى الحد الأعلى في المناطق القطبية . وارتفاع درجات حرارة الجو يعنى تحولات مناخية متباينة تتصل بالبحر وتوزيع المطر وحركة الرياح ونطاقات المناخ عامة . ويعكف علماء المناخ مستعينين بالحاسبات وتقنيات النماذج الرياضية على دراسة هذه التحولات المناخية ، ودراسة اثارها على الحياة النباتية عامة وعلى حياة المحاصيل وتوزيعها في العالم ، ودراسة استجابة المجتمعات وقدراتها على التواء مع هذه التغيرات . وقد عقدت عدة مؤتمرات علمية دولية لمراجعة نتائج البحوث والدراسات في هذا الموضوع ، كان آخرها المؤتمر الدولى الثانى لدراسات التغيرات المناخية (جنيف - اكتوبر ١٩٩٠) ، كما عكفت جماعة علماء حكوميين تحت اشراف منظمة الارصاد الجوية العالمية (WMO) وبرنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP) على مدى عامين (١٩٨٨ - ١٩٩٠) على مراجعة وتدقيق نتائج هذه البحوث والدراسات ، والبحث عن سبل تولى اضرار التغيرات المناخية . كما بدأت مشاورات حكومية على اعلى المستويات السياسية لتدبر ما ينبغى على المجتمع الدولى لدرء مخاطر التحولات المناخية .

وهناك مسألة تقلق البال ، وهى اثر الدفء المتوقع على مستوى سطح الماء في البحار والمحيطات . وزيادة درجات الحرارة تحدث التمدد في حجم كتلة الماء ومن ثم تزايد ويرتفع مستوى سطح الماء ، ويقدر هذا الارتفاع بما يتراوح من ٢٠ الى ١٤٠ سنتيمترا . ولوقد تأثرت كتل الجليد في المناطق المتجمدة ، وخاصة المناطق المتجمدة الجنوبية ، ل زاد مدى الارتفاع . في هذا خطر يهدد المناطق الساحلية عامة حيث تقع المدن والحلل السكنية التى يقطنها ثلث سكان المعمورة ، وهو خطر يهدد على وجه الخصوص مناطق دلتاوات الانهار والأراضي الساحلية المنخفضة .

وتبدو قضية الغازات ذات الأثر الصوبى معضلة عسيرة الحل لأنها - وخاصة بالنسبة لغاز ثاني أكسيد الكربون - تتصل بقضايا الطاقة والسياسات التي تتوخاها المجتمعات والدول في تناول مسألة الطاقة . ويبدو أن هناك ثلاثة مسالك :

الأول - التوجه الى الإقلال من معدلات استهلاك مصادر الوقود الحفري (البترول - الغاز - الفحم) ، وهى مسألة تكتنفها المصاعب لأن البديل النووي لا تزال عليه تحفظات لما ينطوى عليه من مخاطر ، والبديل الآخر وهو الطاقة المتجددة من الشمس والرياح وباطن الأرض وأمواج البحر وغير ذلك لا تزال تنتظر فتوحا علمية وتكنولوجية تجعل منها البديل العملى .

الثانى - ادخال تكنولوجيا تمتص الغازات ذات الأثر الصوبى من مخرجات الصناعة ، والتخلص منها في غير الهواء الجوى . تشير هنا الى دراسة امريكية عن تكلفة ازالة ٩٠ ٪ من ثاني أكسيد الكربون الخارج من محطة للقوى ، خلصت الى ان ذلك (١) يضاعف التكاليف الرأسمالية للمحطة ، (٢) يزيد من تكلفة انتاج الكهرباء الى ١,٥ - ٢ ضعف ، (٣) يستهلك ١٠ - ٢٠ ٪ من ناتج كهرباء المحطة لادارة عمليات التخلص من ثاني أكسيد الكربون .

الثالث - قبول حتمية التغيرات المناخية المتوقعة ، والتعايش معها وما تقتضيه من تبديل في المحاصيل وفي الدورة الزراعية ، وفي حماية المناطق الساحلية وغير ذلك .

لعلنا نذكر في هذا الصدد ان زيادة ثاني أكسيد الكربون في الهواء الجوى ترجع الى زيادة استهلاك الوقود الحفري كمصدر للطاقة ، والى ما تتعرض له الغابات من تقطيع جائر وتدمير يصل معدل السنوى في الغابات الاستوائية ٧,٦ مليون هكتار يضاف اليها ٢,٨ مليون هكتار من غابات المناطق الحارة واحراشها (الجملة) ١١,٤ مليون هكتار) . وتبلغ جهود استزراع الغابات بالتشجير في العالم حوالى ١,١ مليون هكتار . ولو قد زادت الجهود في هذا المجال بالتوسع في مشروعات التشجير لكانت في ذلك مغاور تستقبل بعضا من زيادات ثانى أكسيد الكربون . ونضيف الى ذلك المحافظة على صحة البحار والمحيطات ، اى حمايتها من التلوث وخاصة التلوث بالزيت ، يحفظ للكائنات البحرية الهائلة (التى تعيش في الطبقات السطحية من المياه) قدرتها على استيعاب كميات كبيرة من ثانى أكسيد الكربون في عمليات البناء الضوئى ، ومن ثم تحفظ لها مكانها كمستقبل رئيسى لهذا الغاز .

ان موضوع ثانى اكسيد الكربون ومجموعة الغازات ذات الاثر الصوبى ، نموذج للملوثات غير ذات اثر ضار ضررا مباشرا ، فهى من الغازات التى توجد فى الهواء الجوى ، ولها دور هام فى العمليات الطبيعية فى المحيط الحيوى ، ولكن زيادتها ذات اثر غير مباشر ، اذ تؤثر على حرارة الهواء الجوى ومن ثم تؤثر على المناخ وما يتتبع من ذلك من آثار . كذلك نلاحظ ان هذه الغازات تخرج من مواقع محلية تزيد فى المناطق الصناعية وتقل فى المناطق الريفية ، ولكنها فى اخر الامر تصبح ذات طابع عالمى ويكون اثرها على المناخ ذا طابع عالمى لا فرق بين مناطق اخرجت ومناطق لم تخرج . لذلك يقتضى الامر تعاوننا دوليا واتفاقا دوليا على خطوات العمل التى تعيد التوازن بين ما يخرج الى الهواء من هذه الملوثات وبين طاقة المحيط الحيوى على الاستيعاب .

وتنادى كثير من الدول بالتفاوض الدولى لعقد اتفاق ينتظم الجهد العالمى لمقابلة هذه المشكلة المعقدة . وتبدأ الخطوة الاولى نحو هذه المفاوضات فى اجتماع دولى يعقد فى العاصمة الامريكية فى فبراير ١٩٩١ .

ثانيا - الاوزون فى الاستراتوسفير

تتميز طبقة الاستراتوسفير بوجود قدر من الاوزون (جزئى الاوزون = ٣ ذرات اكسجين) . هذا القدر من الاوزون المنتشر فى طبقة الاستراتوسفير فيما بين ٢٠ - ٥٠ كيلو مترا من سطح الأرض ، لو انه تجمع فى طبقة نقية لبلغ سمكها حوالى ٣ مليمترات وجملة وزنة ٣٠٠٠ مليون طن ، ولكن وجوده يجعل من طبقة الاوزون الدرع الذى يمنع وصول الاشعات ذات الموجات القصار التى تتراوح اطوالها من ٢٠٠ الى ٢٨٠ نانومتر (جزء من المليون من المليمتر) وهى الاشعات فوق البنفسجية ج ، ويمتص كذلك الجزء الاكبر من الموجات التى تتراوح اطوالها من ٢٨٠ الى ٣٢٠ نانومتر وهى الاشعات فوق البنفسجية ب ، ويمتص بعضا من اشعات الموجات التى تتراوح اطوالها من ٣٢٠ الى ٤٠٠ نانومتر وهى الاشعات فوق البنفسجية ا .

الاشعات فوق البنفسجية ج وب ذات آثار مدمرة على الحياة ، ولولا هذا الدرع الحاوى للاوزون لما كانت الحياة فى صورتها الحالية على سطح الأرض . ولو تعرضت طبقات الاستراتوسفير الى ما ينقص محتوى الاوزون فيها لتعرضت الحياة الى الضرر وتعرض الانسان الى مخاطر صحية .

ولوجود الاوزون فى طبقة الاستراتوسفير دور فى تنظيم المناخ ، اى الصفات الفيزيائية وخاصة الانتظامات الحرارية فى طبقة التروبوسفير ، فالاوزون بامتصاصه للاشعات فوق البنفسجية ، انما يمتص طاقة وحرارة تشبع فى الاستراتوسفير وتحث الانقلاب الحرارى الذى أشرنا اليه . لو تعرضت طبقات الاستراتوسفير الى ما ينقص محتوى الاوزون لاختل التدرج الحرارى ولتأثرت حرارة طبقة التروبوسفير وحدثت تغيرات مناخية .

نظرا لأهمية الدور الذي يؤديه الأوزون في التوازن الطبيعي للكرة الأرضية وهوائها الجوى ، فإن المشتغلين بالبيئة شغلوا بقضاياها . الأوزون (٢١) يتكون نتيجة انشقاق جزئى الأوكسجين (٢١) الى ذرتين بفعل الاشعاعات ذات الأطوال القصيرة (فوق البنفسجية) ثم تلتحم ذرة اوكسجين مع جزئى اوكسجين مكونة جزئى أوزون وتكون الأوزون يعتمد على الاشعة الشمسية ، وتتباين معدلات تكوينه أو تفككه حسب ما يعتور سطح الشمس من تغيرات دورية ، ولكن تلك العمليات تحدث توازنا (تعادل ديناميكى) يحافظ على تركيز الأوزون في طبقة الاستراتوسفير . ان التحول من الأوزون الى الاكسجين والعكس تفاعلات كيميائية ضوئية اى تعتمد على الضوء ، وتعتمد كذلك على درجات الحرارة المناسبة (حوالى ٥٠ درجة تحت الصفر) وعلى وجود عامل كيميائى مساعد . ووجود هذا العامل الكيميائى المساعد يتصل بالملوثات مثل مركبات النتروجين ومركبات الكلور التى تزيد من توجه التفاعلات الى تفكك الأوزون وتحول جزئياته الى جزئيات اكسجين .

مشاع الظن في خلال السبعينات بأن مركبات النتروجين التى تخرج من عوادم الطائرات الاسرع من الصوت والتى تطير على الارتفاعات تبلغ ٢٠ كيلو مترا أو أكثر ، اى فى الطبقات الاولى من الاستراتوسفير . (الطائرات العادية تطير فى الطبقات العالية من التروبوسفير) . ولكن دراسة هذا الامر كانت بالغة الصعوبة ، واعتمدت على دراسات نظرية لم يتيسر لها التحقيق والقياس . وتناولت الدراسات فكرة اثر مركبات الكلور كعامل كيميائى مساعد على تحول الأوزون الى اكسجين . ذلك لأن مجموعة مركبات الكلور وفلورو كربين والمعروفة باسم الفريون وتستخدم فى صناعات التبريد والمطاط المسامى والبخاخات وغيرها ، هذه المركبات (الخاملة من ناحية النشاط الكيميائى) يمتد عمر بقائها فى الهواء الجوى أمام طويلة (الفريون ١١ مدة بقاؤه ٧٥ سنة ، الفريون ١٢ مدة بقاؤه ١١١ سنة) ، وهى أمام تسمح لها بالانتشار ارتفاعا الى طبقات الاستراتوسفير . وهذه المركبات قادرة على التفاعل مع الأوزون وتفكك جزئياته الى جزئيات الأوكسجين .

وفى أواخر السبعينات خلفت قضية الأوزون عن بؤرة

الاهتمام العالمى رغم تحذير العلماء . وفى ١٩٨٥ أقرت الدول اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون دون تحديد اجراءات لذلك أو الاتفاق على الحد من الملوثات التى يرجح انها تهدد الأوزون .

فى مايو ١٩٨٥ نشرت الدورية العلمية nature مقالا لفريق علمى بريطانى (فارمان وزملاؤه) أو جزوا فيه نتائج ارسادهم فى منطقة القارة القطبية الجنوبية فيما بين ١٩٨٢ الى ١٩٨٤ ، وأبرزت هذه النتائج ان الأوزون فى طبقة الاستراتوسفير يتعرض لنقص بالغ فوق المنطقة القطبية فى خلال الربيع الجنوبى (سبتمبر - أكتوبر . وقد فوجئت الاوساط العلمية بهذه النتائج ،

وعادت هيئة الدراسات الفضائية الأمريكية لما رصدته القمر الصناعى نمبوس ٧ وتبينت ان هذه الارصاد تؤكد ما وصل اليه فارمان وزملاؤه . وفي ربيع العام التالى (١٩٨٦) أجريت دراسات للحصول على عينات من الاستراتوسفير استخدمت فيها طائرات خاصة يصل ارتفاعها الى هذه الطبقات العليا بالاضافة الى اقمار صناعية وأرصاد أرضية . وأثبت هذا كله أن تركيز الاوزون بلغ في شهر اكتوبر ١٩٨٦ أدناه وهو ١٥٠ وحدة دبسون والتركيز الطبيعى ٣٠٠ - ٣٥٠ وحدة دبسون . هذا التخلخل أشير اليه على أنه « فجوة أو ثقب الاوزون » ، وهى فجوة تبلغ مساحتها ما يساوى مساحة الولايات المتحدة الامريكية ويبلغ عمقها ما يساوى جبل افرست .

اثارت هذه القياسات اهتمام العالم جميعا نظرا لما تمثله من خطر على الحياة وعلى المناخ فى العالم جميعا . وأسرت الدول الى توقيع بروتوكول فى مونتريال (كندا) فى شهر سبتمبر ١٩٨٧ تتعاهد فيها بإنقاص انتاج مركبات الفريون واستخداماتها الصناعية وحلال مواد بديلة فى العمليات الصناعية التى يدخل فيها الفريون . وتتابعت الاجتماعات الدولية وبرامج الدراسات والارصاد فى المناطق الجنوبية (سبتمبر - اكتوبر) ومناطق القطب الشمالى (يناير - فبراير) ، وتبين أن خطر تخلخل طبقات الاوزون وخطر ما يتبعه من أضرار صحية على الانسان والحيوان والمحاصيل . اجتمعت الدول الموقعة على بروتوكول مونتريال فى هلسنكى فى مايو ١٩٨٩ وقررت تشديد الخطر على استخدام مركبات الفريون واضرابها . وعادت الى الاجتماع فى لندن فى صيف ١٩٩٠ لتقرر انشاء سكرتارية تنفيذية لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقيات وانشاء صندوق لتقديم العون الى الدول النامية للتحويل من استخدامات الفريون الى مركبات بديلة لا يتضرر منها اوزون الاستراتوسفير .

قضيتا التغير المناخى الذى قد ينشأ عن تراكم مجموعة من الملوثات فى طبقات التروبوسفير ، وتخلخل الاوزون الذى تسببه مجموعة من الملوثات فى طبقات الاستراتوسفير نماذج لقضايا التلوث الذى يخرج مواده فى مواقع ذات حدود موضعية ، مخبرات وسائل النقل التى تسعى فى طرقات المدن ومحطات القوى والمراكز الصناعية فى البلاد المختلفة ، مخبرات البخاخات التى نستعملها فى رش المبيدات أونثر العطور ، الى غير ذلك من مواقع النشاط الانسانى . ثم لاتزال تلك المخرجات المتباعدة المصادر تتجمع فى الهواء الجوى يوما بعد يوم وحولا بعد حول ، ولا تزال تشيع فى طبقاته جميعا ، ومن ثم يتحول التلوث ذو المصادر المحلية الموضعية الى تلوث عالمى يؤثر على النظم الطبيعية وعلى اتزانها ومن ثم يؤثر على المناخ فى الكرة الارضية جميعا ، أو يهدد بعضا من مكونات المؤثر على هذا الاتزان على نحو ما ذكرنا بشأن طبقة الاوزون .

لعل هذه القضايا العديدة ، التى تناولنا مثالين لها ، تدلنا على وحدة الارض التى تعيش عليها دول العالم جميعا ، وتدفعنا الى المزيد من التعاون الدولى والتعاقد بين الامم لدرء ما يهدد الانسان من مخاطر التدهور البيئى والتلوث البيئى .

تضاي التنوع الوراثى biodiversity

يعتمد الانسان فى حياته على عدد من الانواع النباتية والحيوانية ، هى ما يزرع من محاصيل وما يربى من حيوان . ويعتمد أيضا على عدد أكبر من الانواع النباتية والحيوانية تهيب له منتجات خاصة ذات نفع طبى أو صناعى ، أو يستخلص منها العطور للزينة أو البخور للطقوس الخاصة . ويعتمد على الاقارب البرية لهذه الانواع فى تربية الاصناف والاحتفاظ بالسلالات المتميزة من نباتات المحاصيل والمراعى . ولايزال الانسان يستكشف فوائد جديدة من الانواع البرية . أى ان كل كائن حى يشارك الانسان الحياة فى اطار المحيط الحيوى له فائدة اليوم أو غدا ، كما ان له دورا فى الحفاظ على التوازن البيئى واستمرار الحياة . أن غياب نوع من فطريات التربة يقلل من خصوبتها ، وغياب نوع من الفراش يمنع من استكمال تلقيح الازهار وهى المرحلة الباكرة من تكوين الثمار والبذور ، وغياب ديدان الارض يحرم التربة من التقلب والتهوية التى تحافظ على خصوبتها .

فتح التطور فى مجال علوم الهندسة الوراثية المجال لنقل صفات وراثية فيما بين الانواع المختلفة ، بل بين الفصائل المتباعدة . بذلك اصبح فى كل نوع من النبات أو الحيوان البرى مكونات وراثية يمكن نقلها الى ما بين أيدينا من نباتات المحاصيل والمراعى أو الى ما نربيه من حيوان . أى ان ننقل الجزء من البناء الوراثى لنبات برى ينمو فى الارض الملحة الى البناء الوراثى لواحد من نباتات المحاصيل أو العلف (كالقمح أو البرسيم أو الطماطم) يكتسب بها القدرة على النمو من الارض الملحة . هذا باب واسع للتطوير العلمى يضيف الى القيمة العلمية والتطبيقية لكل كائن برى ولعلنا نضيف ان لكثير من الانواع النباتية والحيوانية قيمة جمالية تجعل للاطار البيئى من صفات البهاء ما يدخل البهجة على النفس . وارتداد البيئات البرية استرواح من عناء الحياة اليومية وخاصة فى المدن المكتظة والمنفصلة عن البيئة الفطرية . وتمثل انواع من النبات والحيوان عناصر من التراث الثقافى . وقد ذكر شعراء العربية فيما نظموا والادباء فيما كتبوا والفنانون فيما صوروا منها والغزل والدُّبُّ والاسد وغيرها من انواع الحيوان ، والاقحوان والعشيق والبان وعشرات أخرى من انواع النبات . فقد هذه الانواع خلال ثقافى . ومن الانواع ماله أهمية حضارية تتصل بالتراث . فذكر نبات البردى وطائر الايبس المقدس ، وهى من تراث مصر الذى اندثر من البيئة المصرية ، وهى خسارة تراثية .

المسألة التى تعنى العالم فى هذا الامر هى « فقد الانواع » أى اختفاء بعض أنواع النبات والحيوان وانقراضها . وانقراض الانواع جزء من التطور الطبيعى الذى تشرحه فكرة البقاء للأصلح ، أى أن أنواعا جديدة تنشأ ثم يحدث التنافس بينها وبين أقرانها من الانواع القديمة ، ويكون البقاء للأصلح أى الأقدر على التواءم مع ظروف المحيط الحيوى وعلى الافادة من موارده . أنا الانقراض الذى يشغل البال ، فهو الانقراض من اثر الفعل البشرى . وقد يكون ذلك نتيجة الاثر المباشر أى أحداث العطب أو الضرر بالكائن ، أو الاثر غير المباشر نتيجة أحداث الخلل أو التغيير فى البيئة التى يعيش فيها الاثر المباشر يمثل الرعى الجائر لأنواع من نباتات المرعى ، أو التقطيع الجائر للأشجار والشجيرات الخشبية ، أو الصيد الجائر لحيوان برى الى غر ذلك . هذه الاستخدامات الجائرة تعنى ان ما يجمعه الانسان ويحصده أكثر من قدرة جماعة الكائن الحى على العطاء وعلى تعويض ما يؤخذ .

أما أسباب الانقراض غير المباشرة فترجع الى التغير الذى يصيب النظام البيئى الذى يعيش فى اطاره الكائن الحى ان الاسماك التى تتضمن دورة حياتها الهجرة من مصب النهر الى اعاليه حيث يتم التكاثر تصاب بالاضطراب الذى تختل به دورة الحياة اذا اقيم سد على النهر يفصل اعلاه عن ادناه . ويراعى المهندسون المحدثون فى تصميم هذه السدود ان تتضمن سلالم للسماك تسمح بانتقاله فى رحلة التكاثر . كان فى دلتا النيل مساحات واسعة من المستنقعات هيات البيئة الصالحة لنمو نبات البردى وازدهاره ، وكان منه المادة الخام لصناعة الورق . فلما شرع المصريون فى تنمية موارد الارض بالرى والصرف جفت مساحات كبيرة من المستنقعات وتغيرت البيئة الى ما لا يناسب نمو البردى . فتناقص نموه حتى اختفى من بيئاته فى الدلتا .

كذلك طرأت على البيئة منذ كان التحول الصناعى ظواهر التلوث الكيميائى بما ينصرف الى الارض والهواء والمياه من مركبات كيميائية تتغير بها البيئة ، ويتضرر منها النبات والحيوان . مثال ذلك مجموعة الاكاسيد الحامضة (أكاسيد الكبريت والنيتروجين) التى تخرج من عوادم الاحتراق الى الهواء الجوى وترسب فيما بعد مع المطر . ان التدهور الذى يصيب الغابات فى شمال أوروبا ووسطها وفى شمال أمريكا من الظواهر البيئية التى أصابت بالضرر مساحات شاسعة من الغابات وما فيها من نباتات وحيوان .

كذلك تتعرض حاليا مساحات واسعة من الغابات الاستوائية الى التقطيع (تجارة الأخشاب . احتياجات الوقود) ، وقد مر مساحة ما يجتث من هذه الغابات بحوالى ١١ مليون هكتار فى كل عام . والغابات الاستوائية ثرية بالانواع النباتية والحيوانية ، وتعتبر من خزائن الموارد الوراثية العامرة بأنواع

يعرف العلم بعضها ولا يحصيها جميعا وتقطع الغابة يعنى . تدمير النظام البيئى الذى يعيش فى كنفه الاف الانواع . ومثل هذا يقال عن ظاهرة التصحر التى تحدث الدمار البيئى فى مساحات كبيرة من الاراضى الجافة وشبه الجافة ، وبذلك يدمر البيئة التى تعيش فيها انواع من النبات والحيوان .

يعنى العالم فى الحاضر بهذا الامر ، ويدأت الدول مفاوضات - تحت مظلة الامم المتحدة - لوضع اتفاقية دولية تهدف الى حماية التنوع الوراثى فى العالم . وهذا الهدف يعنى حماية الانواع التى يتهددها الانقراض ، وحماية البيئات الطبيعية التى تهىء لهذه الانواع الاطار الصحى لحياتها ونموها ، وكذلك حماية الموارد الوراثية التى يمكن نقلها من كائن الى كائنات اخرى . ان تطبيق مثل هذه الاتفاقية يعنى تقديم العون والدعم للدول الفقيرة لتمكين من تنفيذ البرامج الوطنية لحماية البيئة وصون مواردها أى انشاء المحميات الطبيعية وبنوك حفظ الموارد الوراثية وحداثق النبات والحيوان وغير ذلك من ادوات الصيانة .

القسم الثانى قضايا البيئة فى مصر

المعنا فيما سبق ببعض من قضايا البيئة التى تشغل بال العالم جميعا ، لأن المدى الجغرافى لكل منها يتجاوز حدود الدول ليؤثر على الاطار العام الذى يشمل الحيز الذى توجد فيه الحياة على الكرة الارضية . ومصر جزء من هذا الاطار .

لو أن ما يتنبؤ به العلماء ، من تغير فى المناخ العالمى نحو الدفء فى منتصف القرن القادم تحقق ، لكان لهذا اثار متعددة ومتنوعة على معدلات المطر فى مصر (جزء من مناخ حوض البحر المتوسط) وفى مرتفعات أثيوبيا (جزء من مناخ المطر الموسمى الصيفى) وفى الهضبة الاستوائية حيث منابع النيل ، واثار على درجات الحرارة فى شهور العام مما قد يؤثر على تسلسل الدورة الزراعية والتوزيع الجغرافى للمحاصيل ، واثار على استهلاك الطاقة وعلى استهلاك المياه . ولعل الاثر الداهم هو ما لعله يحدث من ارتفاع فى منسوب سطح البحر وما يتبع ذلك من طغيان البحر على التخوم الشمالية للدلتا . ويقال مثل هذا عن الآثار الصحية لتهرب طبقة الاوزون فى الاستراتوسفير . ولكننا نود أن نرصد القضايا البيئية الخاصة بمصر والتى تضاف الى حصتها من الهموم العالمية . ولعلنا نذكر ما سبقنا الإشارة اليه من أن القضايا البيئية تتصل بالموارد الطبيعية التى تستنزف ، والاعتبارات البيئية تدعو الى تنمية الموارد تنمية موصولة وممتدة الامد لتلغى الجيل الحاضر والجيل التالى . وتتصل كذلك بنوعية البيئة ومواعمته لصحة الانسان من نواحى الجسد والعقل والروح . هذان وجهان لقضايا البيئة ، تختلف آثارهما على حياة الجماعة الانسانية ، ولكنهما غير منفصلين . وترتبط قضايا البيئة جميعا بمسألة السكان وتزايدهم عددا وتعاطم معدلات استهلاكهم ومعدلات .

مايخرجون من نفايات ومخلفات .

■ أولا - قضايا الموارد الطبيعية

القضية الاولى تتصل بالارض الزراعية وما تعرضت له من تفول العمران فى الحضر وفى الريف ، وما تعرضت له الارض من تجريف لتتحول التربة الزراعية الى مادة خام لصناعة الطوب . وقد خسرت الزراعة المصرية فى غضون الثلاثين سنة الماضية قرابة المليون فدان من أجود الاراضى ، تحولت مساحتها

الى امتدادات عمرانية للمدن الكبرى ولا لاف القرى . كذلك خسرت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية قسما من خصوبتها نتيجة التجريف .
ان هذه المسألة جزء من قضية اوسع مدى وهي قضية « السياسة الوطنية لاستخدامات الارض » وترجمة هذه السياسة الى خطة ترصد على خريطة مصر واستخدامات اراضيها في الحاضر وفي مدى السنوات الخمسين او المائة القادمة . خريطة تترجم اولويات استخدامات الارض وتعتمد على جملة الارصاد والبيانات العلمية عن موارد الارض ، السطح والباطن ، وترسم مواقع الأراضي الزراعية ومواقع المدن والحل السكنية ومواقع مراكز التعدين والبتروك والصناعة والسياحة والطاقة وشبكات المواصلات من الطرق والمطارات والموانئ ، الى غير ذلك من استخدامات الارض .

اذا غابت الخطة الوطنية لاستخدامات الارض المصرية على اتساع المليون كيلو متر مربع ، وهي حتى اليوم غائبة ، انفتح الباب لتصارع المطالب المختلفة ، ومثال ذلك الخلاف بين الهيئات البترولية وهيئات السياحة حول اولويات استخدام حيز الشاطئ في الارض والبحر في منطقة الفردقة . في غياب الخريطة الوطنية لاستخدامات الارض في مدى المستقبل ، انفتح الباب لمشاكل مثل ما حدث في منطقة سيدى كريب حيث تقرر في ١٩٦٦ - بعد دراسات عديدة وباهظة النفقة - موقع المحطة الذرية ثم تأجل المشروع بسبب حرب ١٩٦٧ . فلما عادت مصر الى بحث اقامة المحطة في السبعينات ، كان العمران قد زحف على موقع المحطة ، واستؤنفت الدراسات لاختيار بديل اخر وتقرر الموقع في الضبعة . وتأجل المشروع مرة اخرى بسبب حادث تشيرنوبل . وقد تكرر الوضع . حل مثل هذه المشاكل يكون في اطار الخريطة الوطنية لاستخدامات الارض .

ان الخروج بالعمران من حيز الوادئ الضيق الى الصحراء الفسيحة في شرق الوادئ وغربه ، وبناء المدن الجديدة (السادات والعامرية وبرج العرب الجديدة) و ٦ اكتوبر والعاشر من رمضان ، وغيرها) في خارج الارض الزراعية خطوات على النهج السليم ، ولو قد نشأت هذه المدن منذ خمسين عاما لخففت من اضرار التبول العمرانى على الارض الزراعية في منطقة القاهرة الكبرى والاسكندرية وغيرها .

ولنوجز الحديث عن الارض بالاشارة الى مسألتين . الاولى هي المحافظة على الارض الزراعية وخصوبتها اى قدرتها على الانتاج ، والثانية هي ترشيد استخدام حيز الارض على ضوء مواردها الطبيعية والاولويات التى تحددها السياسة الوطنية لتنمية موارد الارض

القضية الثانية تتصل بموارد المياه العذبة ، وهنا تبرز مسألتان : الأولى تتصل بترشيد استخدام الموارد المائية والثانية تتصل بالمحافظة على نوعية المياه خاصة في قنوات الري والصرف . ان حصة مصر من موارد مياه النيل محدوده (حوالى ٥٠ مليار متر مكعب) ، يضاف اليها موارد المياه الأرضية على تنوع مصادرها في المناطق المصرية المختلفة (من مياه النيل في تخوم الوادى وفي الدلتا ، من موارد قديمة في طبقات الحجر الرملى النوبى وما فوقه من طبقات تحمل المياه في الصحراء الغربية خاصة ، من موارد المطر المحدود في نطاقات الساحل الشمالى من رفح الى السلوم) . هذه جميعا موارد محدودة ، ويتحتم ترشيد استغلالها اى زيادة العائد من كل متر مكعب منها . ويعنى هذا استبدال طرق رى تقتصد في استخدام المياه بطرق الري الحالية وهذا هو الاتجاه في الاراضى الجديدة حيث تستخدم طرق الري المتطورة (الرش ، التقيط ، الخ) التي تقلل معدلات المياه للفدان الى نصف مايرى به الفدان في اراضى الدلتا والوادى .

كذلك يعنى التوجه الى الاقتصاد في استهلاك المياه العمل على تقليل الفاقد في شبكة قنوات الري ، وهى نسبة عالية من المياه . والحل الامثل هو ان يكون نقل المياه وتوزيعها في شبكة من القنوات المغطاه والانابيب ، وقد يكون هذا حلا بالغ الكلفه ، ولكن تبطين قنوات الري واجب لمنع فقد الماء بالتسرب من جوانب القنوات ، وفي ذلك فقد لموارد المياه وضرر للارض بما يزيد من ارتفاع منسوب المياه وتقليل كفاءة نظام الصرف الزراعى . وتغطية القنوات (الفرعية على الاقل) يقلل الفاقد بالبخر ، ويمنع نمو الاعشاب المائية والقواقع الناقلة للبلهارسيا . ومن وسائل تقليل الفاقد في مياه الري مكافحة الاعشاب التى تنمو في القنوات ومنها آفة ورد النيل ، وهى ترفع من معدلات البخر بالاضافة لاضرارها البيئية الاخرى .

ويتصل التفكير في مسألة ترشيد استخدام المياه ، وخاصة في ضوء مايتوقع من تعاظم ازمة المياه في العالم عامة وفي منطقة الشرق الاوسط خاصة ، بموضوع الدورة الزراعية والتركيب المحصولى في مصر . مايزال نهج الحساب السائد هو النظر الى الانتاج من وحدة المساحة (الفدان) ، ولو قد تغير نهج الحساب الى النظر الى الانتاج من وحدة المياه (المتر المكعب) لتغير ترتيب المحاصيل تأخيرا لمحاصيل عالية في استهلاك المياه (الارز والقصب) وتقديم محاصيل متواضعة في استهلاك المياه .

واستهلاك المياه في المدن والحل السكنية وفي الصناعة يستحق المراجعة للترشيد . وقد زادت معدلات استهلاك الفرد من المياه في اليوم في مدينة القاهرة عدة اضعاف في غضون الخمسين سنة الماضية (١٢٥ لترا عام

١٩٥٢ ، ٢١٠ لترات عام ١٩٧٠ ، ٣٠٠ لتر عام ١٩٨٠ - مقارنة ٦٩ لترا للفرد في اليوم عام ١٩٣٦) . والزيادة المعقولة في استهلاك المياه يدل على ارتفاع مستوى المعيشة ، وهي مسألة تستحق الترحيب ، ولكن تضاعف معدلات الاستهلاك يدل على اسراف ينبغي ان يتوقف . والاسراف في استهلاك المياه يعنى زيادة الضغط على شبكة الصرف الصحى وهي مسألة عانت منها مدينة القاهرة لعدة سنوات ، وتكلف علاجها نفقات بالغة تجددت بها شبكة الصرف الصحى واصبحت من أضخم شبكات الصرف الصحى في مدن العالم . في هذه المسألة تظهر الحاجة الى الحلول التكنولوجية (تجديد شبكات المياه ، صيانة صنابير المياه ، تعديل سيفونات دورات المياه لاقتصاد المياه ، الخ) مع الحلول الاجتماعية : نشر الوعي بأهمية ترشيد استهلاك المياه ، والسلوك الفردى في استهلاك المياه ومقاومة الاسراف (والحلول الاقتصادية) تسعير المياه في شرائح متزايدة)

القضية الثالثة : تتصل بالثروات الطبيعية المتجددة ومنها الثروة السمكية في مياه الشواطئ المصرية والبحيرات وشبكات الري والصرف وبحيرة ناصر (خزان السد العالي) . هنا تبرز مسألة التنمية المتوازنة للموارد الطبيعية المتجددة ، وهي مسألة تتصل بفكرة الاستغلال في حدود قدرة النظام البيئى على الحمل ، ذلك لأن صيد السمك جمع لناتج طبيعى للنظام البيئى ، اذا زاد ماؤخذ منه على قدرة النظام البيئى على التعويض ، وهي هنا قدرة جماعة افراد نوع السمك على التكاثر والنمو . فلذا زاد ماؤخذ على ذلك تحول الاستغلال الى استنزاف وهذا عكس التنمية المتوازنة . ليست التنمية مرادفا لتعظيم الانتاج ، انما التنمية هي حصاد الناتج دون استنزاف رأس المال .

ومصايد الاسماك المصرية تتعرض لاضرار الاستنزاف اى الصيد الجائر ، بالإضافة الى تلوث البيئة بما يقلل من خصوبتها ويفسد اسماكها . اجراءات ادارة مصايد الاسماك المصرية تعمل على منع الصيد في مواسم تكاثر الاسماك ، وهذه خطوة سليمة نلاحظ تطبيقها الناجع في مصايد بحيرة البردويل في شمال سيناء ، ونرجو ان يصبح الامر كذلك في سائر المصايد .

وشبيه بهذه القضية الاثر البيئى للمصيد الجائر في الحيوان البرى . ولقد انقرضت انواع عديدة من حيوانات الصحارى والبرارى نتيجة الصيد الجائر ، اى ان يتجاوز الصيد قدرة جماعة الحيوان على التعويض . وتتعرض لمثل هذا انواع الطيور المهاجرة واشهرها السمان الذى يعبر الشواطئ الشمالية في رحلته الى الجنوب الدائى في فصل

الخريف . ليست هذه دعوة لمنع الصيد ، انما دعوة الى التنظيم الذى لا يذهب بالنوع جميعا . لو ان شبك صيد السمك تباعدت بحيث امسكت ببعض الطير العابر واقلت البعض ليستكمل رحلته الى مواقع التكاثر في الجنوب الدافئ واستكمل رحلة الاياب الى الشمال المعتدل في الربيع والصيف ، لبقيت من جماعة الطير اعداد تكفى لتعويض ما جمعته شبك الصيد . لو ان هواة صيد انواع البط الذى يتجمع في التبرك والبحيرات في فصل الشتاء صادوا اعدادا معقولة تكفى لاشباع الهواية دون تجاوز ، لبقيت من البط البرى اعداد تكفى لاستكمال دورة الحياة والتكاثر بما يعوض الفقد . ومثل هذا يقال عن سللر انواع الحيوان الذى يتعرض للقتل والصيد .

واقرب من هذه القضية كذلك مسألة الرعى الجائر . والمراعى الطبيعية في مصر في نطاق ساحل يمتد من رفح الى السلوم ، وفيه امطار تتراوح من ١٠٠ الى ٢٠٠ ملمتر في العام ، وتكفى لنمو كساء نباتي يصلح للرعى . وفي المراعى الطبيعية تبرز قضية « قدرة النظام البيئي على الحمل » ، اى قدرة وحدة المساحة على تغذية عدد من الحيوانات لمدة من الزمن . فلذا زادت اعداد الحيوان او امتدت مدة بقائها في المراعى اكثر من قدرة المرعى على الحمل ، اصبح الرعى جائرا مما يحدث التلف والتهور . يقدر الخبراء ان قدرة مراعى المنطقة غربى الاسكندرية الى السلوم على الحمل يحوالى ٣٠٠٠٠٠ رأس من الماعز والاغنام ، ولكن الواقع ان عدد الحيوانات في هذا النطاق يزيد على المليون ، ومن هنا يكون الرعى الجائر ودهور المراعى الطبيعية وتصحرها ويكون تزايد اعتماد قطعان الحيوان على الاعلاف المجلوبة من خارج المنطقة .

ومسألة تنمية المراعى والثروة الحيوانية في النطاق الساحلى الشمالى يطرح مسائل تتصل بتنمية الموارد المتاحة او التى تتاح في اطار برامج التنمية . في هذا النطاق تمتد ترعة برج العرب والرياح الناصرى تحمل مياه الرى لاستزراع مناطق كانت من قبل جزءا من نطاق الرعى او الزراعة المطرية . كان ينبغي ان يوجه قدر من المياه والارض لزراعة مراعى مربية تكون من عناصر تنمية قطعان الحيوان وتحسين احوال الرعاة وتحقيق التوازن بين استغلال المراعى الطبيعية بالقدر الذى لا يثقلها وبين الاعتماد على المراعى المروية بما يحقق التنمية الموصولة لثروة الحيوان وجماعة الرعاة . ومثل هذا يقال بالنسبة للمراعى الطبيعية والثروات الحيوانية في النطاق الشمالى لشبه جزيرة سيناء ، وما سيتاح لها من موارد مائية تحملها ترعة السلام .

القضية الرابعة تتصل بالثروات الطبيعية غير المتجددة وهى الرواسب الجيولوجية القديمة التى تحمل الثروات المعدنية وطبقات الفحم وحقول البترول والغاز الطبيعى ، وكذلك المياه الجوفية المخزنة فى الطبقات الحاملة للمياه وأشهرها طبقات الحجر الرملى النوى فى مناطق الواحات وشرقى العوينات . مايقخذ من هذه الموارد لايعوض لأنها مخزونات قديمة . وفكرة التنمية الموصولة هنا تعنى العمل على تعظيم كفاءة استغلال الموارد ، وعلى مد الأمد الزماني لسنوات استغلالها ، والضابط

فى هذا الأمر يجمع بين الكفاءة التكنولوجية والمسئولية الأخلاقية تجاه الأجيال التالية . نقصد بالكفاءة التكنولوجية أولاً زيادة العائد من الاستخدام فآلة ذات الكفاءة تستهلك القدر الأقل من الوقود . وثانياً إيجاد الوسائل التكنولوجية لإعادة الاستخدام على نحو مايمكن فى إعادة استخدام الحديد الخردة وغيره من المكونات المعدنية فى السيارات المستهلكة وغيرها . وثالثاً إيجاد البديل من الموارد المتجددة أو المصنعة لتحل محل الموارد غير المتجددة ، وأمثلة ذلك كثيرة فى مواد اللدائن التى تحل محل الموارد غير المتجددة ، وأمثلة ذلك كثيرة فى مواد اللدائن التى تحل محل المكونات المعدنية فى صناعة السيارات والطائرات وغيرها ، كذلك نذكر مايتوجه إليه البرازيل من إنتاج الوقود الكحولى واستخدامه فى السيارات بدل البترول . ورابحاً البحث عن مواقع جديدة لوجود خامات الموارد غير المتجددة مثل مواقع لانتاج البترول الخام من قاع البحر (الحقول البحرية فى خليج السويس) . ولاتزال الأبحاث والدراسات التكنولوجية تتقدم نحو استخراج الخامات المعدنية من قيعان البحار .

أما المسئولية الأخلاقية فتتصل بسياسات التنمية ، وهل تأخذ فى الاعتبار مصالح الأجيال التالية ، فتستخرج من الموارد غير المتجددة مايكفى لمقابلة المتطلبات الأساسية للحاضر دون اسراف تنضب به الموارد .

فى هذا الإطار نشير الى موارد المياه الأرضية فى الصحراء الغربية ، وهى مائزاه فى مناطق الواحات وتوسعاتها فيما عرف بالوادي الجديد . هنا تبرز أهمية الكفاءة والاقتصاد فى استخدام المياه ، واختيار وسائل الفلاحة والرى والحاصيل التى تمثل اكفا استخدام للمياه . زراعة الارز التى تحتاج الى كميات كبيرة من المياه قرار غير سليم خاصة فى مناطق الواحات التى لايتيسر فيها الصلاف الزراعى . والرى بالغمر قرار غير سليم . اذ ينبغي ان تكون التنمية فى إطار اطالة الأمد الزماني الذى تستخدم فيه هذه الموارد المائية غير المتجددة

القضية الخامسة : تتصل بموارد تنوع الاحياء أو ما يطلق عليه الثروات الوراثية التى تتمثل فى مجموعة الأنواع النباتية والحيوانية البرية ، ومجموعات الأنواع والأصناف والسلالات الزراعية وأقاربها البرية ، وتتمثل أيضاً فى البيئات المتنوعة التى توجد فى مناطق البلاد المختلفة . هذه جميعاً جزء من التراث الوطنى الذى يتصل بمستقبل التنمية والاقتصاد ، ويتصل كذلك بالثراث الثقافى والحضارى . وصون هذا التراث الوطنى والمحافظة عليه من الاندثار جزء من المسئولية الوطنية .

فقدت مصر في غضون الاعوام المائة الماضية عشرات من انواع النبات (اشهرها البردى) والحيوان (اشهرها طائر الالبيس المقدس) . وهي جزء من التراث الحضارى لتاريخ مصر . والادب العربى زاخر بالاشارة الى انواع من الحيوان والنبات انقرض اغلبها من برارى الاقليم العربى ، وهي جزء من التراث الثقافى . كذلك فقدت مصر عشرات من انواع النباتات البرية كان يمكن ان تكون مصادر لمواد دوائية او كيميائية نافعة ، وفقدنا هو ضياع لغرض وامكانيات مستقبلية . ومن هذه الانواع اقارب لبعض المحاصيل ونباتات العلف ، وضياع هذه الانواع فقد للتكاوين وراثية قد تنفع في استنباط سلالات جديدة مما نزرع من المحاصيل . مثال ذلك نوع من الشعير البرى يوجد في بقعة محدودة من وادى حابس غربى مرسى مطروح ، ونوع من القطن البرى الشجرى لاتزال افراد قليلة منه توجد في واحة سيوة .

من المهام الوطنية في مجال البيئة وضع برنامج وطنى لصون التنوع البيولوجى ، باقامة عدد من المحميات الطبيعية تتمثل فيها البيئات المصرية المختلفة ومجموعات الانواع البرية . وقد صدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ ينظم عملية انشاء المحميات الطبيعية ، وصدرت عدة قرارات لرئيس مجلس الوزراء بتحديد مناطق للمحميات الطبيعية في مصر . كذلك تنشئ وزارة الزراعة في بهتم وفي الجزيرة وحدات لحفظ الموارد الوراثية لاصناف وسلالات المحاصيل واقاربها البرية . وننادى كذلك بانشاء مركز حلقى لاكثر انواع الحيوان والنبات المعرضة لاندثار ، وتكون من مهامه اعادة هذه الانواع الى بيئاتها الطبيعية في المحميات .

■ ثانيا - قضايا التلوث البيئى

التلوث البيئى هو كل تغير في التكوين الكيميائى او في الصفات الفيزيائية او البيولوجية للبيئة ويكون لها اثر ضار على صحة الانسان وراحته من النواحي القسيولوجية . او النفسية ، او على ملائزعه من محاصيل ومايرببه من حيوان ، او على تراثه الحضارى

القضية الاولى : تتمثل بتلوث المياه في شبكة الرى والصرف الزراعى . وقد زادت مخرجات الصرف الصحى والصرف الصناعى ونفاياته على قدرة شبكاتها على التلقى والمعالجة ففاضت الى شبكة الرى والصرف الزراعى التى حملتها بدورها الى بحيرات الشمال . هذا التلوث يعرض صحة سكان الريف لمخاطر عديدة ولعل انتشار مرض الفشل الكلوى واحد من هذه المخاطر . ونضيف الى هذا الاثار الاقتصادية البالغة لهذا التدهور البيئى . مياه الصرف الزراعى جزء رئيسى من موارد المياه التى يعتمد عليها التوسع الزراعى في السنوات العشرين القادمة ، وهي نموذج لاعادة استخدام الموارد وترعة السلام من اكبر مشروعات الرى المعاصرة اذ ستحمل مياه الصرف الزراعى المخلوطة بقدر من مياه النيل الى شمالى سيناء لاستزراع مساحات واسعة في سهل الطينة وتخوميه . فاذا كانت هذه المياه محملة بملوثات كيميائية من نفايات الصناعات ويقايا المبيدات والاسمدة ، فانها تعرض المحاصيل لمخاطر بالغة . هذا نموذج للآثار الاقتصادية للتلوث اذ يفسد موردا ذا اهمية خاصة .

أضف الى ذلك ان المياه الحاملة للملوثات المتعددة والمتنوعة تصب الى بحيرات الشمال (المنزلة - البرلس - اذكو - مريوط) وهي اهم مصادر الثروة السمكية في مصر . وهنا يبرز خطر خاص بتلوث مياه مصايد الاسماك ، لأن السمك جزء من نظام جئى يتدرج فيه سلم الغذاء . فللكائنات الدقيقة من الهائمات الطحلبية والحيوانية هي الدرجة الاولى التى تتلقى الملوثات وتركزها في اجسامها في مراحل النمو ، ثم تتغذى عليها حيوانات دقيقة تتجمع في

اجسامها الملوثة بدرجة اكبر ، ثم تأتي الاسماك وتتغذى على هذه الحيوانات ، وربما يتغذى السمك الكبير على السمك الصغير في سلم التغذية . والدرجات التالية قد تتضمن تغذى الطيور كالبط وغيره على الاسماك . والانسان يأكل السمك والطيور وقد تركزت فيه مع درجات السلم الغذائي كيميائيات الملوثة .

ولو انصفنا لمنعا صيد الاسماك في بحيرة مربوط ، وأنشأنا محطات لارصاد تلوث الاسماك في بحيرات ادكو والبرلس والمنزلة . وبحيرة المنزلة تتعرض لمخاطر خاصة لأنها تتلقى مياه بحر البقر وبحر حادوس وهي كتل مائية تحصل قدرا بالغا من الملوثة .

ولعلنا نلاحظ ان بحيرة البردويل في شمالى سيناء لاتزال بعيدة عن مصادر التلوث . لذلك تجد اسمائها سوقا رائجة في اسواق التصدير الى الخارج . وليست كذلك اسماء البحيرات الأخرى .

نتبين من هذا ان تلوث المياه يؤثر على الصحة العامة ، ويؤثر كذلك على عناصر اقتصادية هامة تتصل بنوعية المياه التي يمكن ان يعاد استخدامها وكذلك بما تحويه من ثروات طبيعية . ولقد صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية مياه الرى والصرف من التلوث ، وكان الحافز لصدور هذا القانون الهام الاعتبارات الصحية والاقتصادية . ولازال العقبات تقعد بنا عن تنفيذ هذا القانون تنفيذا سليما ومؤثرا .

القضية الثانية : تتصل بتلوث المياه الساحلية المتاخمة لشواطئ مصر الممتدة على البحر المتوسط شمالا ، والبحر الأحمر وخليجي العقبة والسويس شرقا . هذه الشواطئ والمياه البحرية تمثل جزءا من الثروات الطبيعية في مصر وهي مصدر هام لمسايد الاسماك ، وهي كذلك منتجات مصر للسباحة والترويح . وقد صدر قانون البحار الدولى الذى يعد حيز المياه الإقليمية الى نطاق الحقوق الاقتصادية الذى يمتد لمائتى كيلومتر . ونطاق الحدود المتسع هو ايضا نطاق المسئولية للمحافظة على المياه من التلوث .

تتعرض المناطق الساحلية لمصادر متعددة للتلوث . بعض هذا التلوث صادر عن الداخل بما تحمله مصبات الصرف الزراعى والصرف الصحى الصادر عن الموانى والمدن الساحلية . وبعض هذا التلوث صادر عن السفن بما تلقىه الى البحر من نفايات وما يخرج منها من عوادم الاحتراق وبقايا الزيت . وفى جميع شواطئ المصايف المصرية نلاحظ تراكم مخلفات السفن من الزجاجات والاكياس البلاستيك وبقايا الطعام وغيره ، وكذلك نلاحظ ككل القطران فى احجامها المختلفة . وهذه جميعا من عناصر التشويه والمضايقة .

المياه الساحلية من مصادر الثروات البحرية من الاسماك والمحارياى وغيرها ، والتعرض لتدفق الملوثة وخاصة مخرجات الصناعات من مركبات المعادن الثقيلة يجعل هذه الاسماك والمحارياى مصدر خطر صحى بما يتراكم فيها من هذه المركبات الكيميائية . وقد اكتشفت في اليابان وفى النرويج امراض خاصة يسببها التلوث بهذه الكائنات الملوثة . وكذلك تتجمع في هذه الاسماك والمحارياى الكائنات الممرضة التى تحملها مياه الصرف الصحى .

وتبذل جهود لاستصدار قانون لحماية المياه الساحلية من مصادر التلوث واسباب التدهور البيئى ، يكون مكملا لعدد من القوانين والمعاهدات الدولية التى تهدف الى حماية البحار من التلوث . والقانون يحتاج الى اجهزة تنفيذية لتطبيق القانون . ومصر من الدول الموقعة على اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث وهي كذلك من الدول الموقعة على اتفاقية جدة لحماية البحر الأحمر وخليج عدن من التلوث . وهي جميعا اتفاقيات دولية تهدف إلى حشد الطاقات الإقليمية للمحافظة على البحار المشتركة وصون مواردها . وتحتاج هذه الاتفاقيات الى بذل المزيد من الجهود المشتركة لتحقيق المقاصد التى استهدفتها .

القضية الثالثة : من القضايا البيئية المركبة وتتصل بالتدهور البيئى في المدن المصرية عامة وبمدينة القاهرة العاصمة خاصة . وتتدرج تحت هذا الباب عدة أمور تتمثل جميعا بالانحطاط السكانى الذى نشأ عن تدفق الناس من الريف الى الحضر حيث تتاح فرص الأعمال

المتنوعة سواء كانت أعمالاً منتجة أو أعمالاً غير منتجة . الأمر الأول هو تلوث الهواء بالأتربة التي تحملها الرياح من الصحارى المحيطة بالمدينة أو من مصانع الاسمنت أو ما يصدر عن تراكمات القمامة في الشوارع ، والتلوث الناشئ عن عوادم الاحتراق الصادرة عن هذا العدد الهائل من السيارات التي تزدهم بها الطرق ، وأغلبها يحتاج الى خدمة الإصلاح والصيانة بما يقلل من مخرجاتها ، وأتلتوث الناشئ عن مداخن محطات القوى والمراكز الصناعية التي تحيط بالقاهرة ، والتلوث الناشئ عن آلاف الورش الصغيرة والمسابك المنتشرة بين الكتل السكنية . الأمر الثاني هو التلوث الضوضائى الذى يملأ الحيز البيئى بالضجيج الذى يضر بحواس السمع ، والجهاز الدموى وبعض العمليات الحيوية الأخرى . ومصدر هذه الضوضاء آلات التنبيه التى تنطلق لسبب وبغير سبب ، وضجيج الآلات ووسائل النقل ، راصوات الميكروفونات العالية الى غير ذلك ، وكلها أمور تتصل بسلوك الافراد . الأمر الثالث هو التلوث الناشئ عن تراكم القمامة والمخلفات الصلبة ، ويرجع ذلك اولا لسلوك الافراد ويرجع ثانيا الى قصور أجهزة الجمع والنقل عن تناول هذه الاحمال الباهظة من قمامة المدن . الأمر الرابع يجمع المسائل المتصلة بالصرف الصحى ومعالجة المخلفات السائلة . وقد انفتحت الدولة من الموارد المصرية وموارد العون الدولى البلابيين لاستكمال شبكات الصرف الصحى فى مدينتى القاهرة والاسكندرية وغيرها من مدن مصر ، ولانزال فى حاجة الى المزيد من الاتفاق فى هذا المجال . هذه القضايا البيئية المركبة والتي تبدو بارزة المعالم فى مدينة القاهرة تحتاج الى تكامل بين الوسائل التكنولوجية التى تمثل شبكات الصرف الصحى وأجهزة جمع القمامة وبين سلوك الناس واسهامهم فى التخفيف من عبء التلوث ، اى الوسائل الاجتماعية التى توجز تحت كلمة الاسهام الجماهيرى ، والوسائل التنظيمية

الادارية التى تعمل على ترشيد تدفق الناس من الريف إلى الحضر فى اطار التخطيط الوطنى للتوزيع السكانى .

القضية الرابعة من القضايا البيئية المركبة وتتصل بالتدهور البيئى فى الريف المصرى القرية المصرية وما يحوطها من ارض زراعية (زمام القرية) تكون نظاما بيئيا هو وحدة الريف وقد ورث النظام البيئى عددا من المشاكل البيئية القديمة ، ثم طرأت عليه جملة من المشاكل البيئية الحديثة التى صاحبت تطور الفلاحة ووسائلها .

المشاكل البيئية القديمة تتصل بالمستوى العام للنظافة ، أى تراكم المخلفات الصلبة من البقايا والمخلفات العضوية . وتتصل بما تحمله البيئة من مصادر الامراض البيئية اى المرتبطة بانماط بيئية خاصة كارتباط البلهارسيا بالبيئة المائية فى الترع والمصارف حيث تكون القواقع التى يستكمل فيها الحيوان المسبب للمرض دورة حياته ، وارتباط الملاريا بالبيئة الرطبة التى تمثلها حقول الأرز والبرك التى تتجمع فيها المياه حيث تكون بيئة تكاثر البعوض الناقل للمرض . وتتصل كذلك ببعض مناهج السلوك مثل مشاركة الحيوان الزراعة لصاحبه فى المسكن ، وهذا تجاور قريب بين الحيوان والانسان يسمح بانتقال انواع خاصة فى الامراض من الحيوان الى الانسان

المشاكل البيئية الحديثة تتصل بتلوث البيئة بالكيمويات الزراعية التى تحولت الى استخدامهما الزراعة للتسميد ومكافحة الآفات والاعشاب الحقلية والى حفز معدلات نمو الحيوان الزراعى والدواجن . يجد فائض هذه

الكيموايات الزراعية سبيلة الى الهواء والأرض والمياه أى إلى مكونات الوسط البيئى جميعا . وقد تطورت وسائل رش المبيدات وخاصة في حقول القطن إلى استخدام الطائرات مما يوسع من مدى انتشار الملوثات في هواء الريف ، وأغلب أهل الريف غير مدربين على توقي الأضرار البيئية التى يتعرضون لها وتعرض لها حيواناتهم ويتعرض الريف المصرى الى حوادث الضرر البيئى بسبب هذه الكيموايات ، ولعل أشد هذه الحوادث كان حادث قطور في عام ١٩٧١ الذى نفق فيه قرابة الألف رأس من الماشية .

هنا أيضا نلاحظ الحاجة إلى الجمع بين الوسائل التكنولوجية والوسائل الاجتماعية للتقليل من أضرار التدهور البيئى في الريف المصرى ، فبين أيدينا وسائل تكنولوجية لاستخدام المخلفات العضوية كمصدر لانتاج الغاز الحيوى ، وهى تكنولوجيا تعتمد على التخمر اللاهوائى الذى ينتج الغاز كمصدر للطاقة النظيفة ، ويحول المخلفات العضوية الى سماد عضوى جيد ، ويقلل إلى الحد الأدنى ما كانت تحمله من ميكروبات مسببة لأمراض الإنسان والحيوان وبالتدريب والتوعية يكتسب الفلاح القدرة على توقي الكثير من أضرار الكيموايات الزراعية .

القضية الخامسة

من القضايا المركبة أيضا تتصل بالبيئة المحدودة التى يعيش فيها الإنسان ويعمل ، المنزل والحجرة التى يعيش فيها الفرد وعنبر المصنع الذى يعمل فيه . هنا تظهر أولا مسائل تصميم الوحدة السكنية وتخطيط الحلة السكنية في القرية والمجاورة السكنية في المدينة ، وتظهر ثانيا مسائل مواد البناء . إذا كان تصميم البناء والمواد المستخدمة في البناء مناسبة للبيئة زادت معدلات الراحة للسكان من نواحي الضوء والتهوية ودرجات الحرارة والراحة الاجتماعية ومن أسف أن مصر - وغيرها من دول الاقاليم الحارة - استجلبت أنماطا من العمارة نشأت في اطار المناخ البارد وتجاهلت أنماطا قديمة من العمارة كانت تهيم قدرا اكبر من التوائم البيئى . وقد سعى المهندس المصرى الراحل حسن فتحى أن يبيننا الى هذا الخل أن الحجر الجيرى وطوب اللبن مواد للبناء ذات قدرة على عزل الحرارة اكبر من الاسمنت المسلح والطوب الأحمر . والواجهات الزجاجية التى تصلح للجو البارد لانها تزيد من الدفء داخل المبنى لاتصلح للجو الدافئ لانها تزيد من الحرارة داخل المبنى وتزيد من نفقات التبريد .

أما في بيئة العمل وخاصة في عنابر المصانع وفي دهاليز المناجم فالعامل يتعرض لظروف تتصل بالتهوية ودرجات الحرارة والرطوبة ، ومعدلات عالية من التلوث بالضوضاء والأتربة والدقائق المتطايرة والأبخرة والمواد الكيمائية الأخرى وعلوم الصحة المهنية من التخصصات الطبية التى تدرس في كليات الطب جميعا ، ويتبع وزارة القوى العاملة مركز متخصص في بحوث الصحة

المهنية ودراساتها هنا تظهر اهمية الجمع بين الوسائل التكنولوجية المتصلة بتصميم عناصر المصانع لقصد تحسين التهوية والضوء ، والمتصلة بالعمليات الصناعية بقصد تقليل درجات التلوث ، والوسائل المتصلة بالسلوك الفردي كتدريب العمال على توقي اضرار التلوث واستخدام الملابس الخاصة بذلك . ويقتضى الامر في بعض الاحوال التغذية الخاصة .

ويتعرض عمال مناجم الخامات المعدنية كالحديد والمنجنيز لاضرار صحية بالغة نظرا للضرر الذى تحدثه دقائق الاتربة المتناثرة من خامات المعادن من آثار على الرئة والجهاز التنفسى . كذلك يتعرض عمال المحالج وصناعات النسيج الى زيادة الغبار القطنى في بيئة العمل ، وله آثار على الجهاز التنفسى أيضا ومثل هذا يقال عن صناعات أخرى .

ويتعرض المرأة الريفية وهى تقوم بأعمال المنزل من إعداد الخبز والطعام الى ما يملؤ حيز العمل من دخان الوقود الذى تستخدمه ، وهو بقايا المزرعة من الحطب والروث المجفف . لذلك تتعرض لاضرار صحية تتصل بزيادة نسبة الدخان زما فيه من غازات ودقائق سخامية ومركبات كيميائية خاصة .

■ ثالثا : التنظيم الوطنى لإدارة شؤون البيئة

يتضمن التنظيم الوطنى لإدارة شؤون البيئة والتصدى لقضاياها التى اشرنا الى بعض عناصرها ، مجموعة من المؤسسات والعناصر نشأت على مدى زمنى ، ولكنها تترابط وتجمع بينها وحدة الغاية . ومستورد أهم العناصر مع النظر الى التاريخ والتطور فى أضيق الجبود .

اللحظة الوطنية لبرنامج الانسان والمحيط الحيوى التابعة للشعبه القومية لليونسكو عندما اقربت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) البرنامج الدولى الحكومى « الانسان والمحيط الحيوى » عام ١٩٧٠ طلبت الى الدول ان تنشئ لجانا وطنية للبرنامج ، وان تجمع هذه اللجان متخصصين فى العلوم المتعددة (الطبيعية - الاجتماعية - الانسانية) فى الهيئات الحكومية والهيئات الاهلية ، وان تكون مهمة اللجنة متابعة تطور البرنامج الدولى ، وحفز الاسهام الوطنى فيه والافادة منه . وتكونت اللجنة الوطنية وضمت نخبة من خبراء مصر فى المجالات المتعددة المتصلة بعلوم البيئة وقضاياها وجمعت اللجنة بترتيب خاص بين المهام المتصلة ببرنامج المجلس وبين مهام اللجنة الوطنية لبرنامج مقابل تهيأ له المجلس الدولى للاتحادات العلمية (الهيئة الدولية للجمعيات والاتحادات العلمية الاهلية) ، هو برنامج اللجنة الدولية للمسائل البيئية .

عاونت اللجنة الوطنية لبرنامج الانسان والمحيط الحيوى فى الاعاداة لمساهمة مصر فى مؤتمر الأمم المتحدة الأول عن البيئة الذى عقد فى ستوكهولم ١٩٧٢ وفى عام ١٩٧٧ أصدر السيد الاستاذ الدكتور مصطفى كمال حلمى (وزير

التعليم) القرار رقم ٢٤٥ بتشكيل لجنة خاصة ضمت إلى اعضاء لجنة الانسان والمحيط الحيوى عددا من ممثلى الوزارات ، وقهمت اللجنة الخاصة مهمتها على انها وضع تصور للتنظيم الوطنى للبيئة وانجزت اللجنة مهمتها وقدمت تقريرها النهائى فى مايو ١٩٧٨ وقد عرض التقرير على مجلس الوزراء واقره وبدأت خطوات التنفيذ وقد خلص التقرير الى اقتراح تنظيم يتضمن العناصر الرئيسية الاربعة :

- ١ - لجنة وزارية عليا لشئون البيئة يتبعها صندوق خاص وامانة
 - ٢ - شبكة وطنية للأرصاء (والبيانات) البيئية
 - ٣ - معهد عال لتدريب وتأهيل الاحصائيين فى العلوم البيئية
 - ٤ - برنامج وطنى للبحوث والدراسات العلمية البيئية .
- ٢ - تبلورت عناصر التنظيم الوطنى للبيئة فى غضون السنوات الخمس ١٩٨٠ - ١٩٨٥ فى هذه الفترة صدرت عدة تشريعات وقرارات تنظيمية هامة أهم التشريعات والقرارات الرئيسية هى :
- ١ - القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث .

- ٢ - القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن المحميات الطبيعية البرية والبحرية .
- ٣ - القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥ يفرض رسم على تذاكر السفر الدولى ويخصص ريعها لتمويل مشروعات تنمية السياحة وحماية البيئة .
- ٤ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز لشئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء .

٣ - أن إنشاء جهاز لشئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء خطوة على الطريق الصحيح . لأن شئون البيئة تتصل بعمل عدة وزارات (مثل الصحة والزراعة والصناعة والاسكان والتعمير والتعليم وغيرها) ، ووجود جهاز على مستوى رئاسة مجلس الوزراء يتيح له تحقيق التنسيق والترابط بين الهيئات المعنية بقضايا البيئة ، ودعم هذه الهيئات بالموارد المالية والفنية ، ويجعل له القدرة على رسم السياسات ووضع الخطط الوطنية فى مجالات البيئة ، وقد تقرر اخيرا (قرار وزارى رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١) . إنشاء مجلس ادارة للجهاز يمثل اعضاؤه الوزارات والهيئات المعنية بقضايا البيئة .

- ٤ - التشريع البيئى الهام (القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢) ، لايزال فى حاجة إلى التنفيذ الحاسم ليكون اداة ذات اثر فى حماية نهر النيل وفروعه وشبكة الرياحات والترع والمصارف من التلوث الزائد . ولاتزال مجموعة القوانين واللوائح المتصلة بالبيئة فى حاجة الى قانون جامع يربط بينها ، وينظم الادارات التنفيذية لها ، ويبين الثغرات التى ينبغى أن تسن تشريعات لعلاجها : قانون حماية الهواء من التلوث ، قانون حماية الشواطىء والنطاقات البحرية الساحلية من التلوث .

٥ - الشبكة المصرية للأرصاد (والبيانات) البيئية لاتزال في حاجة إلى التطوير والدعم ، ليكون لها القدرة على رصد ومتابعة التلوث البيئي والتدهور في عناصر البيئة (الهواء - الماء - الأرض - الكائنات الحية) . يوجد حاليا جزء من شبكة أرصاد الهواء في معهد البيئة التابع لوزارة الصحة (أمبابة) ، بالإضافة لاجتهادات الباحثين في المركز القومي للبحوث والمعهد العالي للصحة العامة بالاسكندرية . ونرجو أن تتاح الامكانيات لتستكمل عناصر هذه الشبكة وتصب بياناتها في جهة مركزية (تابعة لجهاز شئون البيئة) لديها امكانيات جمع وتنظيم البيانات (النموذج لهذه الشبكة هو شبكة الارصاد الجوية التي تغطي مصر جميعا)

٦ - انشأت جامعة عين شمس معهد البحوث والدراسات البيئية وقطع المعهد شوطا كبيرا في تطوير برامج الدراسة وتأهيل الخبراء بدراسات لدرجات عليا (دبلوم - ماجستير - دكتوراه) بالإضافة الى دورات دراسية قصيرة موجهة الى فئات محدده ، وكذلك عقد ندوات ومؤتمرات علمية . كذلك نشأت وحدات للدراسات العليا والبحوث البيئية في جامعة الاسكندرية ، بالإضافة الى دراسات قسم الموارد الطبيعية بمعهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة .

توجد اجتهادات في وزارة التربية والتعليم لادخال قدر من المعارف البيئية في مناهج الدراسة في المدارس الاعدادية والثانوية . كذلك توجد في عدد من كليات التربية (وخاصة كلية التربية بجامعة عين شمس وكلية التربية بجامعة طنطا) دراسات متقدمة في رسائل الدرجات العليا عن التربية البيئية ، واجتهادات لادخال العلوم البيئية في مناهج اعداد المعلمين .

كذلك خطط جهاز شئون البيئة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية لبرنامج يعنى بالثقافة البيئية ونشر الوعي البيئي عن طريق وسائل الاعلام .

٧ - انشأت اكااديمية البحث العلمى والتكنولوجيا مجلسا لبحوث البيئة في ١٩٧٢ ، واعادت تشكيله في ١٩٨١ ، وعمل المجلس على تشجيع البحوث والدراسات الموسعة في مجالات البيئة ، ووضع خطة خمسية (١٩٨٢ - ١٩٨٧) للبحوث البيئية وتابع مراحل تنفيذها للمزيد من المعلومات ، يرجع الى كتاب : الاكاديمية والبيئة ، الصادر عن اكااديمية البحث العلمى والتكنولوجيا في يوليو ١٩٨٩ .

٨ - القانون ١٠١ لسنة ١٩٨٥ يرتب موارد تجمع بين صفتي الاضافة (خارج بنود الموازنة الحكومية المعقادة) والموصولية (موارد متصلة ومستقلة) هذا تنظيم متقدم جدا لاتزال المؤسسات الدولية تسعى لايجاد وسائل تجمع بين هاتين الصفتين على الصعيد العالمى .

الرابع

الفصل

حول مستقبل التطورات الاقتصادية والسياسية
في الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية

للدكتور محمود عبد الفضيل

استاذ الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

أصبح من الواضح أن التطورات الكبرى التي حدثت في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية منذ سنة ١٩٨٥ لها أكبر الأثر ليس في وضع تلك الدول بل في العالم كله فقد أدت إلى انتهاء سباق التسلح بين الدولتين العظميين وانقضاء مرحلة الحرب الباردة والأمن الدولي القائم على الردع النووي وفتحت الباب أمام مفاهيم جديدة للتوازن الدولي والإدارة الاقتصادية وحقوق الإنسان والديموقراطية - ومازالت هذه التطورات جارية لم تصل بعد إلى مرحلة استقرار نسبي ولذلك يشمل هذا الفصل عرضاً من أحد كبار اساتذة الاقتصاد المصريين يتلوه تعقيب من اقتصادي عاش فترة في الاتحاد السوفيتي وله اتصالات مستمرة مع الفكر والبحث في تلك المنطقة الهامة من العالم

المحرر

١ - حول معنى الأزمة :

كان تعبير أو مصطلح « الأزمة » يرتبط تاريخيا بالنظام الرأسمالي ، سواء اكان المعنى ينصرف الى « الأزمات الدورية » التي تلم بالاقتصادات الرأسمالية بين حين وآخر ، ام « الأزمة الهيكلية » للنظام التي كانت تنبئ في كثير من التحليلات عند نهاية القرن الماضي وحتى الثلاثينات بأنها « أزمة انهيار » و « تحلل » ولكن الجديد في الامر اليوم هو ان هناك نوعا من « الأزمة » البنوية التي تمسك بخناق البلدان الاشتراكية ، سواء في البلد الاشتراكي الأول « الاتحاد السوفيتي » ، أو في البلدان الاشتراكية الأخرى التي خرجت للوجود والحياة في غمار الحرب العالمية الثانية (أو ما كان يسمى بالديمقراطيات الشعبية) .

وهنا يثير استخدام مصطلح « الأزمة » ، في اطار النظام الاشتراكي الرأهن ، أزمة فكرية من نوع جديد ، فلدى البعض نجد أن مصطلح « الأزمة » ينصرف بالدرجة الأولى الى الأزمة التي تسبق الانهيار والتحلل والموت البطيء أو المعجل ، وبالتالي فهو مفهوم مرفوض بالنسبة للنظام الاشتراكي الذي يخضع للتخطيط الارادي والواعي . بيد أن هذا المعنى ليس هو المعنى الوحيد الذي يمكن أن تأخذه « الأزمة » فقد تكون الأزمة : أزمة تجدد وصحة وتخطي لتناقضات ومشاكل مرحلة بعينها .. وبالتالي علامة قوة وسبيلا لحل التناقضات بدلا من تفاقمها^(١) .

٢ - الاشتراكية ليست « وصفة سحرية »

لقد استقر ، منذ زمن طويل ، في ضمير ووجدان جمهرة لا يستهان بها من الاشتراكيين أن « البناء الاشتراكي » معصوم من خطايا الرأسمالية وأزماتها الدورية المتكررة ، وبالتالي هو في مأمن من المرور بأزمات عاصفة . ولكن هذا التقدير كان خاطئا ، لأن « البناء الاشتراكي » ليس « وصفة سحرية » تعالج كافة المشاكل والادواء ، بل على العكس ، ان تجربة البناء الاشتراكي هي تجربة حديثة نسبيا وتجري في ظل بلدان تتفاوت فيها درجات نمو قوى الانتاج ودرجة النضج السياسي والتنظيمي للقوى العاملة ... مما يطرح العديد من التناقضات والأزمات .

(١) من المحاولات الأولى الهامة للاقترب من فهم هذا الموضوع ، راجع : المؤلف الهام للدكتور ابراهيم سعد الدين ، أزمة النظام الاشتراكي : قضايا للنقاش ، كتاب الاماني ، رقم ١٩ (مارس ١٩٨٩)

ولقد نبه الزعيم الصينى الراحل ماوتسى تونج فى كراسه الهام : « حول المعالجة الصحيحة للمتناقضات فى صفوف الشعب » (١٩٥٧) ، الى مجموعة التناقضات الجديدة التى يطرحها البناء الاشتراكى على كافة الجبهات : الاقتصاد والمجتمع والسياسة ، وأن عدم المعالجة الصحيحة لهذه التناقضات قد يؤدى الى كوارث بل قد يحمل فى طياته بذور فئائها وانتكاسها . وفى ظل الانهيارات التى نشهدها هذه الايام فى معظم البلدان الاشتراكية ، ترتفع التساؤلات حول الأزمة التى أفضت الى كل هذا :

- هل هى أزمة فكر ؟

- ام أزمة نموذج بناء اقتصادى ؟

- ام أزمة نظام سياسى ؟

ام هى كل هذا فى آن واحد ؟ وما هى انعكاسات هذه التطورات ام هى كل هذا فى آن واحد ؟ وما هى انعكاسات هذه التطورات على الأوضاع الدولية ، والعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ؟

وسوف نحاول - فى هذا المقال المختصر - الاجابة على بعض من هذه التساؤلات ، كمحاولة أولية اجتهدية فى هذا المجال ... ولاسيما ونحن نقبع فى هذا الجزء من العالم (عالم الجنوب) نرقب الاحداث ، وهى تجرى حولنا بسرعة الشهاب ، وكأنه لا حول لنا ولا قوة .

٢ - محاولة لتفسير ما حدث :

رغم كل ما يقال من حولنا ، وتحفل به الكتابات الغربية فى الصحف والمجلات ، فإن ما يحدث فى البلدان الاشتراكية الأوروبية (بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى) منذ منتصف الثمانينات ، إنما هو مخاض انتقالى طويل لم تتكشف بعد صورته النهائية المستقرة . وتتعكس تلك السبعة الانتقالية ، فى تاريخ تلك المجتمعات على طبيعة الاضطراب فى المصطلحات والنوع التى يجرى تداولها حاليا فى الصحف والدوريات الغربية لتوصيف الطبيعة الراهنة لاقتصادات تلك البلدان^(١).

- formerly socialist economics (fse's)
- Historically socialist Economies (HSE'S)
- Emerging Market Economies (EME)
- Fast-Reforming Economies (FRE'S).

(١) راجع : مجلة الايكونومست البريطانية : (٣٠ مارس ١٩٩٠) ص ٢٦

وإن نخوض هنا في قضايا الفكر والعقيدة الماركسية ، بحثاً عن جذور الأزمة ، فهذا حديث طويل يحتاج إلى مزيد من البحث المعمق . ولكننا سوف نسلط الضوء تحديداً على القضايا الاقتصادية المتعلقة بآزمة « نموذج البناء الاشتراكي » والاتفاق المتوقعة لمستقبل النظام الاقتصادي والسياسي في تلك البلدان .

وبداية لابد أن نؤكد على أن عملية « التنافس السلمي » بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي تدور أساساً حول محاور خمسة ، هي :

(١) الكفاءة الفنية والتخصيصية :

Technical and Allocative

Efficiency في مجالات الانتاج وتخصيص الموارد . (ويرتبط بذلك « نظم التراكم » (Accumulation Régimes) وتطوير فنون الانتاج)
Technical Progress and innovation

(٢) العدالة التوزيعية :

(Distributive justice)

ويرتبط بذلك سياسات التوظيف . ومدى التناسب بين الجهد والعائد ، ومدى اتساق هياكل الدفع السائدة مع مبدأ : « لكل حسب جهده وإبداعه » .

(١) لقد أشار الاقتصاد الشهير بيجو (A.C.Pigou) بوضوح إلى أهمية دور « نظم الحوافز » في عملية التنافس الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية ، في مؤلفه الهام :

A.C.Pigou, Socialism Versus capitalism, First edition,
(london : 1937) Chapter Six.

(١٣) كفاءة نظم الحوافز المعمول :

(the incentive scheme)

(١) سواء كانت تلك الحوافز « مادية » أم « معنوية » ويرتبط بذلك قضايا تتعلق بسياسات : الائتمان ، وسيادة المستهلك ، وانتماء ملكية الأصول المسموح بحياتها (قانوناً أم فعلياً) .

(٤) كفاءة نظم المحاسبة والمساءلة المالية والسياسية :

(Systems of Financial and political Accountability)

ولاسيما في مجال الرقابة على أوجه تخصيص المال العام والتصرف في الفائض الاقتصادي للمجتمع .

(٥) **الاطار التنظيمي لإدارة العملية الاقتصادية : (organizational structure of the Economy)**

اذ أن كفاءة الاطار التنظيمي الذي يتم في إطاره ادارة العمليات الاقتصادية الاولى - على الصعيد اليومي - في مجالات : الانتاج - التوزيع - التبادل - التراكم ، له أهمية حاسمة في كفاءة الاداء ورفع المعنويات ، ويرتبط بذلك أسلوب اختيار القيادات وأسلوب المزج الامثل بين « المركزية » و « اللامركزية » في تسيير عجلة الحياة الاقتصادية .

وفي ضوء هذه الأبعاد الخمس ، نستطيع أن نقرب بدرجة أكبر من مشكلة تشخيص أزمة « النموذج الاقتصادي الاشتراكي » كما تم تشغيله في الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية . فلقد شهدنا خلا وتخلفا في كافة الجبهات الخمس ، وأن تفاوتت درجات الفشل والتخلف فبينما كان الفشل والتخلف ساطعا في مجال « الكفاءة الفنية والتخصصية » و « نظم المحاسبة والمساءلة المالية والسياسية » ، كان هناك أيضا فشل نسبي في مجال « العدالة التوزيعية » و « نظم الحوافز » و « كفاءة الاطار التنظيمي » نتيجة استئثار الفساد والمحسوبية وطغيان روح البيروقراطية على ادارة وتسيير الحياة اليومية .

وقد يتساءل البعض لماذا تفجرت الأزمة في هذه اللحظة بالذات وعجز النظام على تخطي تناقضاته ، كما كان يفعل في الماضي ؟ ولاشك أن هناك عوامل داخلية تتعلق بالمرحلة التي وصل اليها تطور قوى الانتاج في كل بلد من بلدان أوروبا الشرقية ، (على عكس البلدان الاسيوية التي مازالت تأخذ بالنهج الاشتراكي في البناء والتنظيم الاقتصادي) ، من ناحية ، وأزمة الديمقراطية والنظام السياسي الاحادي ، من ناحية أخرى ، يضاف الى ذلك ، كعامل مساعد ومنشط العوامل الخارجية المرتبطة بثورة الاتصالات والثورة العلمية والتكنولوجية الناجحة في بلدان الغرب الرأسمالي ، وتأثير ذلك على التطلعات الاستهلاكية والطموحات الديمقراطية لشعوب الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية

ورغم احترام وتقادم التناقضات في « البلدان الاشتراكية » خلال حقبة الثمانينات فان جذور المشكلة تعود الى عدد من القضايا والتناقضات التي لم تلق العناية والاهتمام اللائق من المخطط والقيادة السياسية في تلك البلدان ، أجمالها فيما يلي :

(١) **انقسام نموذج النمو** ، في معظم البلدان الاشتراكية بسمة « النمو غير المتوازن (Uneven Growth) » بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي ، فإذا

كنا نتحدث عن « نموذج النمو » ينهض على أربع قطاعات رئيسية هي :

- (أ) قطاع السلع الاستهلاكية
- (ب) قطاع السلع الوسيطة
- (ج) قطاع السلع الاستثمارية
- (د) قطاع المعدات العسكرية والفضائية .

نجد أن « النموذج السائد للنمو » كان منحازا بدرجة كبيرة لصالح القطاعات المنتجة للسلع الاستثمارية ، والمعدات الحربية والفضائية ، على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية ، والسلع الوسيطة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات التي تخدم المستهلك النهائي .

(٢) القضية الثانية ، وهي تتصل بالقضية الأولى ، هي سيادة ما أود أن أسميه سياسة « القمع الاستهلاكي » (Consumption Repression) في المجتمعات والاقتصادات الاشتراكية ، والتي ترتب عليها اهدار ما يسمى « سيادة المستهلك » ، أي حرية « المستهلك » هي تحديد اختياراته من السلع والخدمات ، ووفقا لما يناسب ذوقه وتطلعاته . فلقد ظلت تشكيلة « السلع الاستهلاكية » المتاحة محدودة وريدية النوعية ، وغير متاحة بالكميات الكافية مما ترتب عليه « ظاهرة الطوابير الممتدة » في معظم البلدان الاشتراكية . ورغم أن سياسة « القمع الاستهلاكي » هذه قد تكون مبررة خلال فترات التراكم الأولى والنمو المعجل لبناء القاعدة الصناعية الأساسية ، إلا أن استمرارها لفترات طويلة أصبح مستحيلا في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات ، وتزايد التطلعات والطموحات لجمهرة المواطنين للتمتع بالمزيد من رغد العيش والمنجزات التقنية لحتم الاستهلاك الحديث .

(٣) نتج عن شحة المتاح من السلع الاستهلاكية ، بالنسبة لهيكل الطلب الفعال ، وانتشار الفساد ، وضعف روح المحاسبة والمساواة ، إلى توسع دائرة ازدهار أنشطة « الاقتصاد الموازي » و (Underground Economy) في معظم البلدان الاشتراكية خلال السنوات الأخيرة ... الأمر الذي أدى إلى اضطراب هام في مجالات : تخصيص الموارد ، التبادل والمبادلات ، تداول العملة الوطنية . ونتيجة لذلك اتسعت الفجوة بين « التوازنات الاقتصادية والاجتماعية » التي يسعى إليها « المخطط » وبين « الاختلالات الفعلية » في الواقع المعاش .. مما أدى إلى فقدان المخطط تدريجيا لسيطرته على مجريات الحياة الاقتصادية في تلك المجتمعات .

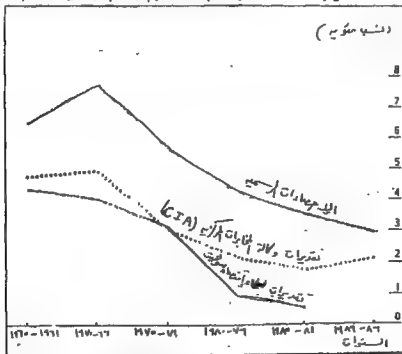
٤ - مضمون برنامج إعادة البناء الاقتصادي في ظل « البيروستركيا » تهدف « البيروستركيا » - على الطريقة السوفيتية - إلى إعادة البناء (أو إعادة الهيكلة) للخروج من الأزمة الراهنة التي يعيشها المجتمع والاقتصاد

السوفيتي . ولعل جميع الدراسين لتجربة البلدان الاشتراكية يعلمون أن « بريستوريكا جورباتشوف » ليست هي المحاولة الاولى لطرح برنامج للاصلاح الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي . ان تعود المحاولات الاولى الجادة الى اوائل الستينات ، حينما طرح الاقتصاد السوفيتي ليبرمان آراءه الاصلاحية حول « الخطة والربحية والحوافز » في اقتصاد « نوى طبيعية اشتراكية » (١) . ولكن لعل أهم ما يميز « بريستوريكا جورباتشوف » عن المحاولات الاصلاحية السابقة ، ان « عملية اعادة البناء » هذه المرة هي عملية شاملة : « بمعنى انها تميم النظام السياسي وعلاقات الانتاج ، والادارة الاقتصادية ، بل والادب والفنون ، والسياسة الخارجية ، وكذلك من المنطلقات النظرية الاساسية . وهذا ما يعطى لهذه البرويستوريكا اهمية عالية ، ومغزى محليا ودوليا كبيرا » (١) .

ولعل مما عجل بطرح برنامج لاعادة البناء الاقتصادي والسياسي في الاتحاد السوفيتي ، هو حدة الازمة التي مر بها الاقتصاد السوفيتي منذ بداية الثمانينات ، والتي انعكست في حالة من ركود الانتاجية وتدهور معدلات النمو والاداء الاقتصادي .. كما هو مبين في الشكل رقم (١) .

شكل رقم (١)

معدلات النمو الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي (بمتوسط السنوي لنزائعات الحصة)



المصدر:

THE ECONOMIST OCTOBER 20 1990

(١) راجع بهذا الخصوص :

E.G. Liberman, «The plan, Profits and Bonuses», Pravda, 9 September 1962, translated in A. Nove and and. D. M. Nuti (eds), SOCIALIST ECONOMICS, Penguin Modern Economics Readings (1972)

(١) د . محمد رضا العدل . عقبات البرويستوريكا واقبالها ، ، جريدة الاهرام ، العدد الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٧/٨ .

وهكذا أصبحت هناك ضرورة ملحة لاعادة النظر في العديد من مقومات النظام الاقتصادى والسياسى القائم ، وعلى رأسها :

(أ) العلاقة بين « الخطة » و « السوق » ، ودور الحساب الاقتصادى الرشيد في عمليات تخصيص الموارد ، في اطار نظم جديد للائتمان ، بهدف تصفية اشكال المركزية المفرطة واساليب التخطيط البيروقراطى .

(ب) نموذج التراكم واعادة الانتاج المعمول به ، ولاسيما في مجال العلاقة بين القطاعات المنتجة للسلع الاستثمارية والحربية مقابل القطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية ، من خلال الاستفادة من « مخصص نزع السلاح » (Peace Dividend) لصالح توسيع وتعميق قطاع السلع الاستهلاكية .

(ج) انماط الاستهلاك الجديدة التى تتواءم مع طموحات المستهلكين ، مما يعيد الاعتبار الى مقولة « سيادة المستهلك » (١) ، بعيداً عن النزعة الوضائية للمخطط ، وبما يسمح بتحسين تشكيلة ونوعية المنتجات .

(د) العلاقة بين « الدولة » و « المجتمع المدنى » ، بما في ذلك السماح بالتعددية السياسية ، وانهاء احتكار وهيمنة الحزب الواحد ، وتوسيع نطاق الحريات الاساسية واحترام حقوق الانسان .

وسوف نركز فيما يلى على توجهات السياسة الاستثمارية الجديدة في الاتحاد السوفيتى ، وعلاقة ذلك بعمليات التطوير التكنولوجى وتجديد قدرات الجهاز الانتاجى في الاقتصاد السوفيتى لمواجهة تحديات حقبة التسعينات ، على الصعيدين المحلى والدولى .

سياسة الاستثمارات الجديدة والتحديث التكنولوجى (١)

يطرح برنامج الاصلاح واعادة البناء الاقتصادى - في ظل البريسترويكا - بقوة عملية اعادة تجهيز الاقتصاد السوفيتى بفنون الانتاج الحديثة . ويتطلب ذلك بدورة التركيز على الاستثمارات في المجالات التى تعطى اعلى عائد (أو مردود) ، والتي تضمن سرعة التقدم العلمى والتكنولوجى . وينترتب على ذلك اعطاء الأولوية والافضلية في عملية « اعادة البناء الاقتصادى » للفروع التى تحتاج الى تقنيات متقدمة مثل : صناعة الآلات والمعدات ، المعلوماتية ، الكيماويات الثقيلة ، الكيماويات الحيوية .

ويهدف البرنامج الاصلاحى أيضا الى ترشيد « استخدام الطاقة » في

(١) راجع بهذا الخصوص :

Joan Robinson, 'Consumer's Sovereignty in a Planned economy', in On Political Economy and Economics; Essays in Honour of Oskar Lange (Warsaw; P.W.N.J 1964).

(١) يستند هذا الجزء ، بصفة اساسية ، الى ملجاء في المؤلف الهام للاقتصادي السوفيتى الكبير

Abel Aganbegyan
The challenge; Economics of Perestroika

العمليات الانتاجية المختلفة ، بما في ذلك اعادة تجهيز اسطول النقل والشاحنات بمحركات جديدة تؤدي الى الاقتصاد في استخدام الوقود والطاقة . ويرتبط بذلك اعادة بناء « المحطات الحرارية » لتوليد الطاقة (Thermal Power Stations) ، والاستغناء التدريجي عن الآلاف من الغلايات البدائية .

وحيث أن التقدم التكنولوجي ، مرهون في التحليل الاخير ، بنوعية الآلات والمعدات المتاحة للجهاز الانتاجي ، فإن صناعة الآلات والمعدات (Machine-Tool Industries) ، يجب أن تلعب دورا رئيسيا في عملية اعادة البناء والتجهيز التكنولوجي ، من خلال الاستفادة من منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية . ويرتبط بذلك ارتفاع نسبة الاستثمارات الموجهة لقطاع « صناعة الآلات والمعدات » ، بحيث يتم الاحلال تدريجيا للآلات والمعدات الحديثة والمتطورة محل الآلات العتيقة والمتخلفة ، وحيث يصل معدل الاحلال الى ٨ ٪ - ٩ ٪ سنويا من مجموع المعدات المستخدمة .. مقابل معدل الاحلال الحالي الذي لا يتجاوز ٣ ٪ سنويا .

كذلك يعطى برنامج « اعادة البناء الاقتصادي » اهمية خاصة للاستفادة من منجزات التكنولوجيا الحديثة في مجال صناعة الحاسوب (Computers) والالكترونيات الدقيقة و (Micro-electronics) والمنظومات الحديثة في مجال تشغيل المعلومات ، بما يضمن ترشيد استخدام قوة العمل في الاقتصاد السوفيتي .

وكثيرا ما يتردد في الغرب التساؤل التالي :

كيف يمكن للاتحاد السوفيتي ان يسرع من معدلات التنمية ، مع استمرار انخفاض حصيللة العملة الصعبة المتاحة ، مما يحول دون شراء التكنولوجيا الحديثة من الغرب ؟

ويجب Abel Aganbegyan ان الذين يطرحون هذا التساؤل ، هم واقعون في وهم كبير ، مؤاده : ان التقدم في الاتحاد السوفيتي لا يتحقق الا عن طريق التكنولوجيا الواردة من الغرب ... ويتناسون ان الاتحاد السوفيتي يتمتع بدرجة عالية من التقدم العلمي في مجالات الرياضيات ، والفيزياء ، وبعض فروع الكيمياء ، الامر لا يخفى عن الدوائر العلمية في الغرب . ولكن التقدم يظل محدودا في مجال علم الاحياء والهندسة الوراثية .

ويضيف Agenbegyan : ان الاتحاد السوفيتي لديه الآن ما يزيد على ٥٠٠٠ معهد للأبحاث العلمية ، تضم بين جنباتها أكثر من مليون باحث^(١) .

٥ - سيناريوهات المستقبل : العلاقات الجدلية الجديدة بين « الخطه » و « آليات السوق » .

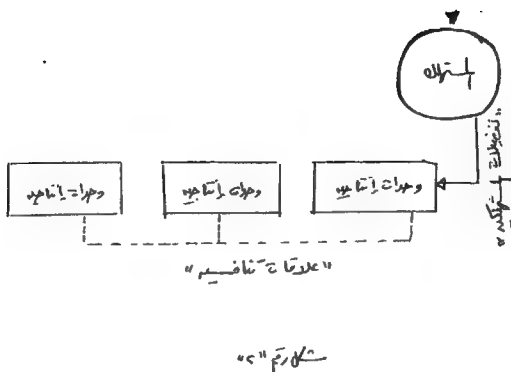
في ظل « نموذج التخطيط والادارة الاقتصادية » السائد قبل البيروسترويكا ، لم يكن في الاتحاد السوفيتي سوق للعمل ، أو سوق للأراضي ، أو سوق لرأس المال . وكان هناك فقط « سوق موجه » لسلع الاستهلاك^(٢) . أما تداول « سلع الانتاج » ، فكان يخضع للتوزيع وفقا للأوامر والتوجيهات الادارية . ولكن نظرا لسوء شبكة توزيع السلع الاستهلاكية (لا سيما ذات الجودة العالية) ، وفصول المعروض منها ، بدأ ظهور « سوق رمادية » (Grey Market) موازية للسوق الرسمية ، لتوزيع سلع الاستهلاك بأثمان وبناتر دخلية مختلفة .

كذلك كان برز قطاع التعاونيات والذين يعملون لحسابهم الخاص (Self - Employed Operators) ، بمثابة فتح ثغرة في نظام التخطيط السوفيتي القائم على التحكم المركزي ، من حيث تخطيط الدخول ، ونمط تركيب الطلب على السلع الاستهلاكية ، وحجم واعية مدخرات القطاع العائلي . والاتجاه الغالب ، في ظل البيروسترويكا ، هو التسويع في أعداد ومراتب « الذين يعملون لحسابهم الخاص » ، ولا سيما في مجال انتاج السلع الاستهلاكية وتقديم الخدمات للجمهور .

(١) راجع : Abel Aganbegyan, op.cit., p. 96 .

(٢) حيث حجم المعروض محدود (أو مخطط) سلعا ، والأثمان التي يجري انجاز الصفقات بواسطتها ، هي اثمان خاضعة لنظام التحديد المركزي (Centralized pricing)

وتحمل البيروسترويكا في طياتها اعادة الاعتبار لبدأ « سيادة المستهلك » .. ونهاية سياسة « القمع الاستهلاكي » . اذ سوف تنشأ علاقات مباشرة بين المشروعات والحدات الانتاجية ، بعضها البعض ، من ناحية ، وبين الوحدات الاستهلاكية ، من ناحية أخرى : لتكون أكثر حساسية لمؤثرات السوق (Market Signals) ، دون الرجوع للسلطات المركزية ... وفقا لنظام الادارة الاقتصادية يقوم على تفويض القرار وحرية الحركة في مجال استخدام الموارد المتاحة ، على النحو الذي يمكن تمثيله بالرسم الايضاحي التالي :



كذلك هناك صراع هام دائر حول الحدود التي سوف يسمح بها بالنسبة لحقوق الملكية الخاصة بالنسبة لبعض وسائل الانتاج : الاراضى دور السكن ، المشروعات ، وأثر ذلك على نظم التخطيط والادارة الاقتصادية ، ومستقبل النظام السياسى عموما . وهكذا فإن شكل التطورات المأمولة في مجال نظم التخطيط والادارة الاقتصادية ، في ظل البريسترويكا ، تظل ساحة صراع سياسى حاد في الاتحاد السوفيتى ، لأنها تتعلق بمستقبل العلاقة الجدلية بين « الخطّة » و « البات السوق » ، من ناحية ، ودرجة تغلغل « العلاقات النقدية - السلعية » في الاقتصاد والمجتمع السوفيتى ، من ناحية أخرى .

وبهذا العدد ، يشير الدكتور محمد رضا العدل الى أنه من الممكن التمييز بين ثلاث رؤى (أو مسارات) مختلفة لعملية إعادة البناء الاقتصادى والسياسى في الاتحاد السوفيتى . إذ يمكن التمييز بين ثلاث بيروستوريكات ممكنة (١) :

الأولى : بيروستوريكا يمينية :

وهي تنطوى على حلقة كاملة لمقومات النظام السوفيتي القائم ، ودعم النشاط الاقتصادي الخاص وتقوية الروابط مع الغرب ، بحيث تقضى في نهاية الامر الى تصفية الاشتراكية ، والعودة الى الرأسمالية .

(١) راجع : د . محمد رضا العدل ، « عقبات البيروستوريكا وأفاقها » ، مقال سبق ذكره .

الثانية : بيروستوريكا يسارية :

اذ قد لا تمثل الظروف الاجتماعية القائمة والتراث التاريخي والسياسي للنظام السوفيتي .. بيئة مواتية تماما لتحقيق النموذج السابق للبيروستوريكا . فهناك تراث ثوري هائل متغلغل في نفوس فئات عديدة من الطبقة العاملة والضبباط وقطاع من المثقفين ، يدفعون في اتجاه المحافظة على بعض مقومات ومنجزات « النظام الاشتراكي » ، مع تحقيق اصلاحات اقتصادية وسياسية واسعة .

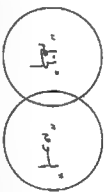
الثالثة : بيروستوريكا وسيطة :

ويتبنأها تيار ينظر الى البيروستوريكا باعتبارها تحولات ثورية تستلزمها مهام تطور الاتحاد السوفيتي في الوقت الحاضر ، حتى لا يتخلف الاتحاد السوفيتي اقتصاديا وتكنولوجيا ، على صعيد المنافسة العالمية . وأنها فترة انتقالية شاقّة تتطلب تقديم بعض التنازلات للمعسكر الرأسمالي ، لكن دون التفریط والتخل عن هدف بناء الاشتراكية في الأجل البعيد .

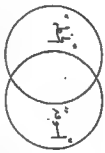
ويمكن لنا تلخيص الصورة بالنسبة لرؤية النماذج المختلفة للعلاقة بين « الخطة » و « آليات السوق » في الشكل رقم (٣) ، حيث يمثل النموذج الاول الوضع الذي كان سائدا في معظم البلدان الاشتراكية الى عهد قريب ، مقارنة بالنموذج الثاني الذي كان سائدا خلال « الفترة الستالينية » . وبالنسبة لبدائل المستقبل ، فالصراع مازال محتدما بين أنصار النموذج الثالث (النموذج الذي يتبنأه شاتالين Shatalin وأنصاره) .. بحيث تصبح « الخطة » ملحقه بالآليات السوق ، على النحو الذي تسير عليه نظم « التخطيط التأشيرى » في الغرب ، وبين أنصار النموذج الرابع الذي يظل يعطى الأولوية للخطة في مجال تخصيص الموارد .. ولكن يسمح برقعة ومساحة واسعة لعمل آليات السوق ، ولا سيما في مجال انتاج وتداول السلع الاستهلاكية والخدمات .. وما يرتبط بها من سلع وسيطة .



انجمن اہلک: انجمن اہلک سے "خلفہ" و "امومہ"
(مذہب) انقلابی استیلا کر رہی ہے)



انجمن اہلک: درجہ تعلق خود سے "خلفہ" و "امومہ" کے
(مذہب) انقلابی استیلا کر رہی ہے)



انجمن اہلک: تعلق کثیر سے "خلفہ" و "امومہ" کے
(مذہب) انقلابی استیلا کر رہی ہے)



انجمن اہلک: "خلفہ" جزو سے "امومہ" کے
(مذہب) انقلابی استیلا کر رہی ہے)

ولعل « النموذج الرابع » هو اقرب ما يكون الى نموذج « اشتراكية السوق » (Market Socialism) ، الذى طالما روج له الاقتصادى البولندى الكبير (الراحل) أوسكار لانجه . اذ ظل أوسكار لانجه يحلم حتى وافته المنية ، بنموذج للاقتصاد الاشتراكى يقوم على « اشتراكية السوق » ، ويلعب فيه الحاسب الآلى دور « المحاكى » (Simulator) لآلية السوق (Market Mechanism) ، من خلال حل الآلاف من المعادلات الآتية للعرض والطلب لمجموعات السلع والخدمات المتداولة فى الاقتصاد القومى ، بهدف الوصول الى « أثمان توازنية » .

وهذا الحل هو ما أود أن أسميه « الحلم السيبرنيطيقى » ، لحل مشاكل الادارة الاقتصادية فى ظل نظام اشتراكى ، يحاكى « آلية السوق » ولكن لا يأخذ بها ! إن المستقبل فقط هو الذى سيحسم حقيقة ما اذا كان هذا الحلم ممكنا فى ظل نظم متطورة للمعلومات وحاسبات عملاقة سريعة الخطى . أم انه مجرد « حلم وردى » يداعب مخيلة الباحثين الاكاديميين .

تعليق على محاضرة أ. د محمود عبدالفضيل والتي أقيمت بالمجموعة المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتخريج

الدكتور أ. د محمد رضا العدل

استاذ الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس

أود بداية أن أوجه خالص الشكر للمجموعة لتنظيمها هذا الموسم الثقافي ولأستاذنا الاستاذ الدكتور ابراهيم حلمي عبدالرحمن لرعايته لهذا النشاط وقبوله رئاسة جلساته ، كما أوجه التهنية للصديق والزميل العزيز الأستاذ الدكتور محمود عبدالفضيل على هذه المحاضرة القيمة التي أقت أضواء هامة على تفسير أهم التغيرات الاقتصادية الجارية الحدوث في أوربا الشرقية بوجه عام والاتحاد السوفيتي بوجه خاص ، وعلى بعض انعكاسات هذه التغيرات على البيئة العالمية .

ومع ذلك فثمة عدد من الملاحظات أود ابداءها في تعليقي على هذه المحاضرة :

١ - اتفق مع الزميل الدكتور عبدالفضيل في أن الاتحاد السوفيتي ليس متخلفا تماما من الناحية التكنولوجية ، وقد حقق بالفعل مستوى عاليا تكنولوجيا في بعض القطاعات الرائدة . وهو يصدر فعلا مكونات تكنولوجية هامة إلى بعض الدول الصناعية المتقدمة ، وذلك رغم الاقرار بتخلفه في بعض المجالات . وإذا استطاع الاتحاد السوفيتي أن يخرج من الأزمة الحالية بنظام اقتصادي موحد وبإمكانيات نمو ضخمة فإنه سيكون قادرا على التقليل عبر الزمن من الفجوة التكنولوجية لديه .

- ٢ - كنت أود أن أتعلم المحاضرة أكثر في مكانزيم فشل التخطيط السوفيتي ، ونحن في الواقع أمام ظاهرة جديدة . ففي الوقت الذي يزخر الفكر الاقتصادي بكتابات عن فشل السوق ، فإن الفكر الاشتراكي كان يستبعد تماما امكانية فشل التخطيط ، وهذه الظاهرة تحتاج الى تحليل معمق خاص .
- ٣ - أما ما اثير فيما يتعلق بنموذج أوسكار لانج وامكانية ان يمارس جهاز التخطيط وظائف

السوق بحيث يخرج الأسعار بطريقة اصح مما في النظم الاقتصادية غير الاشتراكية ، فانا اعتقد أن أوسكار لانج كان يعالج حالة نظام اشتراكي تام **PERFECT SOCIALISM** بالتناظر مع نظام السوق التنافسي التام **PERFECT COMPETITIVE MARKET** وهذا النظام الاشتراكي لم يوجد في الاتحاد السوفيتي ولا فيه غيره من البلدان . وقد عانى الاتحاد السوفيتي من كثير من المشوهات التي ترجع الى عوامل موضوعية وذاتية في مكونات النظام واداراته . ومن ثم فنموذج أوسكار لانج يبدو مثاليا مثلما تبدو حالة المنافسة الكاملة مثالية .

٤ - فيما يتعلق بتطوير العلوم في الاتحاد السوفيتي ، فلديه نظام متطور كبير للعلم وبمؤشرات كثيرة لا يعد الاتحاد السوفيتي متخلفا في هذا المجال ، وبالنسبة للعلوم الاقتصادية فللروس اسهاماتهم الكلاسيكية مثل سلاتسكي واسهاماته في نظرية سلوك المستهلك ثم ليونتييف مؤسس علم التشابه القطاعي ، والذي تكون ابتداء في روسيا قبل خروجه لأمريكا قبل ١٩٢٧ ، وايضا كوندرايتيف صاحب نظرية دورات الاعمال طويلة الاجل في اوائل العشرينات وغيرهم . وحاليا ثمة مؤسسات للتعليم والبحث العلمي في علوم الاقتصاد داخل الجامعات وفي المعاهد المستقلة ، غير أن أخطر معاهد البحث هي التابعة لأكاديمية العلوم السوفيتية والتي من سلطاتها منح درجات علمية ، وهي معاهد بحث بحثية . والفكر الاقتصادي السوفيتي حاليا جد غنى . وقد عانى هذا الفكر لفترة طويلة من سيادة المفكرين ذوي النزعات الايمينية (أي تقول دائما امين) التي تبارك وتحاول تاصيل ما يتخذه الحزب والدولة من قرارات . وداخل اكااديمية العلوم ثمة معهدان متخصصان في شؤون الاقتصاد السوفيتي : الاول والاقدم هو معهد الاقتصاد . ، والثاني هو المعهد المركزي

للاقتصاد الرياضى . وكل منهما بالمقارنة بالاحجام الغربية عبارة عن جامعة في حد ذاته . ومعهد الاقتصاد ومجلته العلمية المعروفة باسم «قضايا اقتصادية» معروف بكتاباته التبريرية ، وكان عدد من مفكره ينظرون فترة برجنياف بأنها الفترة التي نضجت فيها الاشتراكية ، واطلق عليها فعلا الاشتراكية الناضجة **MATURE SOCIALISM** ، وكان البعض منهم ينظر لبطه النمو الاقتصادى ووصوله الى ٣ ٪ على انه علامة على النضج مثلما هو الحال في الولايات المتحدة وبعض الدول الصناعية المتقدمة ، ثم عندما نعتت هذه الفترة بالركود وببطه النمو انطلق مفكرو هذا المعهد ليفلسوا بريسسترويكا جورباتشوف وقفز عدد منهم مثل ابالكين عميد المعهد الى المراكز العليا في السلطة وصار المستشار الرئيسى لفترة - لجورباتشوف . على العكس من ذلك المعهد المركزى للاقتصاد الرياضى الذى ابتكر نظرية الاداء الامثل للاقتصاد السوفيتى ، ودعا عدد من مفكره منذ الستينات الى خروج علم الاقتصاد على الوظيفة التبريرية له والى ان يكون المرشد للتخطيط واتخاذ القرارات وقدم علماء هذا المعهد العديد من الاسهامات النظرية التى لها سمعتها ومكانتها الرفيعة على المستوى العالمى . وكان هناك طموح في أن يقدم المعهد ويشيد نظاما من النماذج الرياضية العملية لتخطيط وادارة الاقتصاد السوفيتى تتيج تحقيق الادارة الرشيدة المستندة الى نظام اوتوماتيكي لعمليات تخطيطه ، وفي الوقت الحاضر يشغل عدد من علماء هذا المعهد كمستشارين لجورباتشوف مثل اجانبيجيان وبيتراكوف وشتالين .

٥ - لم تحظ العلاقة بين القوميات والجمهوريات باهتمام المحاضرة ، وهذه العلاقة من اكثر القضايا حيوية حاليا بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، وتوجد توترات حادة بين البعض منها وبينها وبين المركز ، وتهدد هذه التوترات بتفكك او انحلال الاتحاد السوفيتى كاتحاد **DISUNIONIZATION** وهذه الظاهرة ايضا تحتاج الى دراسة ، وهناك دراسات عديدة حديثة لها داخل الاتحاد السوفيشى وخارجه ومن منطلقات ولاهداف مختلفة ، والامر اللافت انه رغم ان كثيرا من الجمهوريات التى كانت متخلفة تماما قبل العهد السوفيتى صارت الان افضل بكثير من بعض الدول النامية التى كانت بالقياس اكثر تطورا منها . فقبل العهد السوفيتى كانت مصر اكثر تطورا من ارمينيا . وحاليا لارمينيا - التى يصل عدد سكانها الى نحو ٢,٥ مليون نسمة عدد مشتغلين بالعلم يقارب العدد الموجود في مصر ، ولديها اكاديميون لهم سمعة ومكانة علمية رفيعة على مستوى الاتحاد والعالم والملاحظ ان الجمهوريات التى تقدمت اكثر من غيرها نسبيا في العهد السوفيتى مثل ارمينيا وجورجيا وجمهوريات البلطيق هى الاكثر اضطرابا .

٦ - اما فيما يتعلق ببعض انعكاسات الازمة الحالية في الاتحاد السوفيتي على البيئة العالمية فيبدو ان التغيرات التي دارت وتجرى داخله وفي الدول التي كانت اشتراكية تركت الساحة الدولية شبه خالصة للادارة الامريكية التي تتصرف كما لو كان لديها تفويض بحكم الكون . ولعل ازمة وحرب الخليج تؤكد هذا الاستنتاج . ولا يبدو ان هذه الادارة تحسن دائما استخدام هذا « التفويض » من زاوية ايجاد نظام عالمي عادل وديمقراطي . فنحن لسنا بصدد نظام يعكس « شرعية دولية حقه » بقدر مكا نحن امام ميول لامركة العالم واتصور ان هذه حالة لن تدوم ، فسيحان من له الدوام واخيرا ومرة اخرى احبى وأهنىء الصديق والزميل العزيز الاستاذ الدكتور عبد الفضيل على محاضراته الممتعة وأشكر حضراتكم جميعا ، وأسف ان كنت قد أطلت .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الفصل الخامس

وقائع التطوير الاقتصادي في
الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية

الدكتور أحمد سعيد دويدار

يقدم الدكتور أحمد سعيد دويدار في هذا الفصل سجلا مفصلا للسياسات والوقائع الاقتصادية والسياسية التي حدثت في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية في السنوات القليلة الماضية التي تشهد تحولا من نظم الإدارة المركزية الى نظم السوق والتوجهات الديمقراطية الليبرالية مع تقديرات لفرص النجاح وصعوبات التنفيذ في مراحل التحول المختلفة ويمكن للقارئ المصري (خاصة) أن يقارن هذه الوقائع مع بعض التوجهات الإصلاحية الجارية في مصر - مع الفارق الكبير في نقاط الأبتداء والمناخ العام للتحول وخطواته . وهذه التطويرات مازالت جارية وتصادفها صعوبات شتى - بل وانهكبات سياسية وما يشبه الحروب الأهلية ولذلك فالحديث بشأنها سيكون له ولا شك متابعة مستمرة من المسؤولين في تلك الدول بل وفي العالم أجمع نظرا للتشابك القوي والترابط بين مختلف أجزاء العالم الآن سياسيا واقتصاديا وفكريا . وسنجد القارئ في الصفحات التالية تفاصيل عملية وفعلية تنم عن الإطلاع الواسع للمؤلف ومتابعته التفصيلية للأحداث الجارية في هذا المجال .

المحرر

مقدمة

القسم الأول : التحول الدراسي في الاقتصاد السوفيتي
القسم الثاني : التحول في بلدان أوروبا الشرقية
القسم الثالث : النتائج التي تحققت حتى الآن

مقدمة

مستقبل دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي (الكتلة الشيوعية سابقا)

ما من أحد يستطيع التنبؤ بالمستقبل على وجه اليقين ،
فالتنبؤات التي تفصل التغيرات الاقتصادية والسياسية في مختلف
بلدان العالم - دول غرب أوروبا ، أمريكا الشمالية ، الشرق
الأوسط ، أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي الخ لاتعدو ان
تكون سيناريوهات اقتصادية وسياسية للمستقبل وليست خططا
اقتصادية .

ففي خلال عام واحد اجتاحت العالم تغيرات سياسية
واقتصادية أكثر من تلك التي حدثت خلال عشرات السنين
الماضية ، وكان آخرها الانقلاب الفاشل ضد جورباتشوف في ١٨ / ٩١

فلم يكن أحد يتوقع السرعة التي تم بها الوفاق بين القوتين
العظميين ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ،
وماترتب على ذلك من سقوط حائط برلين واختفاء ألمانيا الشرقية
وحلف وارسو والكوميكون وتمزق أوصل الامبراطورية السوفيتية
من الداخل والخارج ، والذي يهمني في المقام الأول هو الصورة
الاقتصادية المستقبلية لدول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي
(الكتلة الشيوعية سابقا) .

كانت سنة ١٩٨٧ سنة الثورة الأوروبية وهي تشبه تلك التي حدثت في
انجلترا سنة ١٦٨٨ وفرنسا سنة ١٧٨٩ وروسيا سنة ١٩١٧ ، ان
الانهيار الكامل لنظام قائم على القهر ودون مراعاة للاعتبارات
الاقتصادية ، ورفع الستار الحديدي الذي قسم ألمانيا وأوروبا على
مدى مايزيو على أربعين عاما ، يمثل ثورة كاسحة غير أنها على
نقيض سابقتها التاريخية كانت سلمية ولو أنها ليست أقل عمقا
وابعد أثرا وأشد خطرا ، هذا بالإضافة الى أنها لم تحدث في بلد
واحد فقط بل في نصف قارة بأكملها .

ان الأحداث التي جرت في أوروبا الشرقية قد غيرت بصورة مؤثرة
تطور القارة الأوروبية في المدى القصير والمتوسط ، وتجرى هذه

الأحداث بخطوات تدعو الى الانزعاج والقلق بحيث يصعب التكهّن بما قد يخبئه المستقبل أو الآثار التي قد تحدثها هذه التطورات على الجماعة الأوروبية أو مشروع ١٩٩٢ ، بخاصة والشرق الأوسط وبقية دول العالم بوجه عام .

إن التغييرات التي تجتاح العالم اليوم بلغت من قوة الدفع واتسع المدى بحيث يمكن اعتبارها ثورة جديدة ولو أنها ثورة سلمية الى حد بعيد .

وهي ليست ثورة على الهياكل الاقتصادية والسياسية القائمة فحسب بل أيضا ثوره على الكيفية التي يفكر بها الناس ويتعاملون ، ومن خصائص الثورات أنك لا تستطيع التنبؤ بما ستنتهي اليه قوة الدفع .

نحن نشاهد مسرحية تاريخية تتابع فيها الأحداث السياسية والاقتصادية وتتلاحق بصورة تدعو الى الانزعاج والسؤال المطروح هو هل ستفى هذه الثورات بالوعود التي قطعتها على نفسها ؟ أغلب الظن أن الاجابة بالنفي فالمخاطر والمزالق واضحة فقد تخرج عملية الاصلاح عن مسارها وتفقّد قوة الدفع نتيجة مقاومة من جانب اصحاب المصالح المترسّخة أو من جانب هؤلاء الذين يريدون اعادة عقارب الساعة الى الوراء أو من جانب القادة اذا مبادرات تظهر عليهم علامات الضعف والتردد أو اذا ما جاءت المساعدة المالية والتقنية من الغرب متأخرة وغير كافية والسؤال المطروح الآن ، هل الانقلاب الفاشل ضد جوربا تشوف في ١٨/٨/٩١ يعتبر المسمار الاخير في مصداقيه الشيوعية ؟

وكتيرا ما يقال ان صندوق النقد الدولي يبجر في مياه مجهولة وأن محاولة الانتقال من اقتصاد التخطيط المركزي ليست له سابقة غير ان هذا ليس صحيحا على علاقه فقد حاولت بعض البلدان اجراء اصلاحات اقتصادية على مدى عدة سنوات مضت وعلى سبيل المثال جرت محاولات الاصلاح الاقتصادي في الصين في عام ١٩٧٨ والمجر سنة ١٩٦٨ وبولندا عام ١٩٨١ وقد لقيت هذه المحاولات المبكره رغم اختلاف الغايات والوسائل ودرجات متفاوتة من الفشل نجاحا .

فقد بدأت المتاعب في المجر عندما تبين للمسؤولين ان منهج الاصلاح كان مسرفا في التدرج وأن محاولة اصلاح قطاعات في الاقتصاد دون أن يؤخذ في الاعتبار القطاعات الأخرى انما هو كامل لطبيعة التداخل والترابط والتشابه بين قطاعات الاقتصاد بغض

النظر عن النظام الاقتصادي نفسه .
وهكذا نشأت الصعوبات في أي بلد فشلت فيه السلطات في دعم
الأصلاح الاقتصادي باتخاذ إجراءات من شأنها إعادة الانضباط
الى الاقتصاد الكلي .
ومن واقع التجربة فإنه لا يمكن أن نتوقع تحقيق الإصلاح
الاقتصادي في غياب الإصلاح السياسي ، ومن بين الأمثلة التي
تستدعي الانتباه محاولة كل من بولندا ويوغسلافيا اتخاذ
مجموعة من الإجراءات بغية إحداث تغيرات أساسية في فترة
قصيرة من الزمن فكلاهما يستهدف تحررا كاملا لهيكليهما
الاقتصادية في ذات الوقت الذي تجرى فيه انتخابات حرة لأول مرة
منذ عشرات السنين .
استعرضت هذه الدراسة القضايا التي تواجه تطبيق قوى
السوق في الاقتصادات الاشتراكية لأوروبا الشرقية .
ويركز التحليل على المشاكل التي تنشأ بالنسبة لأداء الأسواق في
حالة غياب قطاع خاص قوى وجوهري .
وبعد تحليل المجالات التي بذلت لخلق اقتصادات اشتراكية لا
مركزية في المجر وبولندا ويوغسلافيا تم التوصل الى نتيجة على
أكبر جانب من الأهمية وهي أن الأسواق لا يمكن أن تؤدي وظيفتها
على الوجه الأكمل من غير ملكية خاصة لوسائل الإنتاج على نطاق
واسع .
وهذا يعني أن إحلال قوى السوق محل تدخل الحكومة في
تخصيص الموارد يقتضي تخصيصا سريعا للمشروعات هي الآن في
القطاع الاشتراكي .
وأيضا يقتضي إجراء تحسين في إدارة المشروعات التي ستبقى
في القطاع الاشتراكي وتستعرض هذه الدراسة القضايا التي تواجه
تحقيق هذه الأهداف والنتائج المترتبة عليها وذلك بالنسبة
لتصميم كل من برامج الإصلاحات الهيكلية وتلك المتعلقة باستقرار
الاقتصاد الكلي .

القسم الأول

التحول الدرامسى فى الاقتصاد السوفيتى

مقدمة :

كانت الإصلاحات الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى تبشر بالخير عندما بدأت فى سنة ١٩٨٥ غير أنها فشلت فى مجارة التحسن فى الأوضاع السياسية .

* ديسمبر سنة ١٩٨٥ ، رفعت بنوك الولايات المتحدة الحظر على الاقتراض للاتحاد السوفيتى ، وشاركت البنوك البريطانية فى تقديم قروض بلغت ٤٠٠ مليون دولار .

* فبراير سنة ١٩٨٦ قال جوربا تشوف لأعضاء الكونجرس السوفيتى انه سوف يضاعف الدخل القومى بحلول سنة ٢٠٠٠ ويدعوا الى اصلاح شامل للاقتصاد السوفيتى .

* أغسطس سنة ١٩٨٦ ، صدرت الولايات المتحدة قمحا مدعوما الى الاتحاد السوفيتى وموافقة المكتب السياسى على خطة تسمح للشركات الأجنبية بإنشاء مشروعات مشتركة فى الاتحاد السوفيتى لأول مرة منذ سنة ١٩٢٠ .

* يونيو سنة ١٩٨٧ ، حدث تحول راديكالى جذرى يتمثل فى الاستقلال المالى للمشروعات ودعم مشروعات الأعمال الخاصة .

* يوليو سنة ١٩٨٧ ، نشر كتاب البيروسترويكا والسماح لبلدان أوروبا الشرقية باختيار توجهاتها الاقتصادية .

* مارس سنة ١٩٨٨ ، يفقد بوزيس يلىستين مقعده فى المكتب السياسى بعد النقد الذى وجهه الى جورباتشوف لأن الأخير يدافع الإصلاحات الاقتصادية ببطء شديد .

* مارس سنة ١٩٨٨ ، طلب جورباتشوف منح المزارعين مزيدا من الحوافز لأن الإصلاحات الزراعية لم تكن حينذاك ناجحة .

* يونيو سنة ١٩٨٨ ، أعلنت بعض الجمهوريات السوفيتية عن رغبتها فى التحول الى دول مستقلة ذات سيادة .

* بلغ عجز الموازنة العامة ٥٨ مليار دولار وأقرت بان التضخم يمثل مشكلة خطيرة .

* قدمت البنوك الأوروبية والحكومات قروضا بلغت ١٠

مليارات دولار غير أن الاتحاد السوفيتي لم يستخدم منها الا القليل .

* رسمت السياسة الخارجية على اساس الاعتماد المتبادل وليس الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية .
* تخفيض عدد القوات العسكرية بمقدار ٥٠٠ ألف جندي بحلول سنة ١٩٩١ .

* تخفيض الروبل بنسبة ٥٠ ٪ وفتح الطريق امام الاجانب بما يمكنهم من ملكية اغلبيية رأس المال في الشركات المشتركة .
* سنة ١٩٨٩ ، إزداد الاقتصاد سوءا فقد بلغ عجز الموازنة العامة ١٢٠ مليار دولار بحيث أن المعروض النقدي قلت من الزمام .

* صدرت الاوامر الى الوزارات بتخفيض الانفاق وربط الاجور والمرتبات بالانتاجية .

* مارس سنة ١٩٨٩ ، تاجير الاراضى والمعدات الزراعية للمزارعين لمدة خمسين عاما على أمل ان تؤدي هذه الخطوة الجذرية الى زيادة الناتج الزراعى .
* لجميع المصانع الروسية الحق في التعامل مع الجهات المناظرة في الخارج .

برنامج الخصخصة يوم

ولو أن حجم التغيرات الضرورية لاقامة اقتصاد السوق في الاتحاد السوفيتي تعتبر جسيمة غير انه توجد ثلاث دوائر كبيرة للأصلاح :-
مبادرة كبرى من جانب الحكومة بانتهاج سياسة التخصيصية اى تحويل المشروعات العامة الى القطاع الخاص في إطار شامل تشريعى وتنظيمى وضريعى .

ثانيا : فض الرقابات على الاسعار بحيث يتاح للمشروعات العامة أن تعمل في مضمون التكاليف الاقتصادية الحقيقية .

ثالثا : موازنة الحكومة ماليتها بحيث تتمكن من كبح جماح التضخم الجامح .
وتعتبر قضية قابلية الروبل للتحويل ثانوية إذا ماتمت هذه الاصلاحات على الوجه الصحيح إذ سوف يكن للروبل قابلية داخلية للتحويل وسوف تعود السلع للظهور على الأرفف في المحلات التجارية إذ يمكن الحصول عليها من غير بطاقات أو أى شكل آخر من أشكال التقتين ومن ثم تصبح قابلية الروبل الخارجية للتحويل على بعد مسافة قصيرة .

وتتضمن خطة برنامج الـ ٥٠٠ يوم أربع مراحل للتحرك نحو اقتصاد السوق .

في المائة يوم الأولى ينشأ هيكل تشريعي جديد يتضمن مخططا تمهيديا عن الملكية الخاصة والنظام المصرفي وأسواق الأوراق المالية والضرائب والأمن الاجتماعي .

* تركيز الـ ١٥٠ يوما التالية على التخصيص وبيع أملاك الدولة بما فيها الأرض الزراعية وسوف تساعد هذه المبيعات الى جانب خلق نظام السوق - على التخفيف من الضغوط التضخمية وذلك باحتوائها للتهديد النقدي (التضخم)

* وفي المائة والخمسين يوما التالية يبدأ تطبيق آليات السوق بالكامل بما في ذلك فض الرقابة على جميع الأسعار وانتهاج السياسات التي من شأنها إعادة المنافسة .

* والمائة يوم الاخيرة في البرنامج سوف تتضمن الاجراءات الخاصة بتنفيذ برنامج ضخم من الاستثمار العام لأحياء النمو الاقتصادي وتحرير السلع الاستهلاكية والواردات من السلع الغذائية .

والفرق الاستراتيجي الرئيس بين البرنامج السوفيتي والبرنامج البولندي هو ان فض الرقابة على الأسعار يأتي ترتيبه الزمني بعد التخصيصية اذ ان هذا الترتيب كان صعبا بالنسبة لبولندا وذلك بسبب حاجتها الملحة إلى معالجة التضخم الجامح قبل أي اعتبار آخر .

خمس عقبات في طريق اقتصاد السوق :

١ - العورة الاقتصادية :-

كانت العقبة السياسية في المقام الاول تتمثل في الخوف من الاضطراب الذي يحدثه الاصلاح وبخاصة ان جميع الأسعار تعتبر مشوهة تقريبا ، وأنه بمجرد أحكام نظام سعري حر فسوف تفلس كثير من المشروعات وترتفع معدلات البطالة وتهبط الأجور على الأقل ابتداء .

٢ - مقاومة شعبية :-

فأبواقف إزاء السوق بدأت تتغير فقط تدريجيا غير أنه مازالت هناك مقاومة شديدة وعداوة سافرة إذ بعد عشرات السنين من الدعاية ، مازال ينظر الى اقتصاد السوق على أنه أمر بغيض من الناحية الخلقية فمازالت كلمات - المالك ، والمنظم ، والراسمالي مرادفهم للتربيع والمضاربة والاستغلال .

ويخشى كثير من الناس البطالة والأجور المتدنية ولا يتوفر لديهم ثقة في أن شبكة الأمن الاجتماعي يمكن أن توضع في مكانها الصحيح ، وينزع المستهلكون الى ألا يكون مفهومهم للسعر العادل صحيحا ، إذ أنهم يفتقرون أية زيادة في الأسعار ، والأفراد الذين يعملون في المشروعات الأجنبية قد يحصلون على أضعاف مرتب موظفي الحكومة والقطاع العام ، غير أنهم موضع حقد وجسد من هؤلاء الموظفين .

ولا يتوفر لدى الناس فكرة ضائية عن أن المنافسة غالبا ماتؤدي الى تخفيض الأسعار ورفع مستوى النوعية .

٣ - فهم محدود :-

إن فهم الناس لاقتصاد السوق محدود للغاية ، فمجالات واسعة من ممارسات الأعمال غير معروفة لدى الكثيرين بما في ذلك قوائم حسابات الأرباح والخاسر والتسويق وتقييم المشروعات والسلوك التنافسي بوجه عام .

٤ - جينشان التضخم :-

يتعين معالجة العلاقات النقدية ، فأجمالى المبالغ التى يحوزها الأفراد تقدر بحوالى من ٤٠٠ الى ٥٠٠ مليار روبل ، أى حوالى ٥٠ ٪ من الناتج القومى الأجمالى وسوف يكون هناك مزيد تحوزه المشروعات .

ولامتصاص هذه المبالغ المعلقة وتجنب التضخم الجامح سوف يتطلب الأمر إما اصلاح نقدى ، أو بيع الأصول مثل الأسهم وممتلكات الحكومة وسنداتها والأخيرة تعتبر أكثر تفضيلا بكل وضوح ، وأن بلدان أوروبا الشرقية قد تقدم بعض النماذج غير أنه يتعين الإسراع بوضع المخططات إذا أريد تجنب التضخم الجامح خلال العامين القادمين .

٥ - عجز الموازنة :-

يحتاج عجز موازنة الحكومة إلى الرقابة ، غير أن مفهوم العجز غير واضح في الاتحاد السوفيتى طالما أن الحكومة تشمل من الناحية العملية كافة أوجه النشاط الاقتصادى ومع ذلك فإن بعض الاقتصاديين السوفيت يقدرون هذا العجز بحوالى ١٠ - ١٥ ٪ من الناتج القومى الأجمالى .

وتتطلب معالجة هذا العجز تخفيضاً في الإنفاق ، والذي يجب أن يضيق إما السكان في مجموعهم أو القوات العسكرية (المسلحة) .

نهاية الكوميكون :-

كانت نهاية الكوميون سببا في كثير من الآلام غير أنه لم يزف عليه الا قليل من الدموع ، والاسم الكامل (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة) غير أنه لم يكن مجلسا اقتصاديا ولا تبادليا كما أن أعضائه لم تعد منه الشئ الكثير ، وكان يضم الكوميكون كوريا وفيتنام ومنغوليا والاتحاد السوفيتى وست من دول أوروبا الشرقية) . ففى خلال فترة حياته التى امتدت على مدى ٤٢ عاما كان الاتحاد السوفيتى يسيطر على المعاملات التجارية وعلى أنماطها ، كما كانت أوجه الضعف في الصناعة تزداد تقاعسا .

وعندما توقف نشاط الكوميكون نهائيا في يناير سنة ١٩٩١ لأسباب عملية ، كانت تجارة المنطقة قد أنغمست في نوع جديد من القوضى ، إذ توقف نظام

المقايضة القديم المنظم وأصبحت جميع المعاملات التجارية تتم بالدولار ، ولما كان من الصعب على بلدان أوروبا الشرقية توفير النقد الأجنبي فقد أنكمش حجم تجارة هذه البلدان فقد هبطت صادرات المجر الى بقية بلدان الكوميكون (سابقا) وبخاصة الاتحاد السوفيتي بمقدار الربع ، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في سنة ١٩٩١ ، هذا بالإضافة الى عزوف الشركات الجرية عن التصدير الى الاتحاد السوفيتي لأنها لاتعول كثيرا على الضمانات التي يقدمها البنك السوفيتي ، ولما زاد الاموز سوءا أن اختفاء المانيا الشرقية كان يعنى اختفاء سوق المعاملات النقدية ، هذا وقد أصبح من الصعب الحصول على البترول السوفيتي بالأسعار الرخيصة بعد أن اتخذ الاتحاد السوفيتي قرارا بأن يستأدى ثمن البترول المصدر الى بلدان أوروبا الشرقية بالأسعار العالمية . إن بعض مصانع بلدان أوروبا الشرقية التي تدعمها الحكومة أبقظتها من غفوتها إخطارات الأفلاس ، فقد أغلقت عشرات الشركات الصناعية في بولندا أبوابها ، وتذكر حكومة بولندا أن هذه التمزقات الاقتصادية لايمكن تجنبها فهي الثمن الذي لابد من أدائه للتخلص من الكوميكون وسيطرة الاتحاد السوفيتي .

ويعترض مصانع أوروبا الشرقية عائقان للوصول الى الأسواق الغربية هما رداءة مستوى السلع التي تنتجها هذه المصانع إلى جانب المنافسة من منتجات آسيوية أرخص ثمنا .

روسيا في حالة إضراب

لايد وأن حالة من الارتباك الشديد المت بجوربا تشوف زعيم أشهر حزب عمال في العالم عندما علم أن عماله أخذوا بنصيحة ماركس واتحدوا ضده . ويعزم المضربون أنهم من مؤيدي جورباتشوف في الإصلاح غير أن الاضرابات عندما امتدت من المناجم الى المصانع فقد كان على جورباتشوف أن يفكر الى أين تنتهي الأمور .

ولاول مرة تواجه البيروسترويك تهديدا من جانب هؤلاء العمال الذين كان من المتوقع أن البيروسترويك تعمل من أجلهم وما من شك أن الفشل النسبي للبيروسترويك ويقصد بها تشجيع أفراد الشعب على أن يتولوا أمور أنفسهم بأنفسهم والمكاشفة بمعنى مزيد من التقارير الصادقة عن كيفية تنفيذ البيروسترويك. قد أشعل نيران الاضطراب .

إن الإصلاح الحقيقي للاتحاد السوفيتي انما يمثل مخاطرة كبرى وكان جوربا تشوف على استعداد أن يتحمل الانفجارات التي كانت تحدث من حين

الى آخر لأعتقاده بأنه سوف يعطى لروسيا الصدمة التى تحتاج إليها لوقف الاتجاه نحو الهبوط .

هل يمكن تحقيق الديمقراطية ؟

وحتى يمكن تحقيق الديمقراطية فإنه يتعين :-

* إقتلاع جذور البيروقراطية وإنهاء نظام الوظيفة مدى الحياة والتى أدت الى هذا الكم الهائل من القصور الذاتى والفساد .

* إلغاء امتيازات أعضاء الحزب التى تثير أفراد الشعب العاديين .

* حصول الفلاحين على نفس الكم من النقود من المخازن الحكومية والمحلات التابعة لها من منتجاتهم بحيث لا يقل عن الكم الذى يمكنهم الحصول عليه من بيعها فى السوق السوداء .

* وخارج نطاق المواد الغذائية فالمشاكل تعتبر قليلة نسبيا فيما يتعلق ببقية السلع الاستهلاكية إذ أن جرعة صحيه من المنافسة بين المشروعات العامة والخاصة يمكن أن تساعد على تخفيض أسعار بعض الخدمات .

أن المشكلة التى يواجهها جورباتشوف هى محاولته جعل أسعار المنتج تلعب دورا اقتصاديا هاما . اذا أن عشرات السفين من غياب المنافسة جعل كثيرا من المصانع فى حالة احتكار .

ومازال ينظر الى أسعار الجملة فى الاتحاد السوفيتى على أنها أدوات للمحاسبة وليست علامات تسترشد بها المصانع فى شراء ماتحتاج اليه من مستلزمات الانتاج اذا أن قرارات الشراء مازالت تتخذها وزارة التخطيط التى تحدد حجم الناتج .

* وكان لايد من إعادة تشكيل الحزب بما يتلاءم مع التوجه نحو الديمقراطية . فالحزب هو الاداء الوحيدة التى يمكن أن يعمل عليها جوربا تشوف للقيام بأصلاحاته الاقتصادية فالمعارضون اليساريون واليمينيون على حد سواء تساورهم الشكوك ويسيطر عليهم الخوف والارتباك واختلاط الأمور مما يعتبر مؤشرا واضحا لدى الظروف الهشه التى يمكن أن تدعم البيروسترويكا .

موسكو تحاول الأفلات من سداد مدفوعات

الغرض الذى لا يستطيع الوفاء بها

يعانى الاتحاد السوفيتى من نقص شديد فى العملات الصعبة فهل يرغب هذا النقص على الخضوع لأعادة جدولة دينه الخارجى على نسق تلك التى تتم فى العالم الثالث .

ولو أن الاتحاد السوفيتي لم يطلب حتى الآن تخفيف عبء دينه الخارجي فإن رجال البنوك الغربيين يشيرون إلى أن موسكو ستبذل قصارى جهدها لسداد حوالي ١٢ مليار دولار من قروضها الخارجية والتي حل موعد استحقاقها هذا العام (إجمالى الدين الخارجى ٦٤ مليار دولار) يضاف إليها ٥ مليارات دولارات موفّدة استحقاقها إلى الموردين الأجانب ومن ثم اضطرات موسكو بالفعل إلى تقليص واردتها وهى تتبع الآن الروبيلات إلى السائحين الغربيين في السوق السوداء بسعر ٣٠ روبلا للدولار وهو ما يقل عن عشر السعر الذى كان سائدا في الشتاء الماضى ، وترفض البنوك الغربية اقراض موسكو أى نقود جديدة وكذلك ترفض الحكومات الغربية تقديم أية مساعدات نقدية جوهريّة حتى يحقق الاتحاد السوفيتي الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الرديكالية .

ونتيجة لذلك بدأت موسكو التنويه بأنها لاتستطيع الحفاظ على سداد مدفوعات دينها الخارجى الى مالا نهاية . وفي اجتماع القمة للدول الصناعية السبع الكبرى في لندن دارت مناقشة حول موضوع إعادة هيكلة دين الاتحاد السوفيتي غير أنه ذكر في هذا الصدد أن مثل هذا الاجراء قد يتم بالحكمة لأنه سوف يدمر ما تبقى للاتحاد السوفيتي من جدارة ائتمانية ومع ذلك فإن موسكو أعادت الكرة ففى ٦ اغسطس ذكر رئيس إدارة النقد الأجنبى بالبنك المركزى السوفيتي (أن الحاجة الى إعادة الجدولة مازالت قائمة) . ويتصور المسؤولون في الاتحاد السوفيتي مجموعة من الضمانات من جانب الحكومات الغربية بما يتيح فرصة لمواصلة سداد الدين الخارجى وفقا لجدول السداد القائمة .

يعتبر هذا السيناريو أقل مدعاة للقلق بالنسبة للأسواق المالية الأوربية من احتمال التماس موسكو أعفائها من بعض ديونها كما حدث من قبل بالنسبة لبلندا أو مصر .

أن مثل هذا النوع من التكهّنات يؤدى الى التوتربين التجارى في أوروبا حيث يمثل المقرضون من فرنسا وألمانيا حوالى الـ ٥٠ مليار دولار من القروض المصرفية .

وفي الوقت الراهن تتابع القروض السوفيتية المحددة بالدولار في الأسواق المالية الغربية بحوالى ٦٠ سننّا للدولار ومن المحتمل أن يسقط الدولار المقرض الى ١٥ سننّا في سوق النقد بلندن .

ومما هو أسوأ من ذلك فإن إعلانا رسميا من جانب الاتحاد السوفيتي بتأجيل سداد الديون قد يؤدى الى توقف كامل لأى تدفق لنقود جديدة الى موسكو في الوقت الذى ستكون فيه الحاجة ماسة الى هذه النقود .

أن مثل هذه الإجراءات تجعل مركز جورباتشوف حرجا للغاية ولذلك يفكر المسؤولون في الاتحاد السوفيتي في الكشف عن بيانات تعتبر سرية للغاية بشأن الاحتياطيات من الذهب أملا في الحصول على قروض من الغرب بضمان هذا المعدن النفيس وتفكر موسكو أيضا في بيع حوالي ٦٠ مليارا من القروض لبدان مثل الهند والجزائر إذ ربما يكون لها هناك أسواق .

وتعتبر مثل هذه الحركات ترتيبات قصيرة الأجل بالنسبة لاقتصاد يصارع من أجل الخروج من أزمة طاحنة اقتصادية ومالية وبالإضافة الى تراخي مبيعات البترول أنخفضت الصادرات السوفيتية بمقدار ٣٧ ٪ عن المستوى الذي كانت عليه سنة ١٩٩٠ هذا ولو أن جورباتشوف قد عوض هذا الهبوط عن طريق ضغط شديد في الواردات .

وكان من المتوقع أن يقل محصول ربيع ١٩٩١ بنسبة ٢٠ ٪ عن المستوى العادي بما يشير الى الحاجة الى زيادة المشتريات للحبوب من الخارج وبما يجعل الأمور أكثر سوءا أن ٣٠ مليار دولار تمثل دينا خارجيا يستحق السداد في الفترة بين ١٩٩٢ - ١٩٩٤ .

وحتى يتمكن الاتحاد السوفيتي من درأ القصور في سداد دينه الخارجي وحتى لاتعم فوضى سياسية فإن جيران الاتحاد السوفيتي قد يضطرون الى غمر جورباتشوف بالنقد وعلى سبيل المثال يعد البنك المركزي الألماني قرضا بمبلغ ٥٩٥ مليون دولار بضمان الجماعة الأوروبية (٩٨ ٪) وذلك لتمويل واردات الاتحاد السوفيتي من المواد الغذائية من بلدان غرب أوروبا .
ومهما يكن من أمر فإن الغرب حريص على منع أي انهيار للاقتصاد السوفيتي ومن ثم قد يضطر الى مساندته في ظل جميع الظروف .

جورباتشوف يشرف بنفسه على بيع القطاع العام السوفيتي

أصدر الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف مرسوما رئاسيا بإنشاء وكالة خاصة للإشراف على بيع قطاعات الدولة للقطاع الخاص ..
وتضمن المرسوم إنشاء صندوق خاص لإدارة عمليات البيع تكون تحت الإشراف المباشر لجورباتشوف ويمثل مصالح الدولة في عمليات البيع وإعادة توزيع الممتلكات ..

ويهدف المرسوم الجديد الى فرض نوع من التنظيم لعلمية بيع القطاع العام المتعثرة والتي بدأت ببيع المنازل الريفية الفاخرة التي كانت مملوكة لكبار المسؤولين .

وستضع الوكالة الجديدة شروط بيع المشروعات اما للقوى العاملة فيها او في شكل اسهم تعرض للاكتتاب العام ..

ومن مهام هذه الوكالة ايضا التفاوض حول الملكيات مع الجمهوريات السوفيتية تمهيدا لتوقيع معاهدة الاتحاد يوم ٢٠ اغسطس ١٩٩١ ، وهي المعاهدة التي تحدد مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجمهوريات والسلطة المركزية .

(احتفظ الاتحاد السوفيتي بصناعات الفحم والطاقة والحديد والنقل والسكك الحديدية للسلطة الاتحادية ولم يتنازل عنها كما طلب بوريس يلسنين الى الجمهوريات) ..

وكانت الحكومة السوفيتية قد اعلنت اخيرا عن تحويل ٦٠٠ مصنع حربي للصناعات المدنية الاستهلاكية ، ومن المتوقع ان يتم بيع هذه المصانع للقطاع الخاص وان يفقد مئات الالاف من العمال وظائفهم في نفس الوقت .. ويأتي مرسوم جورباتشوف الجديد بعد ايام من القرار العامل الذي اتخذه مجلس الوزراء السوفيتي باجراء سلسلة من التحقيقات حول عدد من العمليات المخالفة للقانون التي تم فيها بيع القصور الريفية والمنشآت التابعة للشئون الاجتماعية وغيرها من ممتلكات الدولة لكبار المسؤولين ، كما طالب المجلس وقف عمليات البيع بعد ان تكشف وجود تحايل للاستيلاء على هذه الممتلكات والتحقيقات التي تجريها وزارة العدل في هذا الشأن قد تشمل مسؤولين حزبيين وحكوميين .

وكان من رأى بعض المستشارين الاقتصاديين انه يمكن خلق اقتصاديات السوق وبمجرد تحرير الاسعار اى التخلي عن كبرى العلامات البارزة المميزة للتخطيط المركزي ، وما الاسعار الا اشارات توجه الاقتصاد الى اين وكيف يمكن استخدام الموارد على افضل وجه ولكن ما لم تكن هذه الموارد اولا وقبل كل شيء الاصول المنتجة - مملوكة ملكية خاصة فان هذه الاشارات سوف يتم تجاهلها بكل بساطة .

وهذا هو السبب في ان التخصيصية اصبحت تشغل مكان الاولوية العليا اذ لايمكن ان توجد رأسمالية من غير اصحاب رؤوس الاموال . اذ عندما تكون المصانع مملوكة للدولة اى غير مملوكة لاحد المواقع ، لايلتزم المديرون بالانضباط المالى الكامل ومن يقترضون حتى ولو لم تكن تتوافر لديهم استخدامات تنسم بالكفاءة لهذه القروض .

انضمام الراى في الاتحاد السوفيتي :

نقطة خلاف في الراى أحدثتنا انقساماً في الاتحاد السوفيتي احدها تتعلق بالمعونة من الغرب والاخرى بمعاهدة الاتحاد الجديدة .

وقد اثار الجدل حولهما مشاكل بما أوقع جورباتشوف في مأزق حرج حيث اصبح في موقف يعارض مؤيديه الاكثر نزعة الى المحافظة بما فيهم كبار الوزراء في الحكومة وحل هذه المشاكل سوف يبين من الذى في يديه السلطة في البلاد وإلى أى مدى يمكن أن يتغير الاتحاد السوفيتى .

ان مشروع معاهدة الاتحاد الجديدة التى وافق عليها تسعة من رؤساء الجمهوريات وجورباتشوف في مطلع هذا الشهر تعتبر معاهدة مهينة وتصور هذه المعاهدة الدولة على انها دولة فيدرالية من مواطنين عاديين وعملة واحدة وموازنة فيدرالية ونظام ضريبي فيدرالى .

هذا وسوف تتضمن عناصر من الفيدرالية اذ تعترف بالجمهوريات بوصفها « دول ذات سيادة » قادرة على اقامة او انشاء سفارات لها بالخارج ، وسوف تكون الجمهوريات لا الحكومة المركزية مسئولة عن القواعد التى يتم بها الانفصال او الانضمام الى الاتحاد .

والسلطات التى كان من المتوقع ان تحتفظ بها الحكومة المركزية وحدها سوف تكون مسئوليات مشتركة (بما في ذلك دستور جديد ، الموازنة الفيدرالية ، والدفاع ، وهذا القدر من المسئوليات كان معروفا فعلا في مشروع المعاهدة والتي صوت عليها المواطنون السوفيت في استفتاء عام في مارس الماضى ١٩٩١)

واما القضايا التى لم يتم التوصل الى حلها حين ذاك هى النظام الضريبي الفيدرالى ، ودور الجمهوريات المستقل استقلالاً ذاتياً (جمهوريات داخل جمهوريات) فقد بقيت دون حل .

ويقول نائب رئيس الجمهورية الروسية انه سوف لا يوقع رسمياً على المعاهدة اذا سمح للجمهوريات المستقلة (معظمها داخل الارض الروسية) بالتوقيع . وهو يطالب ايضا باحداث تغييرا في النظام الضريبي الفيدرالى المقترح ، ولقد قبل بارلمان داغستان مشروع المعاهدة في ٢٤ يونيو سنة ١٩٩١ ولكن مع تحفظات مماثلة .

أما القضية الأخرى التى تعتبر مصدرا للخلاف والشقاق فهى المعونة الغربية ، فهى تؤثر على الخطتين الاقتصاديتين اللتين تتنافسان الآن على الخطوة برعاية جورباتشوف .

الاولى : وهى الخطة المضادة للآزمة لرئيس الوزراء فالانتين بافلوف ، والثانية خطة جريجورى بافالنسكى ، وقد طلب جورباتشوف من الأخير ان يضع خطة للعرض على مجموعة البلدان الصناعية السبعة في مؤتمر قمتهم المتوقع عقده في يوليو سنة ١٩٩١ .

ويصر كل من بافلوف وبافالنسكى على ان الخطوتين غير متسقيتين ، ومع ذلك يقول كلاهما : ينبغي ان تحرر الاسعار « مع استثناءات قليلة » بحلول

مطلع سنة ١٩٩١ ، ويعطى كلاهما الشركات السوفيتية الحق في شراء الدولارات هذا العام على أن يعقب ذلك قابلية كاملة لتحويل الروبل في العام القادم ، هذا ويرعب كلاهما في انشاء بنك مركزي مستقل كما يضع كلاهما اهدافا متشابهة للتخصيصية وفتح الاقتصاد للاستثمار الاجنبى . اما الاختلاف الحاسم فانه يتعلق بالمعونة الخارجية .

ان خطة يافالنسكى تدعو ضمنا الى الحصول على معونة تقدر بحوالى ٢٠ مليار دولار في السنة تمثل ٠,٦ ٪ من الناتج القومى الاجمالى لبلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على مدى اربع سنوات .

اما خطة بافلوف فلا تكاد تعتمد على المعونة كلية والنزاعات حول كل من معاهدة الاتحاد وقضية المعونة الخارجية قد تفجرت في احدى جلسات البرلمان السوفيتى في مطلع هذا الشهر (يونيه ١٩٩١) فقد طلب رئيس الوزراء من البرلمان منحه مزيدا من السلطات على حساب جورباتشوف بما يمكنه بأن يدفع الخطة الخاصة به الى الامام ، وكان من شأنها اذا نفذت التقليل من قيمة معاهدة الاتحاد والتي تمنح الجمهوريات سلطات واسعة .

وقد تراجع بافلوف ولكن ليس قبل اختتام دورة البرلمان حيث سمع دفاع وزير الدفاع ووزير الداخلية ورئيس المخابرات والذين ايدوا جميعا بافلوف بطريق مباشر وغير مباشر وهو مايعنى توجيه النقد الى جورباتشوف ، هذا وقد رفض مدير المخابرات عروض المعونة الاجنبية بوصفها محاولات من المخابرات الامريكية لتخريب الاقتصاد السوفيتى .

ومجموعة الاربعة هذه تبين كيف ان النظام السياسى السوفيتى منقسم بين المتشددين والمصلحين .

وتمثل قوة المحافظين في البرلمان (ثلث الاعضاء يعينهم الحزب الشيوعى) وفي الحكومة وفي المجمع الصناعى العسكرى وفي مقابل هؤلاء يقف زعماء الجمهوريات ويبدو ان جورباتشوف قد انضم اليهم بالاضافة الى بارلمانات الجمهوريات .

ولقد قال جورباتشوف : انه سوف يعرض توليفة اقتصادية بمفردها على مجموعة السبعة مقترجا التوفيق بين خطى بافلوف ويافالنسكى .

توليفة مجموعة الدول السبع لدعم الاصلاح السوفيتى

فيما يلي ألقاوت الست التى اتفقت عليها مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لمساعدة الاتحاد السوفيتى :

يرتبط الاتحاد السوفيتي ارتباطا خاصا بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتمكينهما من تقديم المساعدة والمشورة في جميع المجالات الصعبة حيث يحاول الرئيس جورباتشوف التوصل الى اصلاح .
جميع المؤسسات الدولية بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي والبنك الاوربي للانشاء والتعمير ، والتي سوف تغفل جميعا باحكام ، وسوف تكثف جهودها لدعم الاتحاد السوفيتي بالمشورة والخبرة لمساعدته على انشاء اقتصاد سوق .
مساعدة تقنية سوف تكثف وبخاصة في الطاقة وتحويل صناعات الدفاع الى انتاج مدنى وتحسين توزيع الغذاء والامن النووى .
سوف يبذل مزيد من الجهود لتشجيع التجارة السوفيتية وخاصة مع أوروبا الشرقية ، حيث قال جورباتشوف : ان التجارة قد انهارت فعلا .
ان رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور بوصفه رئيسا لمجموعة السبع سوف يحافظ على الاتصال الوثيق بالتطورات ، وسوف يزور موسكو قبل نهاية العام ، وكذلك المستشار الالمانى هيلموت كول وهو الرئيس التالى لمجموعة الدول السبع سوف يواصل العملية في سنة ١٩٩٢ .
سوف يذهب وزراء مالية مجموعة الدول السبع ووزراء المشروعات الصغيرة الى موسكو في اسرع وقت ممكن لدراسة حالة الاقتصاد السوفيتي .

تموت المعتقدات بصعوبة ، غير انه ما من احداها عاش ربحا طويلا من الزمن ومنيت اهدافه بالفشل كالشيوعية .
فقد كانت الشيوعية نظرية اقتصادية حولها لينين الى دين دولة ، وجاء الزعماء الروس الذين خلفوه وحاولوا تصديرها الى العالم وقد نجحت الشيوعية الى حد ما وعلى مدى فترة ما ، غير انها فشلت ولغظتها تلك البلدان التي قاست منها الوان الحرمان والكبت ولم يبق من هذه البلدان غير البانيا وكوبا وهما في طريقهما الى الخروج من دائرة الشيوعية ، والى حد ما تحاول ذلك الصين .

مؤتمر قمة موسكو :

انعقد مؤتمر قمة موسكو في ٢٠/٧/١٩٩١ وكان من اهم نتائج المؤتمر بالنسبة للاتحاد السوفيتي هو منحه وضع الدولة الاولى بالرعاية او التفضيل التجارى من جانب الولايات المتحدة الامريكية وهو ما يعنى إلغاء الحواجز الجفركية شريطة موافقة الكونجرس الامريكى .
وقد قدم بوش صورة براءة لما سوف تكون عليه العلاقات بين البلدين ، اذ بدأ عهدا جديدا في العلاقات الدولية يقوم على الاعتبارات الانسانية والمصالح القومية ولكن مع شروط تتمثل في :-

- تسليم الاراضى المتنازع عليها الى اليابان (الجند الرابع)
- وقف الامدادات العسكرية الى كوبا .
- استقلال دول البلطيق .
- استكمال الاصلاحات الداخلية .

الاتحاد السوفيتى يقدم طلبا للانضمام الى صندوق النقد الدولى

كان الاتحاد السوفيتى على مدى حوالى ٤٥ عاما ينظر الى صندوق النقد الدولى على انه آلة امبريالية جديدة غير انه الان اخذ يقرع باب الصندوق . ولكن لماذا تعزف البلدان الغنية عن السماح له بالدخول ؟ اسبوع فقط قبل ان يذهب جورج بوش الى موسكو لحضور اجتماع القمة مع ميخائيل جورباتشوف قدم الاتحاد السوفيتى طالبا الى صندوق النقد للعضوية الكاملة .

- وقد غضب مستر بوش لانه منذ اسبوع سابق على اجتماع القمة الاقتصادية لمجموعة البلدان السبع الصناعية فى لندن عرض على جورباتشوف ليست العضوية الكاملة بل صفة العضو المنتسب ، وهو ما يعنى الإقتصار على تقديم النصح والمشورة من جانب الصندوق بشأن قانون الشركات والمحاسبة وسياسة سعر الصرف ، ولكن بغير امكانية الوصول الى النقود (الاقتراض) .

وربما كان الطلب المقدم يعكس خيبة امل جورباتشوف بالاضافة الى النقد الذى يمكن ان يواجهه عندما يعود الى بلاده وقد ترك لندن خالى الوفاض . وتعتبر الحكومة الامريكية هى المعارض الاكبر لمنح الاتحاد السوفيتى العضوية الكاملة وهى تجادل فى ان صفة الانتساب سوف تكون أكثر عونا للاتحاد السوفيتى لانه يمكن منحها خلال شهر بما يعطى الروس امكانية الوصول المباشر الى مشورة صندوق النقد الدولى بينما ان المفاوضات بالنسبة للعضوية الكاملة يمكن ان تستغرق عامين .

وتجادل الحكومة الامريكية فى ان الاتحاد السوفيتى ينبغي ان يتحرك اكثر نحو اقتصاد السوق وعملة قابلة للتحويل قبل ان يسمح له ان ينضم الى اعضاء الصندوق البالغ عددهم ١٥٥ عضوا .

وفى الواقع فقد كان الميثاق الاصلى لصندوق النقد (والذى كان الاتحاد السوفيتى أحد المفاوضين الرئيسيين فى بريتون وودز سنة ١٩٤٤ ولو انه لم يشترك فيه ابدأ) لا يحرم اقتصاديات التخطيط المركزى من العضوية الكاملة وعلى سبيل المثال فان يوغسلافيا ورومانيا كانتا عضوين لعشرات السنين ، وكذلك ليست قابلية الروبل للتحويل تعتبر مجلبا مسبقا .

ان كل ما يتطلبه الصندوق هو التزام المتقدمين للعضوية الكاملة بالتحرك

نحو عملة وطنية قابلة للتحويل .
وكل ماسبق ذكره ماهو الا ذريعة والحقيقة هي ان المفاوضات للعضوية
الكاملة سوف تخلق كثيرا من المشاكل تفضل امريكا امريكا والبلدان الغنية
ال اخرى ان تتجنبها الى حين .
ان توقيت الطلب المقدم من الاتحاد السوفيتى غير ملائم اذ تجد الخزنة
الامريكية صعوبة في الحصول على موافقة الكونجرس بزيادة حصته في
الصندوق بنسبة ٥٠ % .

وهذه الزيادة في موارد الصندوق مطلوبة للوفاء بزيادة الطلب على رأس المال
من بلدان اوربا الشرقية وبلدان امريكا اللاتينية ، والتي تمت الموافقة عليها
من جانب مجلس محافظى الصندوق منذ عام مضى ، غير انه لم تصدق عليها
الحكومات بعد .

وتعتبر حصة امريكا وهى ٢٠ % على جانب كبير من الاهمية ، وان الاشارة
الى ان الاتحاد السوفيتى قد يصبح قادرا على الاقتراض سوف تجعل الامور
اكثر تعقيدا .

ان تقييم حصة الاتحاد السوفيتى سوف تسبب كثيرا من المتاعب ، ومن
المشاكل البغيضة بصفة خاصة هو ان الاتحاد السوفيتى اذا شغل احد المراكز
السبعة فسوف يكون له الحق في احد المقاعد الدائمة في المجلس التنفيذي وهو
ما يعنى اخراج بلد آخر .

ان ثمن العضوية الكاملة بالنسبة للاتحاد السوفيتى يتمثل في دفع حوالى
ربع اشتراكه بالعملة الصعبة والباقي بالرويات ، وعليه ايضا ان يكشف عن
بيانات دقيقة بشأن اقتصاده مثل حجم ما يتوافر لديه من ذهب واحتياطياته
من النقد الاجنبى ، وحجم ميزانية الدفاع وكذلك يعطى امكانية وصول منظمة
لبعثات الصندوق لاستعراض سياساته .

وفي مقابل ذلك سوف يكون له الحق - نظريا - في الاقتراض بما يصل الى
ثلاثة اضعاف حصته على مدى ثلاث سنوات ، فاذا فرضنا ان حصته ١٠
مليارات دولار فهذا يعنى انه يستطيع الاقتراض في حدود ٣٠ مليار دولار ،
والى المدى الذى تتطلب فيه العضوية الكاملة للصندوق من الاتحاد السوفيتى
ان يقدم البيانات ويسمح لمنظمة دولية ان تقرض عليه برنامج تقشف مقابل
نقود ، فان الطلب المقدم منه يمثل تراجعا مؤثرا بعد فترة طويلة مما يشبه
العزلة الاقتصادية .

فاذا ارادت روسيا ان تفى بالشروط الضرورية فان بقية بلدان العالم ينبغي
ان تسارع بقبول عضويتها .
هذا ويلاحظ ان فتح الابواب للاتحاد السوفيتى لاي معنى تدفق النقود اليه
تلقائيا ، اذ انه فقط عندما تكون موسكو على استعداد لانتهاج السياسات
السليمة ، فان الصندوق سوف يفتح ابوابه .

هل كتب على الاقتصاد السوفيتي الفشل ؟

* مازالت حرية تحرك العمالة داخل الاتحاد السوفيتي ممنوعة ومن ثم سيظل سكان المدن الريفية والفلاحين محصورين داخل مناطقهم البائسة الفقيرة .
* المعونة الخارجية المالية والتقنية والعينية التي أوصى بها الى الاتحاد السوفيتي والتي يشوبها الحذر لم تذهب الى المدى الذي يمكن اعتباره كافيا لتحقيق الغايات المنشودة (الانتقال الى اقتصاديات السوق والتكامل مع الاقتصاد العالمي) .

* يعتبر مخالفا للقانون كل مواطن سوفيتي يحمل في جيبه دولارا واحدا بوصفه مخربا للاقتصاد والزج به في معسكرات العمل وفي ظل هذه الاجراءات فإن الحديث عن اقتصاديات السوق يبدو غاية في السخف .
* إن أغداق النقود على اقتصاد شيوعي لايرجى اصلاحه إنما هو اقتصاد كتب عليه الفشل فالطريق وعر وتكتفه صعب يكاد يكون من المتعذر تخطيها .
إن مزيدا من المعونة الى هيكل الشيوعي القائم سوف يطيل بؤس المواطنين السوفيت ويزيد من فرص نشوب حرب أهلية ونهاية مفاجئة للتوتر الحالي .
أن التحول الى الديمقراطية واللامركزية في الامبراطورية السوفيتية هو الطريق الى إتاحة الفرصة لحل سلمى للارزمة السياسية والاقتصادية التي تجتاح البلاد .

هل بدأت رحلة العودة ؟

يبدو أن الآمال التي كانت معقودة على تحول الاتحاد السوفيتي الى بلد ديمقراطي أخذت في التلاشي .
فقد أصيبت البيروسترويكيا بضربة قاتلة مع دخول الجيش الأحمر فاليتسيا عاصمة لتوانيا .
وتوجد ثلاثة حلول قابلة للتنفيذ هي :-

الاول : إنهاء الشيوعية والانتقال الى الرأسمالية ، غير أن الوضع الراهن في الاتحاد السوفيتي لا يبدو أنه يسوغ مثل هذا التحول الجذري .
الثاني : إنشاء مجتمع خليط بين الرأسمالية والاشتراكية من خلال تطبيق اقتصاد السوق مع نماذج سياسية غريبة معينة ، غير أنه من المؤكد أن هذا الاختيار أبعد ما يكون عن حل المشكلة بل قد يضاعف من خطورتها .
الثالث : وهو حل محتمل آخر مازال قائما الا وهو محاربة البيروسترويكيا والردة الى الشيوعية ، وفي الواقع فإن الاتحاد السوفيتي قد بدأ فعلا رحلة العودة الى النظام الشيوعي .

يجيب على هذا السؤال الانقلاب الذي وقع ضد جورباتشوف في ١٩٩١/٨/٨

القسم الثانى التحول فى بلدان أوروبا الشرقية

يبدو أن الاطاحة بالنظام الشيوعى وإجراء انتخابات حرة كانت مهمة أسير بالنسبة لبلدان أوروبا الشرقية من تحويل المشروعات الصناعية التى تملكها الدولة والتى تقدر بحوالى ٩٠٪ من القطاع الصناعى الى الملكية الخاصة . إن عملية التحول من اقتصاديات التخطيط المركزى الى اقتصاديات السوق والتى تعتبر فى حد ذاتها من أسباب رخاء دول أوروبا الغربية إنما تثير خوفا وقلقا لدى أنصار الإصلاح الاقتصادى خشية الفشل والارتداد الى النظام الشمولى ويقال إن أنصار الإصلاح الاقتصادى فى بلدان أوروبا الشرقية يرتجفون كما يرتجف المظلومون الذين يخشون الانفتاح مظللتهم عندما يفكرون فى القفز .

إن العقبات التى تواجه التخصيصية فى هذه البلدان تفوق كثيرا بل أضعاف تلك التى واجهت مسز تاتشر عندما بدأت تطبيق سياسة التخصيصية فى المملكة المتحدة سنة ١٩٧٩ .

فالقطاع العام فى بلدان أوروبا الشرقية يشمل النشاط الاقتصادى كله تقريبا فالوحدات الانتاجية بالقطاع العام سوف يتم تخصيصها دون أن تكون هناك أسعار يمكن الاعتماد عليها ، هذا بالإضافة الى الافتقار الى نظم محاسبية ومصرفية سليمة ، وتشير ملكية الأصول فى هذه البلاد مشكلة إذ بمقتضى النظام الشيوعى فالصناعة ملك للشعب نظريا ولكنها ملك للدولة من الناحية العملية وما يزيد الأمور تعقيدا أن عددا كبيرا من أصحاب المصانع التى تم الاستيلاء عليها منذ أربعين عاما بدأوا يطالبون باستردادها .

وقد زاد الأمور سوءا أن اختفاء ألمانيا الشرقية كان يعنى اختفاء سوق المعاملات النقدية ، هذا وقد أصبح من الصعب الحصول على البترول السوفيتى بالأسعار الرخيصة بعد أن اتخذ الاتحاد السوفيتى قرارا بأن يستأدى ثمن البترول المصدر الى بلدان أوروبا الشرقية بالأسعار العالمية .

برامج التخصيصية :

على بلدان أوروبا الشرقية أن تصوغ برامج للتخصيصية أكبر حجما وأسرع تنفيذا حتى مما كانت تطمح به مسز تاتشر إذا أن هذه البلدان تواجه اختيارا صعبا بين فعالية التنفيذ ومراعاة العدالة .

إن قطع أوصال الاحتكارات الاقتصادية التي سادت قطاعات الصناعة والزراعة في أوروبا الشرقية سوف تكون مهمة أكبر حجما من إعادة تشكيل دول غرب أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ إن تغيرا في الملكية هو المفتاح وسوف لايجيء التحسين الحقيقي ما لم يضطلع الملاك الخصوصيون الاصليون بمسئولية ادارة اقتصاد أصابه مايشبه الشلل وداهمته الشيفوخة المبكرة في ظل شعارات جوفاء .

وتعتبر بولندا والمجر في مقدمة بلدان أوروبا الشرقية التي سارعت الى تنفيذ برامج التخصيصية فقد تعهد كل منهما بالبيع المباشر لاصول الدولة عن قناعة بأن الملاك الحقيقيين والذين يتحملون المخاطر المالية هم أقدر الناس على ادارة مشروعات الاعمال الجديدة التي تحول الى القطاع الخاص وفقا لآليات السوق وسوف تكون المهمة على أكبر جانب من الصعوبة في كلا البلدين حيث كان حوالي ٩٠٪ من الصناعة في البلدين في أقصر وقت ممكن بالنسبة للجماهير . إن مهمة التحول الى التخصيصية تلقى على المسئولين أعباء ضخمة اذا يفترض البلدان الى أسواق رأس المال وإلى أسواق للاوراق المالية وإلى نظم حديثة للبنوك ولذلك يجب تصميم برامج التخصيصية على نحو من شأنه خلق مثل هذه المؤسسات الرأسمالية .

وتحوم أشباح أصحاب المصانع السابقين حول من سيقع عليهم الاختيار ليكونوا المستثمرين الجدد وفي كل من بولندا والمجر بدأ الراسماليون القدامى في العودة من الخارج يطالبون بتعويض عن مشروعات أعمالهم التي شعلها التأميم ويهددون بإثارة مشاكل قانونية للمالكين الجدد وتأمل بولندا في استمالة الملاك القدامى بمنحهم أسهما في المشروعات التي تحول الى الملكية الخاصة .

إن أكثر المشروعات صعوبة في التحويل الى القطاع الخاص تلك التي تعتبرها الحكومة ذات أهمية استراتيجية .

إن بعض مصانع بلدان أوروبا الشرقية التي تدعمها الحكومة ايقظتها من غفوتها إخطارات الافلاس ، فقد أغلقت عشرات الشركات الصناعية في بولندا أبوابها ، وتذكر حكومة بولندا أن هذه التمرقات الاقتصادية لايمكن تجنبها فهي الثمن الذي لابد من أدائه للتخلص من الكوميكون وسيطرة الاتحاد السوفيتي .

ويعترض مصانع أوروبا الشرقية عائقان للوصول الى الاسواق الغربية : تدني مستوى السلع التي تنتجها هذه المصانع الى جانب المنافسة من منتجات آسيوية أرخص ثمتا .

إن القرارات التي تتخذها دول أوروبا الشرقية الآن بشأن التخصيصية

سوف تؤثر على اقتصادها لسنوات طويلة قادمة ومن ثم ينبغي معالجة التخصيصية بالحيطه والحذر غير أنه من الخطأ الاسراف في التباطؤ .

استثمارات رأس المال المغامر في أوروبا الشرقية

رغم الاختلافات السياسية في أوروبا الشرقية تنشأ حاجة أساسية إلى رأس المال الغربي لهذه البلدان بغية الاسراع بخطى الإصلاح الاقتصادى حيث يبرز عدد كبير من هذه البلدان تحت أعباء دين خارجى ثقيل ، ومع ذلك فإن الاسراع بعجلة الإصلاح تقتضى إجراء تغييرات هيكلية للعمليات الصناعية العتيقة وإلى تكنولوجيا جديدة وإلى تقنية إدارية غربية وذلك من أجل مواكبة خطى الإصلاح السياسى الذى تم على مدى العام الماضى ، وكذلك لتوليد حصيلة من الصادرات تكفى لخدمة الدين الخارجى ، وبدلا من زيادة أخرى في الدين الرسمى ومتعدد الاطراف يقوم رأس المال الاجنبى المغامر بدور كبير في أوروبا الشرقية بغية سد الفجوة .

ثلاث طرق للاستثمار : أيام في أوروبا الشرقية :

ثلاث طرق رئيسية للاستثمار وهى :-

أولاً : من خلال المشروعات المشتركة .

ثانياً : بشراء أسهم رأس المال التى تعرض من خلال تحويل المشروعات الصناعية التى تملكها الدولة إلى القطاع الخاص .

ثالثاً : من خلال الاستثمار المباشر في سوق رأس المال .

والخيار الثانى : قد لايعطى أعلى عائد وبخاصة إذا كانت الصناعة مدعومة تدعياً قوياً وأن هذه الصناعة لاتدار بموجب قواعد تجارية

والخيار الثالث : وهو أن الاستثمار المباشر في سوق رأس المال حراً بأن يكون محدوداً في الوقت الراهن ، فالمرحى هو البلد الوحيد - في أوروبا الشرقية - الذى توجد به بورصة أوراق مالية في دور التكوين . أما تشيكوسلوفاكيا فقد سمحت للشركات ببيع سنداتها ولو أنها لايجوز لها سوق رسمى .

وتتحرك ألمانيا الشرقية نحو إنشاء سوق للشركات المساهمة المشتركة ومازالت بولندا تخضع لتخطيط اقتصادى مركزي ومفهوم ملكية الأوراق المالية مازال غريباً بالنسبة لمعظم الشركات البولندية .

ومن الخيارات الثلاثة السابق ذكرها تعتبر الشركات المشتركة ذات نفع متبادل وربما كان خيار طريق المشروع المشترك هو الذى يحقق أكبر نفع متبادل لجميع الأطراف حيث أنه يسمح للبلد المضيف أن ينتفع من التكنولوجيا الغربية ، وبالنسبة لأصحاب رؤوس الاموال المهتمين بالتنمية

والذين يجمعون التقود فإنهم يقومون المخاطر بدرجة أكبر من الدقة . من خلال مايتوفر من معرفة لدى الشريك الاجنبي . وهذا جزء من الفلسفة التي تتف وراء إحدى شركات الاستثمار المجرية المحدودة والتي شرعت في ممارسة نشاطها مؤخرًا .

وتمثل الفكرة أنه بمواصلة الاتصال بالشركاء العاملين الغربيين أمكن للشركة التعرف على الشركات المجرية التي يتوافر لديها إمكانية النمو ، ويقوم الشركاء الاجانب بتوفير التكنولوجيا الإدارية وأسواق التصدير بينما توفر الشركة رأس المال والكيفية التي تداريها الأعمال في المجر ، هذا وأسهم الشركة مسجلة في بورصة الأوراق المالية بلندن وتشتري هذه الشركة أسهما في مشروعات مجرية التي تشكل مشروعات مشتركة مع الشركات الغربية .

الرواج في نشاط المشروعات المشتركة :

(١) يتوافر لرأس المال المغامر فرص هائلة في أوروبا الشرقية شريطة الاعتقاد باستمرارية عملية التحرر الاقتصادي والسياسي وأن هذه الفرص سوف تعطى دفعة الاستثمارات أخرى .

(٢) وفي المجر تم تكوين مايقرب على ١٤٠٠ مشروع مشترك في عامي ١٩٨٩/٨٨ ومن المتوقع إنشاء عدد أكبر بالاشتراك مع مصالح أجنبية في السنوات القادمة شريطة عدم حدوث انتفاضات سياسية جذرية .

وفي تشيكوسلوفاكيا ربما يتجاوز عدد الشركات المشتركة المسجلة مائة شركة بحلول نهاية هذا العام ، أي بزيادة مقدارها ٦٦٪ عن العدد الراهن . هذا وسيظل معظم رأس المال صغيراً نسبياً (٢٠ مليون دولار أمريكي) ، أما في ألمانيا الشرقية فمازال القطاع الخاص صغيراً جداً ومازال الاقتصاد مخططاً مركزي غير أنه بتوحيد شطري ألمانيا فمن المؤكد أنه سوف تتاح فرص أخرى للاستثمار .

مجالات الأولويات :

والمجالات التي يقلب أن يستثمر فيها رأس المال المغامر هي بكل وضوح : -

أولاً :

- ★ تلك القطاعات القادرة على توليد حصة كبيرة من العملات الصعبة .
- ★ قطاع التصدير ، إنتاج سلع معترف بها دولياً ، أو اختراق للأسواق الخارجية .

٣٦ السياحة والقطاعات المتعلقة بها متضمنة مجموعة الفنادق ،

ثانياً :

٣٦ مجالات أخرى محتملة للاستثمار : -

٣٦ التشييد والقطاعات المتعلقة به

*** قطاعات تتعلق بتوفير البنية الأساسية**
*** صناعات أساسية معينة ذات أسواق محلية بما في ذلك الصناعات**
الهندسية والمنتجات الزراعية

تعريف الملكية الخاصة :

(٣) تنشأ صعوبات عملية جمة تواجه الاستثمار في المجر وبلدان أوروبا الشرقية الأخرى وحتى الآن وقواعد نظام الملكية الخاصة غير محددة تحديدا دقيقا وكاملا . وعلى سبيل المثال فإنه في حين توجد قوانين قائمة لعملية تحويل المشروعات التي تملكها الدولة الى شركات مساهمة محدودة فإن بعض التفاصيل المتعلقة بهذه التحويلات مازال يشوبها كثير من الغموض ، هذا بالإضافة الى انه توجد قواعد وقوانين بشأن انخراط الشركات الغربية في الاقتصاد المجرى ، غير انه توجد مناطق رمادية وبخاصة فيما يتعلق بمن يملك ؟ وماذا يملك ؟ ومن له حق البيع .
والحل المفضل الآن هو الفصل بين الشركات القديمة والشركات الجديدة وتعنى الشركة الجديدة الملكية الخاصة للأصول ، أما الشركة القديمة فتقوم بدورها كإحدى الشركات التابعة لشركة قابضة .

تدابير الإصلاح الحالية :

عندما يقوم أحد المستثمرين بصفقة ما فعليه ان يأخذ في الاعتبار الإصلاح الاقتصادي واحتمالات التغير في السياسة الاقتصادية نتيجة انتخاب حكومات جديدة وبخاصة في الفترة الراهنة التي يسودها اضطرابات سياسية .
وفيما يلي أهم القضايا :

*** رفع أوجه الرقابة السعرية وما يترتب على ذلك من تضخم**
*** فرض أوجه رقابة على النقد للحفاظ على العملات الصعبة**
*** مفهوم التقويم وعلى سبيل المثال فإنه عند تقويم فندق في بودابست وأجهت مجموعة فرنسية صعوبة المقارنة وهل ينبغي أن يركز الأصل على أسعار باريس أم على أسعار موسكو .**
ومع كل هذه المشاكل المحتملة فإنه على أصحاب رأس المال الاجنبي المغامر ان ينظروا في الاستثمارات على أسس تجارية .
إن قرار الاستثمار سوف يركز على حسابات معدل العائد الداخلى نقىض مكاسب قصيرة الأجل في مكان آخر .
ومن أجل تخفيض المخاطر الى أدنى حد يغلب ان تتم الاستثمارات في دوائر الأعمال الموجهة نحو التصدير حيث يوفر العائد بالعمله الصعبة جانباً من الحماية .

إن بلدان أوروبا الشرقية تدرك بصورة عملية أن التزامها بالديمقراطية والليبرالية سوف تحرك رأس المال الخاص فيما وراء البحار أسرع مما تحركه أية امتيازات ضريبية أو غيرها تمنح لرأس المال الخاص الاجنبى .

الإصلاحات في دول أوروبا الشرقية

بولندا :

تتقدم بولندا الطريق في عملية الإصلاح الاقتصادي من جراء حاجتها الملحة الى الحد من التضخم الجامح وحتى الان والاقتصاد البولندي يستجيب الى اجراء برنامج التثبيت وتخفيض التضخم ورغم تحرير الاسعار فان اجراء التغيرات الهيكلية الضرورية لخلق سوق اقتصادي مازالت تعتبر جسيمة . وركزت الخطوات الاولى التي اتخذتها السلطات على اخضاع التضخم للسيطرة وقد يبدو انه من المتناقضات ان يتم في ذات الوقت تحرير الاسعار . ويمكن تبين الحكمة من هذا المدخل في فشل جهود الإصلاح السابقة . ففي السنوات الاخيرة تعرضت بولندا لعدة مراحل من التحرير الجزئي للأسعار ، غير انه تبين انها كانت سببا هاما في تسارع معدلات التضخم ، حيث ان زيادات الاسعار كانت تعالج اما بزيادة الاجور او باتباع سياسات نقدية متسببه .

وقد وقعت المحاولات المبكرة في اخطاء وذلك بتجميد الاسعار ذات الحساسية وبخاصة الاسعار الزراعية والتي كانت سببا في احداث اوجه نقص شديدة في المواد الغذائية الرئيسية حيث تاكلت الحوافز التي كانت تمنح للمزارعين .

وكان الفرق في هذه المرة ان عددا كبيرا من الاسعار قد تم تحريره بما في ذلك اسعار السلع الاستهلاكية ذات الحساسية السياسية وكذلك المدخلات الزراعية والصناعات ، اكثر من ذلك اهمية فقد قيدت الحكومة زيادة الاجور وجمدت سعر الصرف .

ويتقييد زيادة الاجور استجابة لسعر الصرف فان الزيادات السعريّة الناشئة عن التحرير نشأ عنها تضخم قدر بحوالى ٦٠ ٪ في الشهر الاول وهو مايعنى ان الاجور الحقيقية قد انخفضت ، وفي هذه المرة فان الزيادات في الاجور لم تكن مجرد الخطوة الاولى في دورة تضخمية جديدة .

ان الهبوط الشديد في الدخول الحقيقية قد جاء بفيض من المعروض السلمي في المحلات التجارية ، هذا على نقيض اوجه وطول الطوابير في المراحل المبكرة ، وفي الشهرين الاولين من السنة هبط حجم مبيعات التجزئة بنسبة ٢٤ ٪ وبخاصة الاستقطاعات الكبيرة في منتجات الصناعات الخفيفة والمواد الغذائية .

وهذا الفائض في المعروض انما يشير الى عمق الركود الذى تطور على مدى الاشهر القليلة لتالية ، مما جعل مركز المشروعات اكثر صعوبة وذلك بتضييق الحكومة للائتمان وانتهاج سياسة مالية متشددة .

ولم يكن الهدف لتقييد الطلب فحسب بل استعادة الثقة في العملة . ويصور البرنامج المعروض النقدى على انه سيظل دون تغيير بالاسعار الثابتة غير انه سوف يحدث تخفيض في الحيازات من العملة الاجنبية . وفى سنة ١٩٨٩ كانت العملة الاجنبية تمثل ٦٠ ٪ الى ٧٠ ٪ من المعروض النقدى بالمعنى الواسع غير انه وبصفة اساسية ، بسبب اسعارة الفائدة الحقيقية السالبة ، وخشية تخفيض اخر العملة كانت حيازة (الزولتى) غير جذابة للغاية .

ولو ان الحكومة البولندية قد اعترفت منذ البداية بأن تحقيق اهداف الاصلاح سوف يستغرق وقتا طويلا ، فقد كان التنفيذ أبطأ حتى مما قدر له اصلا ، ونتيجة لذلك فان النظام الاقتصادى الحاضر ، ولو ان جوانبه الهامة قد تناولها التغيير ، الا انه مازيل بعيدا عن الصورة التى رسمها الاصلاح . وقد قيدت البيئة الخارجية عملية التحرير الاقتصادى وذلك في ضوء ازدياد عبء خدمة الدين الخارجى وصعوبة تحقيق فائض تجارى مع بلدان العملات القابلة للتحويل ، وهكذا مازالت التدخلات الادارية الحكومية قائمة على نطاق واسع نتيجة استمرار التشويهات السعوية واستمرار النقص في النقد الاجنبى .

يضاف الى ماسبق انه كان من المستهدف دائما استبعاد مشروعات معينة وقطاعات معينة كليا او جزئيا من تشريعات الاصلاح الاقتصادى . وهذه الاعتبارات جنبا الى جنب مع الالتزام باهداف سياسية واجتماعية اخرى مثل الحد من زيادات الاسعار والحفاظ على التوظيف الكامل قد نزعت الى الابطاء من الخطى التى كانت السلطات تشعر بانها ملائمة لفض أوجه الرقابة المركزية . وثمة عاملان مؤسسيان قاما بالحد من الاستقلال الذاتى لقطاع المشروعات :

اولا : طلب من مشروعات معينة الانضمام الى رابطات صناعية تخضع لها هذه المشروعات من الناحية الادارية الى جانب بعض امور اخرى .
ثانيا : كانت معظم التجارة تتم في ظل اتفاقيات تجارية ثنائية مع الشركاء فى الكوميكون ، غير ان الكوميكون انتهى نشاطه من الناحية العلمية في يناير سنة

١٩٩١

المجر

وفي المجر يطالب حزب صغار الملاك (وهو حزب صغير) بإعادة الأرض الى من كانوا اصحابها في سنة ١٩٤٧ ويرغم التعقيدات القانونية الرهيبة بطلون بصورة غامضة بإعادة الأرض الزراعية ويزيد من تعقيد عملية التخصيصية حالة عدم اليقين بشأن الغرض المتوخى من التخصيصية فيرى البعض ان التخصيصية فرصة ذهبية متاحة لاعادة تمويل الخزانة الخاوية وبخاصة من النقد الاجنبي في حين يرى آخرون ان اعادة تشكيل الاقتصاد وتجديد الصناعة العتيقة ينبغي ان يكون الهدف الاسمى .
وتعنى التخصيصية في المجر تطبيق مبادئ المنافسة على المستويين المحلي والقومي غير انه يلاحظ ان مجرد تمويل الاحتكارات المحمية الى احتكارات خاصة سوف لايساعد كثيرا .

ان رأس المال الخاص هو ماتفتقر اليه المجر ولذلك على الحكومة ان تختار بين الاسراع في المبيعات الى هؤلاء الذين تتوافر لديهم النقود او امكانية الوصول اليهم وهم عادة الاجانب ووسائل اكثر عدالة للتخصيصية تركز على بيع شرائح صغيرة من الاسهم الى الجمهور ومن الواضح ان اسرع الطرق لتنفيذ برنامج التخصيصية هو بيع المشروعات الى الاثرياء الاجانب .
ان الحفاظ على التوازن بين السرعة والعدالة في تنفيذ برامج التخصيصية تعتبر مسألة حاسمة وذلك في ضوء ان المخاطر السياسية للتخصيصية كبيرة للغاية .

ان السرعة التي تباع بها الاصول التي تملكها الدولة بأقل من قيمتها يعتبر ضعافا لتغيير الهيكل الاجتماعي سواء كان البيع يخلق طبقة متوسطة تملك اسهما او اثناء عدد قليل من رجال المال او انتقاع العمال بإمكانية حصولهم على اسهم بشروط ميسرة .

ولا بد ان تثار الاحتياطات والاعتراضات من جانب هؤلاء الذين سيطرت الشيوعية على تفكيرهم والذين اعتادوا ان يفكروا في ملكية الدولة كما لو كانت ملكيتهم الخاصة هذا الى جانب العمال الذين سوف تقلص التخصيصية من امتيازاتهم .

ومن الامثلة على نجاح التخصيصية في المجر بيع مصنع للصلب كان قد قدر له الافلاس غير انه بعد ستة اشهر من شرائه بدأ يحقق ارباحا وذلك بتنفيذ خط انتاج يوائم الانواق الغربية وهكذا غزت منتجاته الاسواق الغربية .
وابتداء من اول مارس سنة ١٩٩٠ بدأت المجر تحاول السيطرة على عملية التخصيصية وذلك بأن انشأت وكالة للتخصيصية تكون مسؤولة امام البرلمان

بغية مراعاة ان العدالة تكون لها الاولوية على السرعة التي يتم بها التحول
فجميع المبيعات تتم بصورة علنية او على الاقل بموافقة الوكالة .
ويمكن القول بوجه عام ان لكل هدف بحكم الضرورة ثمنه السياسي
والاقتصادي الخاص به ، ويعتبر المشروع من اصعب القضايا واكثرها تعقيدا
واهمية التي تواجه الحكومة وذلك في اطار بيع مشروع ما او تقييم اصوله حيث
لا توجد حلول سهلة وحيث تنشأ لامحالة مخاطرة سياسية بالنسبة للحكومة
بصرف النظر عن الاسلوب المستخدم فالمبالغة في التقييم يستتبعها المخاطرة
بإقصاء المستثمرين المحتملين من القطاع الخاص وبغير التقييم سوف يثور
النقد أن الحكومة فرطت في اصولها ، وهذا الاخير قد يعتبر أكثر خطورة اذا
كان البيع الى اجنبي ، وايضا لانه سوف يفشل الى حد ما في ان يخفض عجز
الموازنة وربما كان افضل اسلوب هو اعداد الجمهور (وخاصة احزاب
المعارضة) لاحتمال البيع بخسارة نتيجة تقييم بخس ، فمحاسب مستقبل
وصريح يمكن ان يهدىء من روع الناقدين من خلال دفاتر المشروع واكثر من
ذلك فانه الى جانب التركيز على المخاطر في المدى الطويل فإنه يمكن إبراز أنه في
الواقع لا توجد خسائر حقيقية بمعنى ان الحكومة ربما كانت قد خفضت بالفعل
اصول المشروع العام بوقت طويل قبل الوصول الى قرار بشأن تحويله الى
القطاع الخاص .

يوجوسلافيا :

يمثل واقع الاقتصاد اليوغسلافي في حلقات الاتصال الرئيسية بين الاقتصاد الكلي وقطاعات البنوك والمشروعات والى ضرورة معالجة هذه الامور في وقت واحد داخل اطار برنامج فعال للاصلاح .
وتتمثل القضايا الرئيسية في :

- مقدار الموارد المالية المطلوبة « في الغالب من خلال الموازنة العامة » لاعادة هيكله البنوك والمشروعات .
- وهذه مشكلة صعبة بصفة خاصة اذا ماأخذ في الاعتبار الحالة السياسية الراهنة في يوغسلافيا .
- وتعتمد فعالية الاصلاح اخر المطاف على احداث تطور كبير في المهارات خلال فترة قصيرة من الزمن .

التكيف المقترح للقطاع المالي :

اعادة الهيكلة والتخصيصية للبنوك والمشروعات ويتضمن البرنامج المكونات الاتية :-

● اطار الاقتصاد الكلي :

- متابعة التنفيذ واحراز تقدم يدعو الى الرضا في ظل برنامج التثبيت وتوفير الحوافز التي يدعمها صندوق النقد الدولي وبخاصة في مجالات التجارة وتحرير الاسعار مع تعزيز أهمية شبكة الامن الاجتماعي .
- القطاع المصرفي انشاء اطار قانوني لتنظيم البنوك واعادة الهيكلة وتطوير النظام المصرفي .
- توفير القدرات الاشتراكية وانشاء معهد مالي ومصرفي .
- قطاع الاعمال ، تطوير استراتيجية شاملة للتخصيصية ووضع الاطار القانوني والمؤسسي لاعادة هيكله المشروع وتحويله الى القطاع الخاص .
- تنفيذ برنامج لتخفيض الخسائر في حوالى مائة مشروع تتكبد خسائر وتمثل حوالى ٦٠ ٪ من خسائر القطاع الصناعى .

التشريعات العمالية :

اقرار التشريعات بغية تشجيع المرونة في هيئة العاملين وتنقل القوى العاملة والنوسع في مشروعات التأمين ضد البطالة .

المحاسبة والمراجعة :

اقرار قوانين تتعلق بالمحاسبة والمراجعة بما فيها اقرار مقاييس تتفق بالكامل مع المعايير الدولية ، هذا بالاضافة الى تعزيز اهمية خدمات المراجعة وتطوير مهنة المحاسبة .

سوق الأوراق المالية :

تطوير الهيكل التنظيمي من خلال نظام للتنظيم الذاتي لأسواق الأوراق المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين ، وصناديق الأرصدة) المتبادلة والاستثمارات تحت إشراف لجنة الأوراق المالية وقد حققت يوغوسلافيا أعلى درجة من التوجه نحو سوق في الاقتصادات الاشتراكية ومع ذلك فإن الأسعار فيها مازالت مشوهة ولو أنها أقل تشوها من بلدان أوروبا الشرقية الأخرى .

ولذلك فإنه إذا نجحت البلدان الأخرى في تحرير أسعارها فإن اقتصادها سوف يصبح قريب الشبه باقتصاد يوغوسلافيا .

ومع ذلك لا يمكن وصف اقتصاد يوغوسلافيا بأنه اقتصاد سوق ، إذ في الواقع تشارك يوغوسلافيا بلدان أوروبا الشرقية في معظم المشاكل التي تقترب عادة بالتخطيط المركزي .

فمازالت المدخرات اليوغوسلافية تستخدم بأحجام كبيرة وبطرق لا تتسم بالكفاءة شأنها في ذلك شأن اقتصادات التخطيط المركزي الأخرى حيث تنتشر العمالة الزائدة على نطاق واسع ويعد عشرين عما من الإصلاحات الاقتصادية فالمشروعات اليوغوسلافية التي تتكبد خسائر تزيد على نظيرتها في بلدان أوروبا الشرقية الأخرى ، هذا ولو أن يوغسلافيا ليست مثقلة بأعباء دين خارجي كبير غير أنها تعلن من عدم استقرار الاقتصاد الكلي ..

وما هو أكثر من ذلك أهمية أن واحدا من أكبر الفروق بين يوغوسلافيا والبلدان الأخرى هي أنها أنشأت نظاما ماليا يتسم باللامركزية الكاملة غير أنه انتهى بكارثة مالية كاملة .

إذ أنه بدلا من أن يكون أداة أفضل لتخصيص الموارد أصبح النظام المالي اليوغوسلافي مشكلة من أعقد المشاكل الاقتصادية للبلاد ..

وتشير تجربة يوغوسلافيا إلى أن جذور المشكلة تتمثل في التخطيط المركزي وفي الأسعار المشوهة ..

وبينما تعاني جميع البنوك اليوغوسلافية من مشاكل مالية يوجد تفاوت ملحوظ داخل النظام المصرفي يتراوح بين تلك البنوك التي تحقق فائضا جوهريا وتلك التي خسرت رأس مالها عدة مرات ..

وعلى مدى عدة سنوات قبل ان تبدأ الاصلاحات ظهر على الاقتصادات الاشتراكية علامات تشير الى اوجه القصور الشديدة وانعدام الكفاءة . وعلى سبيل المثال فقد كانت معدلات النمو متدنية جدا بمقارنتها بارتفاع معدلات الاستثمار والتي كانت تتراوح بين ٣٠ ٪ الى ٤٠ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي ..

وكان من المفترض ان يكون نظام تقنين السلع الضرورية تضحية مؤقتة تقتضيها الظروف غير انه اصبح سمة دائمة للنظام ، هذا بالاضافة الى تدني نوعية السلع المنتجة بما يمكن الحصول عليه من الاسواق العالمية .. وقد تعرفت يوغسلافيا في الستينات وبولندا والمجر في أواخر السبعينات على اوجه الجمود في التخطيط المركزي وانخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية ومن ثم اتخذت هذه البلدان قرارا بالبداية ببرنامج للإصلاحات الهيكلية تستهدف لا مركزية منع القرار في تخصيص الموارد .

وفي مستهل سنوات الاصلاح رغبت حكومات هذه البلدان التحرك بعيدا عن التخطيط المركزي غير انها في ذات الوقت رغبت في الحفاظ على الطبيعة الاشتراكية للاقتصاد ، اى نظام يجمع بين اللا مركزية في ادارة المشروع مع عدم السماح بملكية خاصة غير مقيدة للسلع الرأسمالية . ان ادارة نظام اقتصادي يستند على اللامركزية دون ملكية خاصة لوسائل الانتاج انما يتطلب فصل ملكية المشروع عن ادارته واحتفاظ الحكومة بالملكية نيابة عن المجتمع ، اما الادارة فتحول اما الى العمل او الى اداريين مستقلين ..

وهذا يتطلب أن تكون المشروعات ذات حكم ذاتي على ان تمويلها ذاتيا ويعني الاول لا مركزية الادارة ، والثاني ان المشروعات ينبغي ان تعتمد على اوجه الدعم على ايراداتها الخاصة للتشغيل والنمو ..

ويوجد نوعان رئيسيان من لا مركزية المشروعات تلك التي تدار في المقام الاول من جانب مجالس العمال والآخر تلك التي تدار بواسطة مديريين مستقلين . وفي ظل الادارة الذاتية تحول الحكومة ادارة المشروعات الاشتراكية الى العمال الذين ينتظمون في مجالس العمال ..

وفي ظل هذه المشروعات يكون لمجالس العمال الكلمة النهائية في القرارات المتعلقة بتعيين المديرين وفي تصميم وتنفيذ خطط الاعمال بما في ذلك الاجور وفي تخصيص الارباح والتي يمكن ان تتحول الى اجور او اشكال اخرى للتعويض بالنسبة للعمال ..

وقد قام هذا النظام في يوغسلافيا ومازال قائما في المجر وبولندا وقد ظل قائما لفترة قصيرة في الاتحاد السوفيتي في منتصف السبعينات .

ان الجهود التي تبذلها دول الجماعة الاوروبية لوقف الحرب الاهلية في يوغسلافيا تتحطم امام عناد الزعيم الصربي سيلوفتش وهو كسائر زعماء يوغسلافيا قد تخلى عن الشيوعية وعن الحزب الشيوعي الصربي ونصب نفسه زعيما لحزب جديد اطلق عليه الحزب الاشتراكي .
والاشتراكية التي يدعو اليها هي من نوع الاشتراكية القومية التي نادى بها هتلر في الثلث الاول من هذا القرن والتي ادت في النهاية الى اندلاع الحرب العالمية الثانية .

وقد ظلت الاوضاع في شبه جزيرة البلقان تبدو مقلوبة منذ رحيل الزعيم جوزيف تيتو سنة ١٩٨٠

والثابت ان التعددية الحزبية في يوغسلافيا جاءت على غير ما كانت تأمل ان
انها اسفرت عن قيام احزاب كثيرة اتخذت من التعصب القومى منهاجا من
خلال اثارة النعرات القومية مما اشرفت معه البلاد على حرب اهلية واتجهت
سلوفينيا وكرواتيا خاصة الى الاستقلال الكامل مع تايد كبير من دول اوربية
مجاورة .

القسم الثالث

تقسيم النتائج التي تحققت حتى الان

شهد العام الماضى اتفاقا متناميا فى الرأى والتزاما بين بلدان أوروبا الشرقية لتحويل اقتصاداتها من التخطيط المركزى الى اقتصاد السوق . غير ان التقدم مازال بطيئا وصعبا اعاقه الافتقار الى اطار قانونى ومؤسسى حيث يمكن ان تعمل فيه الاسواق ..

وتواجه هذه البلدان فى ١٩٩١ تحديات اكبر وبخاصة مع انهيار الكوميكون وانتصاف صادراتها الى الاتحاد السوفيتى ..

ويكمن مفتاح النجاح النهائى فى ما اذا كانت الديمقراطيات تستطيع الحفاظ على التأييد الشعبى ومن ثم تستطيع التمسك بسياساتها فى التكيف والبدل هو سنوات من عدم الاستقرار والتقلب الاقتصادى ..

وعلى مدى العام الماضى كان التقدم فى مجالات الاصلاح الاقتصادى لأوروبا الشرقية متفاوتا ومختلطا غير انه يوجد الآن فهم افضل كثيرا لما ينبغى ان تكون عليه اهداف هذا الاصلاح والجدل الدائر حول النموذج الاقتصادى الذى تستهدفه هذه البلدان ..

ويبدو انه قد تم الفصل فيه فجميع البلدان فى المنطقة ملتزمة بتطبيق آليات الاسواق الحرة والابتعاد عن التخطيط المركزى ، هذا ويوجد الآن اتفاق متنام فى الرأى ايضا بأن وسيلة تحقيق ذلك ينبغى ان تكون بأسرع ما يمكن فى حين ضعفت الرغبة فى الاصلاح التدريجى ..

ان برامج الاصلاح فى أوروبا الشرقية بلغت مستويات مختلفة عن التنفيذ اذ تأتي بولندا والمجر فى المقدمة يتبعها مباشرة تشيكوسلوفاكيا اما بلغاريا ورومانيا فمازالتا فى مرحلة محاولة بناء الدعم السياسى ..

ان تباين الحاجات قد اثر على تسلسل سياسات الاصلاح غير ان تصميمات برامج الاصلاح تشترك فى عناصر رئيسية يؤثر عليها الغرب ويدعمها الائتمان الغربى ..

* ثلاث دوائر رئيسية للاصلاح :

اولا :

من ناحية الامة والتوقيت يأتى الاستقرار الاقتصادى وهو ما يتضمن استبعاد اختلالات كبيرة داخلية وخارجية وانضباطا ماليا مقترنا بتكيف فى اسعار الصرف ..

ثاناً :

الأصلاح السعري وهو مكمل للاستقرار الاقتصادي وتشير تجربة بولندا الى ان المدخل السليم هو تحرير الأسعار في ذات الوقت الذي يستعاد فيه التوازن ..

فقد واجهت بولندا سنة ١٩٩٠ اوجه عجز كبيرة داخلية وخارجية وجعلت لاستبعادها الأولية: وذلك من خلال التحرير السريع للأسعار مقترنا بسياسة مالية ونقدية متشددة ..

وكانت النتيجة انطلاق التضخم وانتهيار في الطلب غير انه قد خفضت الاختلالات بما يهيء المسرح لنمو مستقبلي ..
وقد هبطت مستويات المعيشة غير ان هذا التكيف السريع قد يفضل على فترة متقطعة من التكيف يفقد فيها التأييد الشعبي ..

ثالثاً :

وربما كان الأكثر صعوبة ان جزءاً من برامج الاصلاح هو اصلاح الشركات. وفي هذا المجال فان البلدان لن تحرز الا تقدماً ما ضئيلاً ..
ان تخصيصية غالبية مشروعات الدولة تعتبر مسألة حاسمة غير ان قضايا الملكية والكيفية التي ينبغي ان تدار بها الشركات كان لابد من البت فيها في ذات الوقت ..

ويطبيعة الحال يكمن خطر حقيقي بأن الازالة الفورية والدعم للشركات سوف يسفر عن حالات افلاس حتى بالنسبة للشركات الجيدة ومن ثم فان الرغبة في توفير بعض اوجه الدعم في المرحلة الانتقالية يكون امراً مرغوباً فيه وتتطلب التخصيصية الفعلية تحديداً واضحاً لحقوق الملكية واستبعاد الاحتكارات وشبكة توزيع عاملة وشبكة أمن اجتماعي لمعالجة البطالة التي لا محيد عنها ..

وتدرجياً تتعلم البلدان أهمية وضرورة هذه العوامل فان بولندا على سبيل المثال لجأت بشجاعة الى (الضجة الكبرى) بالنسبة للاصلاح السعري وثابرت على اتباع سياسات تقشف ومع ذلك فقد كان تقدمها بطيئاً في اعادة تشكيل شركات القطاع العام حتى الآن ويعزى ذلك الى انها ادركت الحاجة لأن تضع شبكة الامن الاجتماعي في مكانها أولاً ..
* بيئة اقتصادية خارجية غير مواتية :

ونجى عملية الاصلاح في مواجهة بيئة خارجية تعتبر أكثر صعوبة مما كان متوقفاً فقد كان الدليل قاطعاً على ان نهاية الكوميكون سوف تفرض بعض التكاليف على أوروبا الشرقية وذلك نظراً لأن الاتحاد السوفيتي يطالب بأن

يكون سداد ثمن البترول والمنتجات الأخرى التي يصدرها إلى هذه البلدان بالعملة الصعبة وبالأسعار العالمية وقد قدرت هذه التكلفة بحوالي ٥ مليارات دولار سنوياً ومع ذلك فإن الذي لم يكن متوقفاً هو انهيار الطلب السوفيتي على منتجات بلدان أوروبا الشرقية ، فقد هبطت الصادرات إلى الاتحاد السوفيتي بما لا يقل عن ٥٠ ٪ من حجمها منذ بداية ١٩٩١ وفي بعض الحالات اختفت تماماً ..

وهبط الناتج في بولندا بمقدار ٧ ٪ في الربع الأول ويعزى الجزء الأكبر من هذا الهبوط إلى انهيار الصادرات إلى الاتحاد السوفيتي ، فقد تأثر بذلك مائة مشروع ١٠٠ ألف عامل أما بلغاريا فقد لحق بها ضرر أكبر وقد قدر أن ٨٠ ٪ من صادراتها كان يوجه إلى الاتحاد السوفيتي ..

وتطرح المجر نفسها بصورة مقبولة نسبياً للتغير كما يبين ذلك النمو في صادراتها إلى الغرب في السنة الماضية والسبب في ذلك هو أن نوع المنتجات المجرية مع ارتفاع مستوى جودتها جعل من الممكن توجيهها بسهولة نسبياً إلى الأسواق الغربية وسوف تجد تشيكوسلوفاكيا أنه من الصعب بعض الشيء أن تجد أسواقاً لصادراتها ولكن بما أن تجارتها موزعة بالتساوي تقريباً عبر المنطقة فإنها لا تعتمد اعتماداً مبالغاً فيه على الاتحاد السوفيتي ...

إن هبوط الطلب المحلي في جميع هذه البلدان إنما يخفض الواردات ومن ثم فإن المراكز التجارية سوف لا تزداد سوءاً بدرجة كبيرة ..

النتائج التي تحققت حتى الآن :

وحتى الآن فإن الأثر الرئيسي للإصلاح هو هبوط حاد في الناتج ولو أن حجم هذا الهبوط قد يكون قد بولغ فيه في ضوء محاسبة واقعية وتجميع بيانات أفضل من ذي قبل ..

إن بولندا التي طبقت برنامجاً راديكالياً في ١٩٩٠ عانت من هبوط في الناتج قدر بحوالي ١٢ ٪ غير أنه من المتوقع أن يحدث انتعاش في ١٩٩١ ..

وقد بدأت تشيكوسلوفاكيا متأخرة ومن ثم فإن الهبوط الكبير في الناتج من المتوقع أن يحدث هذا العام ومن المقرر مستقبلياً أن يرتفع معدل التضخم من أقل من ١٠ ٪ إلى حوالي ٥٠ ٪ ولو أنه سوف يهبط بعد ذلك ..

ويعتبر هبوط الناتج في المجر أقل حدة غير أنه استمر وقتاً أطول ..

وتعاني كل من بلغاريا ورومانيا من انهيار في الاقتصاد المحلي وفي تجارة الكوميون على سواء ..

وتواجه الحكومات صعوبات جمة تنشأ داخلياً من تنفيذ الإصلاحات ..

إن أحكام الضوابط المالية والانتقال في الأسعار النسبية وإجراءات الاستقرار والتكيفات في أسعار الصرف تأتي كل منها بالمشاكل الخاصة بها ..

وقد تسارع التضخم في جميع البلدان التي حررت الأسعار وسوف يستمر في الصعود الى مستويات عالية اذ مازالت توجد اسعار لم تحرر بعد ومع فرض الرقابة على الاجور فان معنى ذلك هيوط الاجور الحقيقية .. وبالنسبة للتمويل الخارجى فان تدفق الموارد الصافية (تدفقات الى الداخل جديدة مطروحا مدفوعات الاصل والفائدة) يقلب ان تكون سالبة .. وسوف يتعين على بولندا حتى بعد تخفيض دينها الخارجى القيام بتحويلات صافية الى الخارج تقدر بحوالى ٢ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى كل سنة في حين ان البنك الدولى يقدر ان المجر سيبلغ تدفقاتها الى الخارج من ٢ ٪ - ٤ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى كل سنة اذا ظل مستوى الدين الخارجى كما هو مخطط له .

وعبء الدين الخارجى بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا ورومانيا يعتبر معتدلا ولى مقدورهما ان يحظيا بتدفقات من رأس المال الصاالى الى الداخل .. ان الاستثمار الاجنبى المباشر يقلب ان يكون مصدرا للمدخرات الخارجية في كل بلدان اوروبا الشرقية غير انه يتعين خلق بيئة مؤسسية واقتصادية وقانونية مواتية ..

الدعم الشعبى : مفتاح النجاح :

تضخم متسارع ومستويات معيشية هابطة وانخفاض في الناتج القومى وواجه نقص مستمرة تعتبر امورا لا مناص منها في فترة الانتقال ، غير انه يخشى انها سوف تتمخض في نهاية المطاف الى فقدان التأييد الشعبى في العملية ..

وحتى الآن والسجل يعتبر جيدا ولكن كلما طال الوقت كى يظهر بعض التقدم زادت المخاطرة بالتراخى في تنفيذ السياسات .. ان لمدخل « الضجة الكبرى » ميزتين :

اولا :

من المحتمل ان يكون الجمهور اكثر حساسية لطول فترة عملية التكيف من مقدار الالم الذى ينطوى عليه هذا التكيف

ثانيا :

٦٥ ان تكيفا تدريجيا سوف ياتى بمزيد من الالم في النهاية على اية حال حيث ان تشوهات مكلفة ستتظل لفترة اطول ..

ان التجربة مع مكافحة التضخم في امريكا اللاتينية شاهد على ذلك حيث اجبرت الضغوط الشعبية الحكومات على الارتداد عن سياستها في التكيف ..

ولم تتضح المصادقية في الحكومة ولكن القلب الذى ينشأ عن ذلك يلحق ضررا بالغا بالقطاع الخاص ..

وللمحافظ على قوة الدفع والتأييد الشعبي في السنة الثانية من
الاصلاح ، فان بدايات الانتعاش ربما تكون قد اوشكت على الظهور ..
ان انتعاشا قويا سوف يعتمد على التخصيصية والتي تتحرك سريعا
بدرجة كافية بما يعد بانتعاش كبير في القطاع الخاص ..
ان المجال بالنسبة لنمو اقتصادى سريع يعتبر ضخما واسعا على مدى
السنوات القليلة شريطة ان ينظر الى عملية الاصلاح نظرة شاملة
كاملة ..
والملاحظون توافقون الى ان يروا رومانيا وقبل كل شيء الاتحاد
السوفيتى لا يتوقفان عن مسيرة الاصلاح الاقتصادى ..

الفصل السادس

حول مستقبل النظام الدولي

د . علي الدين هلال

عندما حذر رولان دوما وزير الخارجية الفرنسي الولايات المتحدة (١٩٩١/٩/٢) من « نزعة الهيمنة » بعد انهيار الدولة المركزية في الاتحاد السوفيتي ، وبروز القوة الامريكية دون قوة منالئة لها ، وأن كونها قوة عظمى يعنى أن لديها حقوقا وعليها واجبات كان يعبر عن مخاوف شعوب وتيارات عديدة في اوروبا والعالم ككل من مال التوازن الدولى بعد التغييرات المتلاحقة التي شهدها العالم في الاتحاد السوفيتي ودول شرق اوروبا والتي اعادت تشكيل التوازنات الدولية والاقليمية والكيفية التي ستمارس بها الولايات المتحدة دورها العالمى الجديد .

غريب أمر هذا القرن العشرين الذى يوشك أن يطوى صفحاته ، فمع سنواته الاخيرة يبدو التاريخ وقد تسارعت خطاه وحركته ، ويبدو أن هناك قوى عاتية تعيد توزيع مصادر القوة والنفوذ وأننا سنكون إزاء نظام عالمى جديد مع بداية القرن الحادى والعشرين ومطلع الالف الثالثة من التاريخ الميلادى .

فماذا يترك لنا هذا القرن للبشرية ؟

لقد بدأ هذا القرن بحروب وتمخضت قادت الى الصرب العالمية الاولى ، وتوسطته حرب عالمية ثانية كان من شأن كل منها اعادة رسم خريطة النفوذ والتأثير في العالم .

وهاهو ينتهى بحرب اخرى اقليمية من حيث مجالها الجغرافى ، ولكنها عالمية من حيث الاطراف المشاركة فيها والمصالح المرتبطة بها . وسوف يكون من شأنها احداث تغيرات هامة تتعدى باليقين المنطقة التى حدثت فيها .

لقد شهد هذا القرن في ريعه الاول قيام الثورة البلشفية ، وشهد منتصفه اتساع نفوذ الدولة السوفيتية عبر شرق اورويا ، وها هو ينتهى بتغيرات عميقة في هذه المجتمعات فاذا كانت اللبينية بمقولاتها السياسية والتنظيمية هى اسهام الثورة البلشفية في بداية القرن ، فان مايقوم به جورباتشوف في نهايته هو نقيض ذلك . واذا كان القرن العشرون بدأ بتفكك اوصال الامبراطورية النمساوية المجرية والامبراطورية العثمانية باسم حركة القوميات فها هو ينتهى بانبعث قومى في الاتحاد السوفيتى وشرق اورويا .

وهناك بالطبع أكثر من طريقة او منهج لفهم ما يحدث في العالم ، وهناك أكثر من وجهة نظر في تصنيف التطورات الراهنة وتحليلها .

فهناك من يركز على عملية تدويل العالم وازدياد الطابع العالمى للمشاكل ، ذلك ان قضايا مثل تلوث البيئة لا يمكن مواجهتها الا في اطار عالمى ، وهناك من يشير الى الثورة السياسية المتمثلة في مزيد من التطور نحو الديمقراطية وحقوق الانسان ، وهناك من يقترح ان الحلقة الحاكمة في التطور المعاصر والقوة الدافعة له هى الثورة التكنولوجية .

ايا كان الامر فانه من الضروري الاشارة الى عدد من الضوابط المنهجية التى اعتقد انه من المفيد تذكرها في هذا المجال .

فعلينا اولاً ، ادراك ان التطور التاريخى لا يعرف الاندفاعات العشوائية او الانقطاعات المفاجئة ، وان لكل شىء مقدماته واصوله وجذوره .

وعلينا ثانياً ، ادراك اننا ازاء تطور لم يكتمل بعد واننا احياناً لانرى سوى قمة جبال الجليد الطافية واننا نعيش وسط هذا التحول الهائل ومن ثم فان افكارنا تتأثر بالاحداث الجارية والتطورات المتلاحقة وان سرعة التطور لاتسمح للباحث برقاهية التفكير الهادىء او البعيد عن جلبة الاحداث .

وعلينا ثالثاً ، التواضع في احكامنا واجتهادنا فهذه التطورات مازالت تتلاحق ، وتتسارع ، ومازالت تداعياتها على الاوضاع الدولية تتشكل وتتبلور ، في هذا

السباق يكون من غير العلمي اطلاق احكام نهائيه ، وذلك بسبب طابع السيولة الذي يميز العلاقات الدولية المعاصرة .

وعلى رابعا ، تجاوز الانطباعات السريعة التي تخلفها سرعة التطورات بحيث نسبر اغوارها في اطار تاريخي اوسع ، ونتدبر اثارها على منطقتنا وبلادنا وشعبونا ، وان نتذكر ان اثار التغيرات الكبرى في التاريخ الانساني لاتسير دوما في اتجاه خطي واحد ومحدد بل ان هذه التغيرات تطرح عادة مجموعة متباينة من التداعيات التي تسير في اكثر من اتجاه ، ومؤدى ذلك ان هذه التغيرات لها اثار سلبية واخرى ايجابية وكلاهما يتعايش ويتزامن مع بعضه البعض ، والتوازن او العلاقة بين الاثار الايجابية وتلك السلبية تحكمها امور متعددة ، كما انها تتغير من مدى زمني الى اخر فالاثار المترتبة على حدث ما في الاجل القصير هي ليست بالضرورة تلك التي توجد في الاجل المتوسط او البعيد .

فماذا حدث على قمة النظام الدولي والذي اسفر الى ذلك السوفاق الراهن والى ما يسمى بمرحلة مابعد الحرب الباردة ؟

لقد ادت مرحلة الحرب الباردة بين الدولتين العظميين الى ارهاق متبادل لهما تمثل في تحمل اعباء عسكرية - استراتيجية على المستوى الكوني ، والى الدخول في سباق للتسلح لنهاية له . ادى ذلك الى اختناقات حادة في الاتحاد السوفيتي والى ازدياد في عجز الميزان التجاري الامريكي بالطبع لايمكن المساواة بين الدولتين في هذا المقام فقدرة الاقتصاد الامريكي اكبر لذلك جاءت المبادرة منذ منتصف الثمانينات من جانب الاتحاد السوفيتي عندما طرح ميخائيل جورياتشوف عناصر التفكير السياسي الجديد الذي يقوم على مقوله « وحدة العالم » . ترتب على ذلك اربع نتائج : اولا : ان الاعتماد المتبادل هو القانون الاساسي للعلاقات الدولية ، ثانيا : ان التناقص بين الرأسمالية والاشتراكية لم يعد هو التناقص الرئيسي في النظام الدولي وانما توارى لصالح التناقص الاعم وهو المتعلق باستمرار البشرية ، ثالثا : نزع الصفة الايدولوجية عن العلاقات الدولية . رابعا : ان المبدأ الذي يحكم حل النزاعات الدولية هو توازن المصالح وليس توازن القوى .

وهكذا اتجهت العلاقات بين الدولتين العملاقين الى التغير على نحو حاسم بفعل المبادرات السوفيتية - وبشكل يبدو فيه الاتحاد السوفيتي اكثر لهما وحرصا على هذا التقارب من الولايات المتحدة مما يشير الى ان للولايات المتحدة اليد العليا في هذه العلاقة ، وهذا يعطيها قدرة اكبر على ممارسة التأثير والنفوذ في العالم ، الملاحظة الاساسية اذن هي ان عملية اعادة تشكيل العلاقات بين الدولتين الكبيرتين تتم في اطار تبذوف الولايات المتحدة في موقف المستفيد والرابع ، ويبدو ان اعادة تشكيل التوازن الدولي تتم بشكل اكثر استجابة للمتطلبات الامريكية ، وانه لا يوجد قيد او مراجعة جادة للنفوذ السياسي الامريكي من جانب اية قوة اخرى في العالم .

وفي اطار التحولات الكبيرة التي تتم في الاتحاد السوفيتي واوروپا الشرقية ،
والتي اسفرت عن تفكك اوصال حلف وارسو وتضاؤل تهديدات الامن في اوروپا
واختفاء الخطر السوفيتي في هذا الاطار تعددت اجتهادات الفكر الاستراتيجي
الامريكي .

ويمكن التمييز في هذا المجال بين مدرستين اساسيتين .

أ - المدرسة الاولى : تمثل استمرارا وتكيفا جزئيا مع التحولات الدولية وتنطلق
اغلب افكارها من توقع استمرار التنافس بين القوتين العظميين في التسعينات ومن
ابرز الافكار التي ظهرت في هذا السياق مفهوم السلام العنيف ويقصد به ان انتهاء
الحرب الباردة لايعني نهاية التنافس العسكري بين الدول بل يؤدي ذلك الى زيادة
عدم الاستقرار وتصاعد العنف في مناطق محددة ويترتب على ذلك ان القوات
الامريكية يجب ان تكون جاهزة للعمل بكفاءة تخدم الاستقرار في كل جزء من العالم
ويشير هذا الرأي ايضا الى استمرار عدم الاستقرار السياسي في العالم الثالث ،
كسبب لاستمرار الحفاظ على حجم القوات الامريكية ومستوى تسليحها .

يرتبط بذلك تصور بارز في الفكر الاستراتيجي الامريكي يشير الى القضايا غير
العسكرية مثل : بقع الزيت التي تلوث المياه الدولية وتجارة المخدرات والارهاب
ويترتب على ذلك اعداد القوات المسلحة الامريكية للقيام بمهام جديدة تتفق مع
المنامح الدولي الجديد وتتضمن القيام بعمليات عسكرية صغيرة وسريعة . ولكن
يبقى ان جوهر المدرسة الاولى هو التصور العسكري للامن والحفاظ على التفوق
العسكري الامريكي .

ب : المدرسة الثانية : تنبئ الى ضرورة اعادة النظر في المسلمات التي انطلقت منها
الاستراتيجية الامريكية وضرورة اعادة صياغة التحالف الغربي على اسس
جديدة ، خاصة بعد تغير طبيعة النظم السياسية الحاكمة في اوروپا الشرقية ،
والوحدة الالمانية ، والتوحد الاوروبي الذي سيأخذ اشكالا سياسية في السنوات
القادمة والاستعداد لخوض صراع السنوات الاخيرة من القرن العشرين ، وهو
صراع جوهره تكنولوجيا اقتصادي اكثر منه سياسي عسكري ، وفي هذا الصراع
سوف تتغير المواقع وتختلف الادوار والتحالفات وانه على الولايات المتحدة ان
تعيد النظر في علاقاتها وتحالفاتها على هذا الاساس من ثم فان العدو التقليدي ،
وهو الاتحاد السوفيتي قد يتغير موقفه في المرحلة القادمة ، وقد يصبح مصدر
التهديد الاساسي هو اليابان وربما الصين ، وهكذا فان هذه المدرسة تدعو الى
المراجعة الجذرية للافكار والمفاهيم الاستراتيجية الامريكية التي سادت في فترة
مابعد الحرب العالمية الثانية .

على ضوء هذا التطور ما هو شكل النظام العالمي الجديد ؟

هناك رأي يقول بهيمنة القطب الواحد ويرى اصحاب هذا الرأي ان العالم يتجه
نحو سيادة قطب واحد - polar - mono الذي يتمحور حول الولايات المتحدة .

يستند انصار هذا الرأي الى عدة حجج منها التغييرات المتتالية في الاتحاد السوفيتي وشرق اوروبا ، والتي تتضمن انتصارا سياسيا ومعنويا للولايات المتحدة والنموذج الاجتماعي الاقتصادي الذي تمثله يترتب على ذلك ان النظام الدولي سوف يشهد مزيدا من الدور الأمريكي المنفرد ، وأمريكا تستطيع ان تمارس نفوذاً دون عنصر موازن . يؤكد ذلك ان التسويات الاقليمية التي تحققت حتى الان هي تلك التي كان على الاتحاد السوفيتي ان يغير فيها من موقفه ، مثلما حدث في افغانستان ، انجولا ، نيكارجوا ، اما تلك التي كان على الولايات المتحدة ان تغير فيها من موقفها او ان تضغط على حلفائها فانها لم تشهد تقدما ملحوظا ، كما هو الوضع في الصراع العربي - الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية كما ان التدخل الأمريكي في بنما يبين حرية الحركة التي تمتلكها الولايات المتحدة .

وهناك من يوسع حدود الرأي السابق فهو لا يشير الى هيمنة او دور امريكي متميز ، وانما الى ظهور تكتل غربي رأسمالي قوامه الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية واليابان ، وان هذا التجمع هو القوة الضاربة تكنولوجيا واقتصاديا واستراتيجيا .

على انه ترد مجموعة من التحفظات على هذين الرأيين فالرأي الاول لا يأخذ في الحسبان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الولايات المتحدة ، التي تأخذ شكل المديونية وعجز الميزان التجاري ، علاوة على المشاكل الاجتماعية الداخلية فالدين الأمريكي بلغ عام ١٩٩٠ ٣ تريليون دولار ، وانخفضت حصة الناتج القومي الاجمالي الأمريكي الى العالمي الى الثلث ، ويتنبأ بعض الاقتصاديين بان الولايات المتحدة التي اضعفها عقدان من الركود ستصبح ثالث قوة اقتصادية بعد اوروبا واليابان بحلول عام ٢٠٠٠ وسوف يتفوق كلاهما على امريكا من حيث الناتج القومي الاجمالي ، وحجم الاستثمارات في الخارج وحجم الصادرات .

وكلا الرأيين يغفل احتمالات تطور العلاقات بين الولايات المتحدة من ناحية والجماعة الأوروبية واليابان من ناحية اخرى ، وهو امر يحتمل بدائل عدة : فنحن لانعرف شكل ونواتج انفتاح الجماعة الأوروبية على دول شرق اوروبا . كما ان شكل العلاقات اليابانية - الأمريكية محل لاجتهادات مختلفة - وهناك من يدعو في الولايات المتحدة الى اتباع سياسة أكثر تشددا وحزما مع اليابان ، ومن يفكر في اليابان باعتبارها عدو المستقبل ، بعد ان سقط العدو التقليدي المتمثل في الشيوعية والاتحاد السوفيتي .

رأي اخر يقول بالتمايز في النظام الدولي ، وينطلق اصحاب هذا الرأي من التمييز بين مستويين في تحليل النظام الدولي .

الاول المستوى الاستراتيجي العسكري

الثاني المستوى الاقتصادي النقدي .

ويرى انصاره ان الاتجاه الذى تبلور فى الثمانيات والذى ابرز اهمية التميز بين هذين المستويين سوف يستمر فى التوسعات .

يرى اصحاب هذا الراى انه على المستوى الاستراتيجى العسكرى فان الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة سوف يستمران فى الاحتفاظ بموقع متميز بحكم تفوقهما العسكرى فاليابان والجماعة الاوروبية لا ينتظران تحولاً الى قوة عسكرية منافسة للقوة الامريكية او السوفيتية كما لا ينتظران يؤدى انخفاض اهمية حلفى وارسوا والاطلنطى او تخفيض الوجود العسكرى للدولتين العظميين فى اوروبا الى تغيير طبيعة النظام الدولى ويترتب على ذلك ان القطبية الثنائية سوف تتجه الى الاستمرار على هذا المستوى وان تغيرت الاوضاع النسبية لكل قوة .

اما على المستوى الاقتصادى ، المالى ، فان العالم سوف يشهد تعددية للاقطاب تحتل فيها اليابان والمانيا الغربية موقعا متميزا ، ويثور السؤال حول نوع العلاقات الاقتصادية بين التكتلات الاقتصادية الراسمالية ، ومدى بروز صراع اقتصادى فى صورة سياسات حمائية جمركية ، مبعث هذا التساؤل هو استمرار التغير فى موازين القوى الاقتصادية بين اطراف التحالف الغربى ، وعدم مراعاة توازن المصالح بينهما ، مع استمرار الخلل التجارى والمالى الامريكى ، وانضمام الوحدة الاقتصادية الاوروبية والامانية وتواصل صعود العملاق اليابانى .

ويرى البعض ان عالما متعدد الاقطاب يمكن ان يكون اكثر سلامة من عالم القطبين وسيكون اكثر قدرة على تخفيض التوتر ، وتشجيع الوساطة وحل الصراعات بما يعطيه من فرص للدول الاخرى فى اقامة التحالفات .

يرد على هذا الراى انتقادات : فهو يفترض استمرار الانفصال بين القدرة العسكرية لدولة ما ، والاساس الاقتصادى لها ، واذا كان ذلك صحيحا فى حالتى اليابان والمانيا الغربية فى ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فانه كان وضعاً استثنائيا بكل المعايير ولا ينبغى افتراض استمراره ، ففى حالة هاتين الدولتين اللتين هزمتا فى الحرب فرضت عليهما شروط وقيود تتعلق بالقدرة العسكرية ومع المتغيرات التى تحدث فى العالم وحالة السيولة الدولية التى يراها - فانه من المحتمل ان تطور هذه الدول قدرات عسكرية ذات شان ، والانفاق العسكرى اليابانى يشير الى ذلك بوضوح ، من ناحية اخرى فان افتراض قدرة الاتحاد السوفيتى على الاستمرار فى الحفاظ على وضعه العسكرى المتميز هو ايضا محل نظر . وبالنسبة الى ضوء ازمته الاقتصادية ومشاكله الداخلية .

راى ثالث يؤكد على سمة السيولة الدولية ، يرى اصحاب هذا الراى انه من المبكر للغاية تصور شكل النظام الدولى ، وذلك بالنظر الى حجم التغيرات التى تحدث فى العالم وسرعتها وتلاحقها ، وانه من الأرجح ان العالم سيمر فى حالة سيولة - وربما فوضى - دولية لفترة . ينطلق هذا الراى من ان القاعد التى تحدد اسس النظام الدولى ، وتحكم حركة القوى الفاعلة فيه فى طور تغير وتحول ، ويفرض هذا الوضع على كل الدول ضرورة اعادة النظر فى اهدافها واولوياتها بقصد التكيف

مع الوضع الجديد . ويهدف بلورة القواعد الجديدة المرتبطة بذلك . ويرى اصحاب هذا الرأي ان تلك القواعد لاتظهر بين يوم وليلة . وان كل الاطراف لن تكون قادرة على التكيف بنفس الدرجة ولا بنفس السرعة ، وان ذلك سوف يتسبب في حالة من الغموض والاضطراب وعدم الاتفاق على قواعد الممارسة في الوضع الدولي الجديد .

يترتب على ذلك ان عقد التسعينات لن يمثل فترة زمنية متجانسة ، وبالنسبة لتطور النظام الدولي عموما ، خاصة وان قوى التغيير واليات ستظل على الارجح حتى منتصف هذا العقد في حالة تشكل وتبلور ، ولن تتبلور اشارها الا في النصف الثاني من هذا العقد ، وربما في السنوات الاولى من القرن القادم . (الوحدة الالمانية ومشروع اوربوا ١٩٩٢ - التكامل الامريكى الكندى - التحولات في الاتحاد السوفييتى - ثورة شرق اوربوا ، التجمع الاقتصادى الباسيفيكي - الثورة التكنولوجية المعاصرة)

وكل من هذه الراء يحمل قدرا من الصحة ، مايهما في المقام الاول هو تاثير هذه التطورات على العالم الثالث عموما والمنطقة العربية تخصيصا .

تشير اغلب الكتابات الى ان هذا التأثير سلبى في المقام الاول ، ويتمثل ذلك في نوعين من التطورات ، الاول : يتصل باحتمالات تهميش العالم الثالث ، وما يترتب على ذلك من تراجع اولوياته ، ويتعلق الثانى بضيق نطاق الحركة والمناورة بالنسبة لهذه الدول .

اما بالنسبة للقضية الاولى : وهى التهميش - فانها تنبع من اعتبارات بعضها سياسى استراتيجى وبعضها الاخر اقتصادى ، من الناحية السياسية . فان اهتمام الدول المتقدمة ببعضها البعض يزداد - والاعتماد المتبادل فيما بينها يتعمق ، وانشغال اوربوا الغربية بدول اوربوا الشرقية سوف يقلل من اهتمامها بالعالم الثالث كذلك فانه من الارجح ان يزداد اهتمام الاطراف الدولية المختلفة بامورها الداخلية ، الاتحاد السوفييتى بسبب التحولات الكبرى التى تجرى فيه ، الولايات المتحدة لمواجهة العجز في ميزانها التجارى ، ومواجهة التحدى اليابانى ، والجماعة الاوروبية بسبب القضايا المترتبة على التعامل فيما بينها بعبارة اخرى فان المراكز النسبية للمجتمعات الاقتصادية الدولية سوف تنصرف الى بناء ذاتها ، في نطاقها الجغرافى السياسى ، الامر الذى يقود الى اضعاف الصلة القائمة مع العالم الثالث ، وعدم ابداء اهتمام كبير بالوفاء بالحاجات المؤسسية والمالية والتكنولوجية الضرورية للتعامل الاقتصادى مع دول وذلك لصالح استيعاب المناطق الهامشية في النطاق الجغرافى لهذه التجمعات ذاتها اضعف الى ذلك ان انتهاء الحرب الباردة سوف يغير من الاهمية الاستراتيجية لبعض البلاد والمناطق التى استمدت اهميتها من اعتبارات هذه الحرب . من الناحية الاقتصادية يبدو

العالم الثالث وكأنه يغرق في ديونه عاما بعد عام ، مما يعنى تزايد مشكلاته ، اضعف الى ذلك ان الثورة التكنولوجية المعاصرة في مجال احوال المواد سوف تؤثر على اهمية كثير من المواد الخام التي تصدرها هذه الدول .

ومؤدى ذلك ان اسس القوة الاقتصادية للدول النامية سوف تتعرض لتغيير جذرى بسبب التغير الصناعى والتكنولوجى وهو ما سوف يفرض على هذه الدول اعادة هيكلة مؤسساتها العلمية والتكنولوجية بما يواكب التطور التكنولوجى في العالم ، كما يفرض عليها تطوير قدرات التعامل مع اليات الاقتصاد العالمى والشركات دولية النشاط .

التاثير الثانى لهذه التطورات على دول العالم الثالث يتعلق بتقليص دائرة المناورة وحرية الحركة التي كانت تتمتع بها فمن الخبرة التاريخية يتبين ان هذه الدائرة تزداد في ظروف الاستقطاب والحرب الباردة وتنقلص في ظروف الانفراج والوفاق ، وسوف يعقب ذلك من الازمة التي تمر بها دول العالم الثالث وحركة عدم الانحياز ، والتي تبلورت منذ حدوث الوفاق الاول بين الدولتين العظميين في بداية السبعينات والذي يفرض على هذه الحركة اعادة النظر في منطلقاتها الاساسية .

وهناك خطر ان خفض التسليح الحادث بين الشرق والغرب لا يرافقه تطور مماثل في دول العالم الثالث ، ويزداد هذا الخطر اذا ما وجدت بعض كميات السلاح ، التي تم تخفيضها في اوروبا ، طريقها الى بعض دول العالم الثالث اضعف الى ذلك ان تخفف الاتحاد السوفييتى من التزاماته العسكرية تجاه دول العالم الثالث يضعف الدول الحليفة للولايات المتحدة في مركز اقوى .

على ان خطر التهميش اذا صح بالنسبة لمناطق اخرى من العالم الثالث فسانه لا ينطبق على المنطقة العربية بحكم امتلاكها لأكبر مخزون عالمى من النفط ، ويحكم موقعها الاستراتيجى على طرق الملاحة البحرية في منطقة حساسة من العالم ، ويحكم امكاناتها المالية والاقتصادية اضعف الى ذلك ان حاجة الغرب المتزايدة الى النفط ستكون ضمنا لاستمرار علاقة وثيقة مع المنطقة .

ان هذا التحليل السابق لحركة النظام الدولى واعادة التوازن بين قواه الفاعلة يطرح على الفكر السياسى والاستراتيجى ثلاث اشكاليات رئيسية هي :

الاشكالية الاولى تتمثل في العلاقة بين المتطلبات العالمية للامن ومقايضة الدولة والسيادة فمع ازدياد ترابط العالم وتداخل مشاكله التي لاتعرف حدودا سياسية مثل التلوث البيئى او المخدرات . ومع التقدم التكنولوجى الذى يسمح لعدد محدود من الدول بالهيمنة على الاقتصاد الخارجى والمحيطات على نحو يهدد سيادة بقية دول العالم مع هذا وذاك اثرت معضلة كيفية التوفيق بين مقتضيات سيادة الدولة باعتبارها تجسيدا لمفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها وبين متطلبات مواجهة المشاكل العالمية بتنظيمات وسلطات عالمية تتخطى حدود الدول القائمة قد يأخذ ذلك شكل الامم المتحدة او غيرها .

وهناك من يتخوف من هذا التطور باعتبار ان هذه السلطة العالمية تعكس نفوذ الولايات المتحدة وانها ستكون تعزيراً لسلطة الاقوياء تجاه الضعفاء ، وهذا تخوف مشروع ولكن يرد عليه ان مبدأ الشرعية والسلطة العالمية واحد لا يتجزأ وانهما يمكن ان يكونا ضماناً للضعفاء تجاه الاقوياء .

ويعنى ذلك ان امن الدولة ذات السيادة ينظر اليه في سياق اكبر ، لم يعد الامر قدرة الدولة المنفردة على الزام الدول الاخرى بالانحياز او بقبول متطلباتها الامنية بناء على توازن القوى السائد ، والمفهوم الجديد يقوم على ان امن كل دولة يتحقق بقدر ما يتوافق مع التطلعات المشروعة للدول الاخرى في الامن ومع المتطلبات العالمية للامن ، ويعبر محمد سيد احمد عن ذلك في مقال بجريدة الامرام بتاريخ ١١/٨/١٩٩٠ بقوله ، ان الامن الجماعي سيكون اساس امن كل دولة على حده ويصبح مفهوم امن الدولة نسبياً وداخل اطار امني اوسع تماماً كما ان مفهوم سيادة الدولة اصبح هو الاخر ينطوي على قدر من النسبية لطرحه داخل سلطة ومؤسسات كونية اوسع .

الاشكالية الثانية تتعلق بالتناقض الكامل في الفكر الغربي الراهن بين التساكد على الديمقراطية وجوهرها التعددية وبين القول بالانتصار النهائي للنظام الرأسمالي وهو ما عبر عنه فوكيوا ما بتعبير نهاية التاريخ .

وعندما استخدم هيجل هذا التعبير كان يشير الى ان حركة التاريخ تتضمن بالضرورة صراعاً بين اكثر من طرف وانه عندما ينتهي هذا الصراع فان التاريخ يصل الى نهايته ، وهنا يكمن جوهر المشكلة كيف تقول بالتعددية والتي تعنى ان احداً لا يملك الحقيقة النهائية او المطلقة وبين القول بنهاية التاريخ .

الاشكالية الثالثة ، تتعلق بالنتائج المترتبة على حالة السيولة الدولية والانتقال من شكل مستقر للتوازن الدولي الى شكل جديد لم تتبلور ملامحه بعد ففي هذه المرحلة تغيب قواعد التعامل المتعارف عليها في الوقت الذي لا تكون قد ظهرت فيه قواعد جديدة وهو ما يؤدي الى خلق مصادر ويؤثر للتوتر . فعلى سبيل المثال ، ان احد مبادئ النظام الدولي الجديد هو ممارسة الصراع بدون عنف ، وان تتم تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، ولكن يثور السؤال ماذا اذا اتبعت دولة ما اسلوب العنف ؟ وماذا يحدث اذا لجأت احدى القوى الى استخدام القوة العسكرية ؟

على ضوء ما تقدم جاءت ازمة الخليج بمثابة اول تحد كبير يواجه النظام الدولي في مرحلة اعادة التشكل واول اختبار له .

وانتشرت الازمة ثلاث قضايا هامة :

القضية الاولى هي : العلاقة بين النظام الدولي والنظم الاقليمية والى اى حد يمتلك النظام الاقليمي حرية الحركة متجاوزاً الضوابط والقيم الخاصة بالنظام الدولي .

لقد حاول العراق بغزوه للكويت ان يضع النظام الاقليمي العربي في مواجهة النظام الدولي لكن عدم وقوف كل وحدات النظام العربي مع هذه الخطوة اضافة الى التضامن المتزايد على قمة النظام الدولي الذي نتج عن التعاون الامريكى السوفيتى ادى الى تماسك النظام الدولي وقوته وقدرته على ردع اى خروج او تمرد فى اى نظام اقليمى .

القضية الثانية : هى حدود العلاقة بين الدولة التى تتطلع للقيام بدور اقليمى والدولة المهيمنة فى النظام العالمى ، وسوف يظل مادار من تفاعلات واتصالات بين العراق والولايات المتحدة فى الشهور الثمانية الاولى من عام ١٩٩٠ مجالا لجهد الباحثين والمحللين لمدد طويلة قادمة .

القضية الثالثة ، هى دور الجنوب فى تشكيل النظام الدولي الجديد ، لقد بدأ لفترة وكان الدول التى تحتل قمة النظام الدولي تقوم بحل مشاكلها على مستوى الشمال - الشمال دون ان تربط ذلك بقضايا الجنوب ومشاكله وبدا لفترة وكان اعادة ترتيب التوازن العالمى سوف تؤدى الى مزيد من الاهمال للجنوب وقضاياها فى هذا السياق تاتى ازمة الخليج لتبرز خطورة الصراعات الاقليمية على التوازن الدولي ككل ، ولعلها تقود فى المستقبل الى ادراك اعظم للمشكلات الاقليمية ، والى فهم سليم لجذورها وعواقب انفجارها .

وبعد

ان الكتابات العربية عن النظام الدولي الجديد تكشف عن شعور عميق بالتحفظ وربما التخوف من هذه التطورات ومن تأثيرها على المنطقة العربية . فهى تعنى من ناحية دورا اكبر للولايات المتحدة التى اتخذت موقفا منحازا فى الصراع العربى الاسرائيلى ضد المطالب المشروعة للعرب ، ومن ناحية ثانية فان هذه التطورات الدولية اضعفت من دور الاتحاد السوفيتى ووزنه ، بل وفتحت ابواب الهجرة اليهودية السوفيتية الى اسرائيل ومن ناحية ثالثة كان التخوف من ان هذه التحولات تضمن تكريسا لمزايا الاقوياء والمتقدمين فى النظام الدولي ازاء حقوق الجسعاء والمظلومين .

فى هذا السياق انفجرت ازمة الخليج واوجدت معها حقائق جديدة سوف تعيش معنا لمدد قادمة وتقول ان الاوضاع العالمية الجديدة والمتحولة تتضمن مرحلة انتقال هائلة بما يرافق مراحل الانتقال من غموض وذلك يفرض علينا ادراك خصائص هذه المرحلة وحدودها من ناحية وما تقدمه من تحديات وفرص من ناحية اخرى . ومثل هذه المراحل تضع الجميع امام امتحان صعب جوهره قدرتها على التكيف مع الظروف الجديدة .

والقدرة على التكيف لاتعنى التنازل عن المبادئ والاهداف ولكن تعنى اعادة

ترتيب الاولويات في ضوء سياق جديد وتتضمن التعايش الخلاق مع اطار عالمي لا يمكن احد الفكك منه او الاعتزال عنه .

وتقول ان الانفجار الذي حدث في الثاني من اغسطس هو محصلة لعجز النظام العربي ككل والقصور عن التكيف مع الاوضاع المتغيرة
ان نقد الغير سهل ويسير ولكن الاصعب هو ان نواجه الذات وان نمارس الجهاد الاكبر .

يقولون ان مشكلة اى مجتمع ليست في عدم وجود الافكار الجديدة والصائبة ولكن في هيمنة الافكار القديمة وفي عدم القدرة على التخلص من الافكار الخاطئة ، ويبدو ان للبشر قدرة هائلة على رفض المعلومات التى تتناقض مع افكارهم وانحيائاتهم المسبقة .

سبب ذلك هو هيمنة الانحيازات المسبقة على العقل الانسانى والتى تمنعه من رؤية الحقائق الوليدة وهى تنمو وتكبر ، ومن استخلاص النتائج الضرورية لها ويزداد ذلك عندما يطول امد هذه الرواسب والافكار فتترقى الى مستوى المسلمات .

واحدى علامات الحيوية الاجتماعية والفكرية هى القدرة على المراجعة ، وعلى اعادة النظر ، وعلى التصحيح عندما تتطلب الامور ذلك ، والمجتمع الناهض هو ذلك الذى يستطيع التكيف مع الجديد والذى لديه الامكانية على استيعاب افضل ما لدى الغير اما المجتمعات التى تقنع بما لديها فانها تعيش على هامش الحضارة وفى احسن الاحوال تحيا مستهلكة ومشتريه لنوانجها وليست مشاركة فيها .

تلك ايام صعبة ، وهناك ايام اصعب سوف تواتجها فى المرحلة القادمة علينا فيها ان ننسلح بالحكمة التى تمكننا من رؤية ما هو ابعد من تحت اقدامنا وان نتجاوز الام اللحظة الراهنة . وجراحها حتى نستطيع ان نقلل الاخطار وان نعظم العرض .

تعقيب على محاضرة د . علي الدين هلال

د . احمد يوسف احمد

أبدأ بتوجيه الشكر للاستاذ الجليل الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن على توجيه هذه الدعوة الكريمة لي للتعقيب على محاضرة الاستاذ الدكتور علي الدين هلال وفي الواقع اني لا اجد نفسي مختلفا مع التوجهات الرئيسية للتحليل في هذه المحاضرة القيمة خاصة وان الصديق الدكتور علي الدين هلال قد توخى فيها بحق الطابع العلمي بمعنى انه وان ضمنها وجهة نظر واضحة له في كل جزء من اجزائها الا انه حرص دائما على ان يعرض لبقائي وجهات النظر بامانة وتجرد مما يجعل من هذه المحاضرة بحق اضافة يعتد بها للحوار الدائر حول طبيعة المتغيرات الراهنة في النظام الدولي .

وفي هذا الاطار اود فقط ان اساهم في هذا الحوار من خلال التعقيب على نقطتين وردتا في المحاضرة الاولى خاصة بطبيعة النظام الدولي الجديد اذا جاز التعبير والثانية تتعلق بتأثيراته المحتملة على النظام العربي .

اما بخصوص طبيعة النظام الدولي الجديد اود الاشارة الى انني اجد نفسي اكثر اتفاقا مع الرأي القائل باننا لانشهد نظاما جديدا يقوم على قطب امريكي وحيد وانما على هيمنة تكتل غربي راسمالي يضم بالإضافة اليها الجماعة الاقتصادية الاوروبية واليابان والفارق بين

الرأيين هو ان الاول القائل بواحدية القطب الامريكى يعنى ان الولايات المتحدة الامريكية تقود ضمن ملتقود القوى الراسمالية الكبرى في عالمنا ، وهو امر اعتقد انه حتى لو صح حاليا فلن يكون صحيحا الا على المدى القصير ، وربما كانت ازمة الخليج وتطوراتها التى اشارت الى وجود الولايات المتحدة الامريكية في قلب عملية نلجة لادارة الازمة هي المسئولة عن الراى الاول واعتقد انه من الخطا الحكم على النموذج القيدى للنظام الدولى الجديد من خلال هذه الازمة لان الولايات المتحدة استطاعت من خلال استغلال الواقعة التى قامت عليها الازمة (الغزو العراقى للكويت) - وهى واقعة استهجنها قطاع يعند به من الدول العربية فضلا عن استنكاره دوليا فيما يشبه الاجماع - استطاعت ان تحشد تأييدا عربيا ودوليا على المستويات السياسية والعسكرية والمالية لايتمسور بقدرتها على حشده في ازمة ذات مضمون مختلف ، ومن الواضح ان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن لتستطيع تحمل التكلفة السياسية والمالية للحرب بمفردها لو كانت بسبيل اجهاض القوة العراقية لمجرد انها ترى العراق خطرا على مصالحها في المنطقة (اي دون قيام العراق بغزو الكويت) والمهم هنا اننى لا تصور ان تكون الولايات المتحدة الامريكية قادرة على تحديد مسار تراه هي للتفاعلات في النظام الدولى لاتفق معها فيه القوى القيادية الاخرى داخل النظام .

بل انه يمكن القول بان استقرار التطورات الاقتصادية في عالم اليوم يشير الى احتمال اتجاه القوى الامريكية الى مزيد من التقلص لحساب القوى الصاعدة الجديدة كالجماعة الاقتصادية الاوربية واليابان بما يعنى أننا ربما نقترب تدريجيا من العودة الى نموذج تعدد القوى الذى كان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية في ظل هيمنة النظام الراسمالي اما القوة السوفيتية فمن المؤكد انها ستبعد مؤقتا عن التأثير القيدى حتى مع بقاء القدرة النووية السوفيتية وذلك في اطار الاختيارات السياسية الجديدة للاتحاد السوفيتي فضلا عن مصاعبه الاقتصادية بل ان خروج الاتحاد السوفيتي من عنق الزجاجة لايمنى بالضرورة انه سيعود الى لعب دور القطب المتناوىء من جديد وانما سيكون دوره في الغالب في اطار المنظومة القائمة التى ستشهد بالتاكيد تناقضات ثانوية هنا وهناك نتيجة المنافسة فيما بين اعضائها لكن هذه التناقضات لن تؤدى بالتاكيد الى عودة هامش حرية الحركة الذى كان متاحا امام دول العالم الثالث في ظل نظام القطبية الثنائية .

اما فيما يتعلق بالتأثيرات المحتملة للتطورات الراهنة على النظام العربي فافئني اتفق مع ملءاء بخصوص التكيف العام لهذ التأثيرات من منظور تقييم حرية حركة النظام الاقليمي في ظل هيمنة قطب واحد سواء كان دولة واحدة هي الولايات المتحدة الامريكية او معسكرا راسماليا باسره غير ان ما اود اضافته هنا هو انه لاشك ان النظام العربي يضيف باوضاعة الراهنة مزيدا من الامكانات للتأثيرات غير المواثية من النظام الدولي عليه واعنى بذلك ان اسوأ وضع يمكن ان يواجه به نظام اقليمي تأثيرات النظام الدولي هو وضع الانقسام مع غياب القيادة . لقد عرف النظام العربي الانقسام دائما منذ نشأته لكن الدور القيادي المصري منذ منتصف الخمسينات وحتى نهاية الستينات تقريبا مكنه من دخول معارك ناجحة نجح فيها في تحقيق استقلاله الوطني ومنع اعلاء اختراقه سياسيا من القوى العظمى والكبرى ، غير ان انتشار عناصر القوة بين أكثر من وحدة داخل النظام العربي نتيجة الهزيمة المصرية في حرب ١٩٦٧ والمصاعب الاقتصادية التي تلت ذلك وبروز اقطاب النفط المالمين منذ منتصف السبعينات حرم - اى انتشار عناصر القوة - النظام العربي من القيادة التي تستطيع توجيهه في مسار عام يحظى بتأييد الاغلبية داخله . وفي هذا الاطار جاءت كل استجابات النظام العربي لمتغيرات النظام الدولي قطرية الطابع كان معظمها في البداية سليما بل وواعدا كالانفاضة الفلسطينية والوحدة اليمنية لكن طابعها الجزئي لم يجعلها تعبيراً عن حركة نظام بقدر ماهي تعبير عن حركة وحدات داخله . وفي هذا الاطار ايضا جاءت ازمة الخليج او كارتته كتعبير عن حركة راءا قطر عربي ضرورية للتكيف مع النظام الدولي الجديد فاذا بهاتكسر لمدة غير محسوبة حتى الان قدرة النظام العربي على التعامل الندي مع هذا النظام الدولي . وهنا تكمن ازمة النظام العربي : ان يتمكن من ايجاد الصيغة التي يستطيع ان يتحرك بها كنظام - وليس كوحداث متعثرة . بما يمكنه من ان يواجه بالقصى قدر ممكن من الرشاء عالماً يبدو حتى الان غربيا على كثير من وحدات هذا النظام .

الفصل السابع

**الأبعاد الثقافية
للنظام العالمي الجديد**
الدكتور سعد الدين إبراهيم

سيستمر الحديث طويلا عن (النظام العالمي الجديد) وسيصل هذا الحديث بالأوضاع السياسية والاقتصادية والأمن والعلاقات الدولية بمختلف صورها - ولكن الأبعاد الثقافية مثل هذا التطور ستكون دائما القاعدة الفكرية والأسس القيمي الذي تنبثق عنه كل المفاهيم والممارسات الأخرى . العالم الاجتماعي والفكر العربي القدير الدكتور سعد الدين إبراهيم يقدم في هذا الفصل تصوره لهذه الأبعاد الثقافية والفلسفية التي هي في سبيل الظهور والقبول صراحة أو ضمنا

المحرر

- أ - مقدمة
- ب - الأبعاد الثقافية في النظام العالمي
- ج - النظام القيمي العالمي الجديد
- 1 - مبدأ النسبية الثقافية
- 2 - مبدأ الإطلاقية الانسانية
- 3 - مبدأ التوفيقية
- 4 - مبدأ التكافلية
- 5 - مبدأ عالمية حقوق الانسان
- د - العوامل التي اسهمت في بلورة قيم النظام العالمي الجديد
- 1 - الثورة التكنولوجية الثالثة
- 2 - عدمية ادارة الصراع بالقوة المسلحة
- 3 - انية الاتصالات وحق المعرفة
- 4 - المنظومات الدولية غير الحكومية
- 5 - تقلص دور الدولة القومية
- هـ - خاتمة

١ - مقدمة

من اطراف النكات الكاريكاتورية التي ظهرت بمناسبة ازمة الخليج ، تلك التي تصور جنديين امريكيين في وضع استعداد للقتال بصحراء السعودية ، ويقرأ احدهما التعليمات لزميله ، وتقرأ كالآتي : « في حالة الهجوم عليك فمن الولايات المتحدة ستتشاور مع قادة القوات الفرنسية والبريطانية وغيرها من القوات الحليفة ، وستنسق مع السوفيت ودول الخليج والمصريين والسوريين ، ومع الملك فهد ومع الملكين وخمسين من افراد الاسرة السعودية المقربين ، ومع امير الكويت ، ومع السناتور سام نين (رئيس لجنة الشؤون العسكرية بمجلس الشيوخ) ، ومع الجنرال شوارتسكوف ، وبعد ذلك يمكنك ان ترد على الهجوم بالطريقة التي تراها مناسبة » .

ومع طرافة النكتة في عمق ازمة حادة ، الا انها تجسم كل الامل الواعدة وكل الاحباطات المتوقعة لما اصبح يطلق عليه « النظام العالمي الجديد » . فالواعد في هذا النظام هو انه يستند الى مجموعة من المبادئ والقيم والمعايير التي تضبط سلوك الدول ، بما يجنب الانسانية مخاطر المواجهات المسلحة والحروب ذات الدمار وتلقى اجماعا دوليا في الاستجابة الرادعة لمن يخرق هذه المبادئ والقيم والمعايير . فاي نظام مجتمعي او دولي لكي ينطبق عليه مصطلح « نظام » لابد ان تتوافر فيه هذه الشروط الثلاثة ، شرط قبول المبادئ والمعايير الضابطة للسلوك ، وشروط الجزاء ، وشروط مصداقية وفعالية هذا الجزاء .

ولان النظام العالمي الجديد لايزال في مرحلة التبلور ، ولم تكتمل او تستقر مبادئه وقيمه ومعاييره بعد ، فان ازمة الخليج مثلت اختبارات او تحديا مبكرا له . ومن هنا حرص القواعل الرئيسيون في النظام على مراعاة كل ما يمكن ان يجهض بذوره الجنينية . فقد حرصت الدول الكبرى ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، على الذهاب لمجلس الامن ، وعلى استصدار قرارات يلا استخدام حق الاعتراض (الفيتو) . وبدا وانها وغيرها من اصحاب المصلحة في رعاية النظام العالمي الجديد يحرصون على بناء اجماع عالمي بين الدول ، وعلى اجماع وطني في داخل الراى العلم لكل دولة ، وعلى استنفاد كل البدائل السلمية ، قبل المخاطرة باستخدام القوة المسلحة . وبلمختصر فان ازمة الخليج التي تفجرت بغزو قوات

صدام حسين للكويت ، مثلت اختبارا حاسما معمليا لكل المكونات
الجنينية للنظام العالمي الجديد .

وليس تركيزي في هذه المحاضرة هو على الجوانب السياسية
والاستراتيجية ولا على الأبعاد الاقتصادية للنظام العالمي الجديد .
فهذه أمور سيتعرض لها زملاء آخرون في الأسابيع القادمة على
التوالي . إنما موضوعنا هو الأبعاد الثقافية والإنسانية لهذا
النظام .

وقبل أن ادخل في الموضوع ، فلابد من كلمة ولو موجزة عن
مفهوم « النظام العالمي » . لقد اشرنا بالفعل منذ لحظات الى ان اى
« نظام » لابد أن يستند الى مجموعة من القيم والمبادئ والمعايير
والجزئات . وهذا هو المفهوم السوسيولوجي والقانوني لمصطلح
« النظام » - اى نظام . وقد عرفت البشرية الانظمة القيمية -
المعيارية على مستوى الجماعة والمجتمع منذ بداية الخليقة . بل
انه لا يمكن أن يوجد مجتمع الا بوجود هذه القيم والمعايير
والجزئات ، سواء كانت مكتوبة او غير مكتوبة ، او بعضها
مكتوبا وبعضها غير مكتوب . وبدون هذه القيم والمعايير
والجزئات يظل اى عدد من البشر مهما كان حجمه مجرد « حشد »
لا يرقى لمستوى « الجماعة » او « المجتمع » ، ان هذه أمور تبدو
واضحة او بديهية . ولكن الذى ليس بديهيا ، ومن ثم يحتاج الى
توضيح فهو الجزء الثانى من مصطلح « النظام العالمي » ، اى
« العالمية » . فبأى معنى يصبح اى نظام « نظاما عالميا » ؟
ان « عالمية » اى نظام يمكن أن تعنى اشياء عدة . فهى يمكن أن
تعنى ان كل دول العالم او مجتمعاته قد ارتضت او قبلت مجموعة
معينة من القيم والمبادئ والمعايير الضابطة للسلوك . ويمكن أن
تعنى ان عددا محددا فقط من هذه الدول والمجتمعات ، ولكنه عدد
مؤثر ، هو الذى قبل هذه القيم والمبادئ والمعايير ، وروج لها او
فرضها قسرا على بقية دول ومجتمعات العالم . ويمكن أن يكون
الامر خليطا من هذا وذاك . ولكن المهم - لكى تتوافر صفة
« العالمية » فى النظام - انه فى كل الاحوال تتأثر كل دول
ومجتمعات العالم بالتداعيات المباشرة لهذه القيم والمبادئ
والمعايير الضابطة ، وان بدرجات متفاوتة .

والنظام العالمى ، بهذا المعنى ، هو ظاهرة حديثة نسبيا فى
تاريخ الانسانية الطويل . اذ ان نطاقه الكونى كان لابد ان ينتظر
ملاحاة المسافات الطويلة ، واستكمال الاكتشافات الجغرافية

للأمريكتين وأستراليا ، بدءاً من القرن الخامس عشر . وفقط مع نهاية ذلك القرن أصبح ممكناً الحديث عن بدايات « نظام عالمي » ، على الأقل من الناحية المكانية أو الجغرافية . وفي غضون القرون الخمس التالية ، تراكمت تدريجياً قيم ومبادئ ومعايير ضابطة لهذا النظام . من ذلك ما أرسته معاهدة سلام وستفاليا (١٦٤٨) بعد حرب الثلاثين عاماً بين عدة دول أوروبية ، ومعاهدة فيينا (١٨١٥) بعد حروب العشرين عاماً بين فرنسا الثورة وعدة دول أوروبية ، والتي اعتبرت أشمل معاهدة من نوعها بين دول أوروبا إلى ذلك الحين ، ومبادئ ولسون ، ومعاهدة فرساي ، وإنشاء عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٨ - ١٩٢٠) ، ثم إنشاء الأمم المتحدة وموانئها وموانئها المنظمة المتخصصة المنبثقة عنها منذ عام ١٩٤٥ .

والملاحظ في كل هذه اللبئات البنائية للمنظم العالمي :

أولاً :

أن عدداً محدوداً من الدول الأكبر والأقوى هي التي كانت تأخذ المبادرة وترسي دعائم النظام ، مع حرص طردي على زيادة عدد المدرجين في سياقه رسمياً من الدول الأخرى .

ثانياً : أنه من كل لبنة من اللبئات الهيكلية لهذا النظام ، كان يزداد التصريح في ديباجات المعاهدات والوثائق بالقيم والمبادئ والمعايير العامة المشتركة التي تجمع بين الموقعين عليها .

ثالثاً : أنه بامطراد ملموس كانت هذه القيم والمبادئ والمعايير تتجاوز السياسي إلى الاقتصادي ، ثم إلى الاجتماعي والثقافي والإنساني . حتى أننا في العقود الأخيرة بدأنا نشهد النص الصريح على حقوق اجتماعية واقتصادية للإنسان عموماً ، وعلى حقوق المرأة والأقليات والمعاقين والمسنين والأطفال خصوصاً ، وعلى أمور تتعلق بالبيئة والفضاء الخارجي ، وحتى حقوق الحيوان .

ب - الإبعاد الثقافي في النظام الصليبي

الملاحظة الأخيرة حول تجاوز السياسي إلى الاقتصادي ، ثم إلى الاجتماعي والثقافي والإنساني في المواثيق الدولية ، هو الذي يدخل بنا مباشرة إلى موضوع هذه المحاضرة . فهذا التدرج أو التطور لم يكن مجرد صدفة . أنه في الواقع يجسم تطورا عميقا في مستويات ودرجات « الوعي الإنساني » ، أو بتعبير أدق أنه يواكب التراكم المعرفي حول الفرد والمجتمع ، وحول علاقات القوى الحقيقية في كل مجتمع ، وحول العلاقات بين المجتمعات ، واكتشاف « العموميات » التي توحيدها ، والخصوصيات « التي تنوعها أو تفرقها . وهذه المسيرة المعرفية ، وانعكاساتها على « الوعي الإنساني » ، هي مسيرة طويلة ومازالت مستمرة . وإذا كنا نأخذ الآن بعض تداعيات هذه المسيرة كقضايا مسلم بها ، فلا ينبغي أن ننسى أو نتناسى أن كل محطة فيها (أي المسيرة) كانت نتاج جدليات عنيفة ، أريقَت فيها دماء غزيرة .

ودون أغراق في العودة إلى التاريخ ، يكفي أن نذكر بسرعة أن مفهوم المساواة « بين البشر في الحقوق والواجبات » ، والذي هو أساس « المواطنة » (**Citizenship**) ، لم يستقر حتى في أعرق الديمقراطيات الغربية إلا في بدايات هذا القرن . فبين إعلان العهد العظيم (الماينا كارتا) عام ١٢١٥ الذي أعطى الكنيسة حرياتها وأعطى الاستقرراطية الانجليزية حقوقها المدنية في مواجهة الملك وبين إعطاء المرأة حقوقها السياسية عام ١٩٢٠ مرت سبعة قرون ، شهدت فيها بريطانيا عدة حروب وثورات وانتفاضات دموية داخلية مريرة . واستغرقت مسيرة إقرار حق المساواة بين كل البشر في فرنسا والولايات المتحدة زهاء قرنين من الزمان . بل لعل من يعيد قراءة المساجلات التي سبقت إعلان الاستقلال والدستور الأمريكي في سبعينيات القرن الثامن عشر بمعايير يومنا هذا يتعجب من محاولات تعريف المتحاورين الثوريين في ذلك الوقت لمن هو « الإنسان » حيث رفض بعضهم رفضا قاطعا اعتبار « الهنود الحمر » و « الزنوج السود » بشرا مكتملي الإنسانية بينما ذهب أكثرهم تقدمية وراдикаلية إلى اعتبار عضواتين الجماعتين بمثابة « نصف إنسان » ، ومن ثم له نصف حقوق المواطنة فقط وكان لابد للولايات المتحدة أن تخوض حربا أهلية دموية مروعة بعد الاستقلال بحوالى مائة عام (١٨٦٤ -

(١٩٦٨) لكى تلتفى « العبودية » ، وتضفى صفة « الانسان الكامل » على الزنوج السود من ابنائها . ثم يعد ذلك بمائة عام ثانية اى فى ستينات هذا القرن العشرين ، كان لابد للولايات المتحدة ان تخوض معارك اخرى طاحنه لتقر « الحقوق المدنية » الكاملة وفى كل الولايات للزنوج السود .

هذا شأن مسيرة احقاق مبدأ واحد وهو مبدأ « المساواة » فى داخل اعرق الديمقراطيات اى فى نفس المجتمع الواحد ؛ ناهيك عن مسيرة الاعتراف بهذا الحق لابناء المجتمعات الاخرى المستعمرة بواسطة الدول الديمقراطية « المستعمرة » - فيما يسمى الان « العالم الثالث » او « الجنوب » . ولاننا نحن هنا فى مصر جزء من هذه المسيرة فلا داعى للأسهاب فيها .

ما نريد ان نخلص اليه لموضوع محاضرتنا ، هو اولا ، ان مجرد الاعتراف بحقوق مدنية وسياسية وانسانية للبشر انطوى على مسيرة طويلة ، اكتنفتها صراعات عنيفة . اما تحويل هذه الحقوق الى ممارسات ، فما زالت مسيرته اطول واشق ، وما زالت معاركة تحارب يوميا فى كل مكان . ولكن الذى لا يمكن نكرانه هو ان هذه المسيرة رغم طولها ومشاقها وانتكاساتها هى ذات اتجاه واحد لا تخطئه العين . فرقتها تزداد يوما بعد يوم ، ونوعيتها تتعمق جيلا بعد جيل ، وثانيا ، هو ان كل محطة رئيسية فى هذه المسيرة قد سبقها مخاض فكرى ومغزى هائل ، تجسم بداية فى وعى الطلائع والرواد من المفكرين ، ثم اتسع هذا الوعى ليشمل قطاعات اوسع من المواطنين ، قبل ان ينتقل الى السياسيين وصناع القرار قبولاً او اذعانا .

ولا اجد ضرورة فى هذا الجمع النابى ان ادلل على صحة هذه المقولة تاريخيا - اى بداية التراكم المعرفى وتجسده فى وعى المفكرين والمثقفين ، ثم اتساع دائرته الى قطاعات اخرى ، الى ان اصبح حقيقة سياسية - اجتماعية ظاهرة . فكلنا يعرف ، مثلا كيف ان افكار روسو ومونتسكيو وفولتير كانت هى الارهاصات الحقيقية للثورة الفرنسية . وكلنا يعرف كيف ان حركة التنوير المصرية التى بدأت بالطهطاوى كانت هى الارهاصات الحقيقية للانتفاضات المصرية من ثورة عرابى الى ثورة ١٩١٩ ، او كيف كان النقد الاجتماعى الفكرى فى الاربعينيات هو الارهاض الحقيقى لثورة ١٩٥٢ .

ومن نافلة القول ان التراكم المعرفى وتحوله الى وعى عند الطلائع والرواد من المفكرين والمثقفين ، ما كان له ان ينتشر الى قطاعات اوسع فى المجتمع ، ومن ثم يتحول الى فعل اجتماعى ذى تداعيات سياسية ظاهرة ، الا بتوافر شروط

الكفاية الاخرى ، ومنها تبلور تكوينات اجتماعية - اقتصادية تتقبل هذا الفكر ، وتجد فيه تعبيراً عن تطلعاتها ومصالحها . فالحالمون بالطوباويات او المبشرون بمثاليات عالم جديد وشجاع ، لم ينقطعوا منذ افلاطون . ولكن الاحلام والطوباويات والمثاليات تظل كامنة او محدودة الشبوع الى ان تتبلور تكوينات اجتماعية - واقتصادية تتبناها ، وتدفع بها الى سطح الواقع السياسى الوطنى او الاقليمى او العالمى . وهذه التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية المستقلة عن الدولة او الحكومة هى ما يسمى الان فى ادبيات العلوم الاجتماعية باسم « المجتمع المدنى » .

ومن هنا انتقل الى تبلور البنية الفكرية - الثقافية التى مهدت لظهور النظام العالمى الجديد الذى يتشكل امام اعيُننا فى تسعينيات القرن العشرين وفى هذا الصدد يمكن التميز بين مجموعة القيم والمعايير - « عبر - الثقافية » (cross - cultural) او « عبر - القومية » (transnational) من ناحية ، والعوامل التى اسهمت فى انضاجها من ناحية ثانية ، والاليات التى ساعدت على انتشارها وذيوعها من ناحية ثالثة .

ج - النظام القيمي المالى الجديد

نبدأ بمنظومة القيم . فكما ان هناك نظاما قيميا لكل مجتمع (value system) ، يحدد الغايات والاهداف المرغوبة اجتماعية ؛ وكما ان هناك نظاما معياريا (normative - system) ينبثق من نظام القيم ويحدد لافراد المجتمع ، كتابة او عرفا ، الوسائل وقواعد السلوك المقبولة لتحقيق الغايات والاهداف المرغوبة ، كذلك الامر في النظام العالمى . وكما ان هناك درجات متفاوتة من الالتزام بالقيم والمعايير في المجتمع الواحد ، فهناك ايضا درجات متفاوتة من الالتزام بهذه القيم والمعايير العالمية . وليس المهم الان الخوض في مسألة تفاوت درجات الالتزام مجتمعيا او عالميا . المهم ان هذه القيم والمعايير تصبح بمثابة « المرجعية العامة » التى يحتكم الناس اليها ، او يحاولون الاقتراب منها .

ومن القيم التى اصبحت جزءا من المرجعية العالمية يمكن ان نذكر ما يأتى :
١ - قبول مبدأ النسبية الثقافية (cultural relativism) ويعنى هذا ان كل ثقافة قد نشأت وتطورت لأشباع الحاجات المعنوية والمادية لآبناء مجتمعها . ومن ثم لا توجد « ثقافة » افضل من ثقافة اخرى وان كان يمكن بالطبع الحديث عن ثقافات اكثر تعقيدا وتركيبا من ثقافات اخرى ، او تصنيف هذه الثقافات طبقا لغلبة العناصر المادية فيها على العناصر الروحية ، وما الى ذلك . ولكن في كل الاحوال اصبحت هناك نزعة قوية في الابتعاد عن الاحكام التفضيلية في تقويم الثقافات ، وهى النزعة التى كانت غالبا تخفى وراءها اتجاهات عنصرية . وقبول مبدأ النسبية الثقافية يترجم عن نفسه في مظاهر عديدة في العقود الاخيرة - ومنها احترام المنظمات الدولية الرسمية وغير الحكومية في ممارساتها لمفردات الثقافات غير الغربية ، وذلك في محاولة واضحة للحد من سطوة الثقافات الغربية التى هيمنت على النظام العالمى الى منتصف القرن العشرين . ويدخل في ذلك اعتماد لغات ومراعاة اذواق ثقافات العالم الثالث - مثل العربية والصينية والاسبانية . وقد اصبح قبول مبدأ النسبية الثقافية الان جزءا من مبدأ اكثر عموميا وهو قبول « التعددية » ، في كل مناحى الحياة ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وكما قبل مبدأ التعددية الثقافية على المستوى العالمى ، فان قبوله يتكرس الان على المستوى

المجتمعى في تلك البلدان التى انكرته أو حاولت طمسه بطرق تعسفية . ويدخل في ذلك الاعتراف بالأقليات القومية والعرقية واللغوية والدينية في داخل نفس الدولة ، وبحق كل منها في تنمية ثقافته الخاصة دون أن يترتب على ذلك فقدان أى من حقوقها المدنية والسياسية ، أى ضمان الحق في « التنوع مع المساواة والاندماج » (**different but equal and integrated**) ، وذلك تمييزاً لهذا المبدأ عن مبدأ الفصل القومى أو العنصرى (**apartheid**) وشعاره « المساواة مع الانفصال » (**equal but seprate**) والذى ينتهى في الممارسة عادة الى الانفصال مع التمييز والتفرقة ، أى « الانفصال مع عدم المساواة » (**seperate and unequal**) .

٢ - قبول مبدأ الإطلاقية الانسانية (**human universalism**) وللول وهلة يبدو هذا المبدأ كما لو كان نقيضاً لمبدأ النسبية الثقافية . ولكن واقع الامر انه « بمثابة الوجه الآخر للعملة » فهو يعنى انه رغم التنوع والاختلاف الثقافى والقومى ، إلا أن هناك رقعة واسعة ، وتزداد اتساعاً تلتقى فيها كل الثقافات والقوميات من حيث الاهداف ، مثل اهداف البقاء (**survival**) والنماء (**development**) والحرية (**liberty**) . وهذه الاهداف الثلاثة معا أصبحت تمثل المضمون الحقيقى « للتقدم » (**progress**) . والجديد في هذا الامر هو الادراك المتزايد ان هذا التقدم لم يعد « معادلة صفرية » (**zero - sum equation**) ، كما ساد الادراك - والممارسة بين الدول الى وقت قريب جداً - بمعنى ان تقدم مجتمع (أ) ينطوى على تأخر (ب) او (ج) ، او ان تقدم مجموعة متحالفة او متجاورة من الدول يكون على حساب مجموعة أخرى من الدول ، وهكذا . وكما سنرى بعد قليل ، كان الوعي بالاعطال الجسيمة التى تهدد كل الدول والمجتمعات عاملاً حاسماً في قبول هذا المبدأ . وتراوحت هذه الاعطال من امكانيات الهلاك النووى الى امكانيات تدمير البيئة ، مسروراً باخطار المخدرات والامراض الجديدة والارهاب والجوع . فمن طبيعة هذه الاعطال انها عابرة للثقافات والقوميات ، ولا يمكن مواجهتها بفعالية في نطاق الدولة القومية الواحدة فهى تخترق الحدود وتكسر قيود « السيادة الوطنية » بمعناها التقليدى المعروف .

٣ - قبول مبدأ التوفيقية (Reconciliation)

مع قبول مبدأى النسبية الثقافية والأطلاقية الانسانية ، كان لابد ان تنمو تدريجيا قيمة او مبدأ ثالث وهو « التوفيقية » ، (Reconciliationsim) التى تنطوى على رفض اى ادعاء باحتكار « الحق » او « الحقيقة » للذات الفردية او الجماعية وانكار ذلك على افراد اخرين او جماعات اخرى . وقبول التوفيقية معناه الاعتراف « بالآخر » وبامكانية ان له بعض « الحق » اوانه يمتلك بعض « الحقيقة » وقبول هذا المبدأ يعنى سقوط « الواحدية » فى الامور الانسانية والمجتمعية والدولية ، ويعنى التوقف عن اعادة « الآخر » جسديا او فكريا ، ويعنى التهيؤ للتفاعل او التفاوض مع « الآخر » من اجل الوصول الى المشترك او المتبادل سواء كان « حقا » او « حقيقة » اى التوفيقية بين « الانا » والآخر . وهذه عملية سيروية مستمرة ولا تعنى دائما المساواة الحسابية الميكانيكى بين « الانا » و« الآخر » فى كل علاقة او تعامل ، ولكنها تعنى الانصاف فى التعامل (fair play) بين الاطراف المتفاعلة او المتعاملة . ومن قبول مبدأ التوفيقية تتفرع ممارسات عديدة ، يجرى الترويج لها فى السنوات الاخيرة ، بحيث توشك ان تصبح جزءا من نظام معيارى عالمي . من ذلك مثلا احلا مبدأ المفاوضات بدلا من المواجهات (Negotiation instead of confrontation) وتوازن المصالح بدلا من توازن المخاوف (Balance of interests not balance) والتوازن بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة و« التوازن بين الدولة والمجتمع المدني » وما الى ذلك من توفيقيات جديدة لا حصر لها تحل كل يوم محل الاستقطابيات التقليدية المطلقة فى الفكر والقيم والمعايير والممارسات .

٤ - قبول مبدأ التكافلية (Mutual Solidarity)

من القيم الجديدة فى النظام العالمى الذى ينبثق فى المرحلة الراهنة هو قبول مبدأ التكافلية بين الاقوياء والضعفاء ، بين الاغنياء والفقراء ، بين المحظوظين والمثقلين . ولان هذا المبدأ قد بدأ ليوليه بشكل مقتن ، يتجاوز ممارسات البر والاحسان ، فى عديد من المجتمعات منذ القرن التاسع عشر ، اصبح قبله بين المجتمعات امرا ممكنا فى القرن العشرين . فلم يعد مبهتساغا مثلا ان يترك مجتمع بأكمله يتعرض لمجاعة كاملة ، او يواجه بمفرده كوارث طبيعية هائلة مثل الزلازل والبراكين والفيضانات . لقد اصبح قبول مبدأ التكافلية هو قبول لمسئولية اخلاقية بين فواعل النظام الدولى . وهو الامر الذى تجلى فى مسارعة الولايات المتحدة والدول الغربية مثلا لتقديم المساعدة الفورية للاتحاد السوفيتى عند وقوع حادث مفاعل « تشيرنوبيل » وزلازل ارمنيا منذ عدة سنوات . او مسارعة الشرق والغرب لتقديم المساعدة لايران الخمينية عند وقوع زلزال دهم ، رغم كل تجليات العداء الايديولوجى والسياسى معها . او مسارعة العديد من الدول والهيئات الخاصة لتقديم الغذاء للمناطق الافريقية التى نكبت بالجفاف ثم

المجاعة منذ عدة سنوات . ولكن الى جانب الشعور بالمسؤولية الاخلاقية ، هناك ايضا شعور متنام يانه في عالم مترابط متداخل فين ترك المشكلات من هذا العالم مهما قربت تتفاقم او تتفجر يمكن ان تكون له عواقب وخيمة على اماكن اخرى من هذا العالم مهما قربت او بعدت المسافات . اى ان ميدا التكاليف في النظام العالمى يستند الى دعامة اخرى غير الدعامة الاخلاقية ، وهى دعامة « المصلحة الذاتية الرقائبة المستنيرة » اذا جاز التعبير وانطلاقا من الدعامتين معا ، تظهر مثلا الدعوة الى الغاء او تخفيف الدين الخارجى للبلدان الاكثر فقرا ، ناهيك عن برامج المساعدات الانمائى المتزايدة لهذه البلدان .

٥ - قبول مبدأ عالمية حقوق الانسان (Universalization of Human Rights)

المبدأ الخامس في النسق القيمي للنظام العالمى الجديد ، هو تزايد القبول العالم لاحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية لا كمجرد شأن وطنى داخل ، ولكن كشأن عالمى ، يتجاوز حدود السيادة بمعناها الضيق ، فلم تعد « الدولة » او اى نظام حاكم مطلق اليد في التعامل مع مواطنيه ، واصبحت هناك رقابة شعبية ورسمية عالمية في هذا الصدد - ممثلة في لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، واهم منها منظمة العفو الدولية ، ولجان الرقابة الاقليمية - مثل رقابة افريقيا (Africa Watch) ورقابة الشرق الاوسط (M . E . Watch) ورقابة امريكا اللاتينية (L . A . Watch) واستحدثت الجماعة الاوروبية محكمة اقليمية فوق قومية لحقوق الانسان ، تتيج للمواطن ان يقاضى دولته اذا انتهكت حقوقه ولم يتمكن من التقاضى امام المحاكم الوطنية في هذه الدولة . كما شهد هذا المبدأ في عالمية حقوق الانسان توسعا افقيا مستمرا في النص على حقوق خاصة للجماعات التى تعرضت لظلم او افعال تاريخي طويل - مثل المرأة ، والاقليات ، والمسنين ، والمعاقين ، والبدو الرحل ، وسكان المناطق النائية ، وذلك تعويضا لهذه الجماعات عما يسمى « بالحرمان البنيوى / Strucral deprivation) الذى يعيد انتاج نفسه بسبب عوامل لا دخل للأفراد فيها ، مهما كانت قدراتهم واستعداداتهم الطبيعية . ويشهد نفس المبدأ توسعا راسيا في نوعية هذه الحقوق ، حيث لم تعد مقصورة على تلك التى وردت في الاعلام العالمى لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ . ، والتى انصبحت على الحقوق المدنية والسياسية ، وانما تجاوزت ذلك الى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية - مثل التعليم والعمل والصحة والسكن والحصول على اجر عادل ، وحق المعرفة . ورغم ان اول الوثائق العالمية لحقوق الانسان تعود الى اكثر من اربعين سنة مضت ، الا ان الجديد في السنوات الاخيرة هو تزايد الاهتمام - ان لم يكن الاصرار - على احترامها كشرط للقبول في بعض التنظيمات الاقليمية ، او كشرط للحصول على المساعدات التنموية او على شروط افضل للمبادلات التجارية . وصحيح ان هذه القضية تستخدم احيانا لاعتبارات سياسية لا تخلو من انتهازية ولكن حتى مجرد استخدامها كورقة للضغط او الاحراج السياسى بين الدول يشهد بتزايد اهمية هذه القيمة في النظام الدولى الجديد . وربما يكون احترام هذا المبدأ ، حقوق الانسان ، المتسع افقيا والمتعمق راسيا هو المؤشر الجامع المركب لكل منظومة القيم في النظام العالمى الجديد . فما دامت هذه الحقوق بمفهومها الواسع تشمل حق التعبير والتنظيم والمشاركة ، وحق الحياة والتعليم والتنظيم والمشاركة وحق الحياة والتعليم والصحة والعمل والسكن والاجر العادل ، وحق المعرفة ، والحق في بيئة نظيفة فان ضمان هذه الحقوق واحترامها يصبح في حد ذاته مؤشرا للتنمية والديمقراطية والعادلة - اى يصبح مؤشرا للتقدم الانسانى .

ولذلك نجد في اول تقرير سنوى يصدر عن برنامج الامم المتحدة للتنمية (UNDP) منذ شهور قليلة هذا العام (١٩٩٠) خروجاً عن المألوف في قياس التنمية والتقدم . ويقدم التقرير مجموعة جديدة من المفردات التأشيرية التى تمثل في مجموعها ما يسميه التقرير « المؤشر » المركب لنوعية الحياة (Quality of life index) وتشمل مفردات هذا المؤشر المركب مفردات عن فرصة الحياة عند الولادة ، ومعدلات التعليم وخاصة للمرأة ، ومعدل نصيب الفرد من استهلاك الماء والكهرباء وفرصته في الحصول على عمل وعلى مسكن ، ومعدل التلوث ، ومعدل احترام الحقوق المدنية والسياسية ، ونصيب الفرد من الكتب والمصحف ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية ، وبالطبع لا يهمل هذا المؤشر المركب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحل الاجمالى . ولكنه ينزع عن هذا الاخير قدسيته المعتادة فهو ، اولاً ، يكشف بجلاء ووضوح ان ارتفاع متوسط الدخل الفردى في اى مجتمع لا يعنى بالضرورة ارتفاعاً مماثلاً على المفردات الاخرى لمؤشر « نوعية الحياة » وهو ، ثانياً ، يكشف بجلاء ووضوح مماثلين ان عدالة توزيع الدخل (مقاسة بمعامل ارتباط جينى) هى الاكثر مصاحبة لمعظم المفردات الاخرى لمؤشر نوعية الحياة .

صحيح ان التقرير لم يتمكن من الحصول على كل البيانات الموثوقة حول كل مفردات هذا المؤشر لكل البلدان . ولكن سابقة هذه الممارسة العلمية بواسطة واحدة من اهم المنظمات الدولية وتوقيتها مع انبثاق نظام عالمى جديد عام ١٩٩٠ هى تكريس لمنظومة القيم الجديدة التى تتناولها في هذه المحاضرة .

٥. الغوامل التي اسهمت في بلورة قيم النظام العالمى الجديد

لا توجد قيمة او مبدأ من المبادئ الخمسة المذكورة اعلاه في منظومة القيم العالمية الجديدة تعد وليدة اليوم او الامس القريب . فمعظمها متواتر بين اصحاب الافكار المثالية والمبشرين بعالم افضل منذ عقود ، او حتى قرون مضت . ولكن الجديد في الامر هو انتشار هذه القيم من الدوائر النخبوية الطليعية المحدودة الى دوائر وقطاعات اوسع على نطاق العالم كله . وجاء انفجار ١٩٨٩ بسقوط الانظمة الشمولية في شرق اوربا عاملاً اضافياً اسرع بانتشار هذه القيم . كما جاء انفجار ١٩٩٠ في منطقة الخليج ليمثل تحدياً واختباراً لهذه القيم . ولكن المتأمل لكل مبدأ من المبادئ الخمسة لا يدرك انها ليست وليدة تجربة قطر واحد او حتى مجموعة محدودة من الاقطار او نظام اجتماعى - اقتصادى بعينه مثل النظام الرأسمالى او النظام الاشتراكى او النظام المختلط . ان هذه المنظومة القيمية هي في الواقع نتاج تجارب عديدة في الشرق والغرب والشمال والجنوب ، سواء كانت هذه التجارب متزامنة او متتالية .

بعض هذه المبادئ رفعت شعارها الثورة الانجليزية منذ ثمانمائة عام ، وبعضها رفعت الثورة الفرنسية منذ مائتى عام ، وبعضها رفعت الثورة البلشفية منذ سبعين عاماً ، وبعضها رفعت ثورات التحرير في العالم الثالث منذ اربعين عاماً ، وبعضها رفعت ثورة الطلاب في فرنسا والولايات المتحدة منذ عشرين عاماً .

وبعض هذه المبادئ جاء نتيجة اخفاقات النظام الرأسمالى ، والتي وصلت الى اقصاها اثناء الكساد اعظم في ثلاثينيات هذا القرن . وبعضها جاء نتيجة اخفاقات النظام الاشتراكى او الماركسى ، والتي وصلت الى اقصاها في سبعينيات وثمانينات هذا القرن . حتى الانظمة الفاشية التي نشأت في فترة ما بين الحربين ، تمردا على كل من الرأسمالية الليبرالية والاشتراكية - الماركسية ، اسهمت ولو من خلال التعليم السلبي (negative learning) في ظهور هذه المبادئ .

لقد بشر ايمانويل كانت بحلم السلام الابدى للانسانية من خلال تغليب العقل والعقلانية ، وبشر ادم سميث برخاء الامم من خلال المنافسة الحرة والسعى لتحقيق المصالح الفردية التي تتكامل في النهاية بواسطة يد خفية ، لتحقيق الصالح العام ، وبشر هيجل بالدولة الليبرالية القومية المتجانسة من خلال مثالية الفكر . وبشر ماركس بمجتمع العدالة المطلقة الذي ينتقى فيه الاستغلال وتخفى منه الدولة والطبقات . وبشر غاندى بالتعايش بين الاديان والمذاهب والشعوب من خلال النضال الروحي واللاعنف (Satye Graha) وبشر ماوتسى تونج وفيرنتز فانون بعالم تسوده الحرية والعدالة من خلال العنف الثورى لتحرير القاهر والمقهور على السواء .

واكتشف كينز المفكر الاقتصادي وروزفلت الممارس السياسي في الثلاثينيات ان الديمقراطية والراسمالية بلا حس او قلب او عدالة اجتماعية تعنى في النهاية « غاية هوية » او خرابية اقتصادية ، يمكن ان تقضى على كل من الراسمالية والديمقراطية عليا سواء . واكتشف الروائي باسترونك والممارس السياسي جورباتشوف ان الاشتراكية والعدالة التوزيعية بلا حرية او ديمقراطية تعنى في النهاية جمودا او استبدادا ، ويمكن ان يقضى على الاشتراكية والعدالة على السواء ، وكما تحدى روزفلت الديمقراطية الراسمالية المفاهيم المستقرة او المقدسة في النظام الراسمالي الليبرالي من داخله ، مستحدثا ركيزة العدالة الاجتماعية ، وبذلك انقذ النظام من السقوط النهائي الوشيك ، بل وجدد شبابه ، فان جورباتشوف قد تحدى المفاهيم المستقرة او المقدسة في النظام الماركسي - الاشتراكي - باستحداث ركيزتي الديمقراطية واليات السوق ، لانقاذ النظام من السقوط النهائي واملا في تجديد شبابه .

ما نريد ان نخلص اليه هو ان المبادئ الخمسة التي تمثل اعمدة النظام القيمي العلمي الجديد هي خلاصة مخاضات تاريخية طويلة - بدأت بالفكر - ثم بالممارسة ، وصقلت بتيران الحروب ، وخضبت بانهار الدماء ، تمحض عنها فكر جديد هو الذي المينا الى تجسيدهات القيمة في الفقرات السابقة ، وتتفطر هذه التجسيدهات القيمة في العديد من الممارسات والقواعد السلوكية للدول والافراد بسرعة غير مسبوقة وذلك بفضل الثورة التكنولوجية الثالثة او احيانا ما يسمى بمرحلة ما بعد الصناعة (POST - Industrial) او ما بعد « الحدائق » (Post - Modernism) والتي لابد ان نفرد لها ولتداعياتها فقرات خاصة في هذا الحديث .

١ - الثورة التكنولوجية الثالثة

ان الثورة التكنولوجية الثالثة ، هي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة ، والاستخدام الامثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة . ويقدر خبراء الدراسات المستقبلية ان حجم المعرفة العلمية سيتضاعف كل سبع سنوات . اى ان حجم التراكم في هذه المعرفة خلال السنوات القليلة المتبقية من هذا القرن . مثلا ، ستكون متساوية او تزيد عما تراكم من معرفة منذ بداية التاريخ البشرى المسجل . وهذا الكم الهائل والمهول من المعرفة يحتاج الى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد ان يستخدمه . وهذا التنظيم السريع لتدفق المعلومات ، والتعرف على طرق استخدامها هو محك التقدم في القرن القادم . والثورة التكنولوجية الثالثة تختلف عن الثورة الصناعية الاولى والثانية في عديد من الوجوه فبينما كانت الاولى تعتمد على البخار والميكانيكا والفحم والحديد ، والراسمالي العصامي ، وبينما كانت الثورة الصناعية الثانية تعتمد على طاقة الكهرباء والنظ والطاقة النووية ، وفن الادارة الحديثة والشركات المساهمة ، فان الثورة التكنولوجية الثالثة تعتمد اساسا على العقل البشرى ،

والإلكترونيات الدقيقة والكمبيوتر ، وتوليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية ، وعلى الشركات المتعددة الجنسية ، ولأن العقل البشرى هو العماد الأول في هذه الثورة ، ولأنه يعمل بطاقة متجددة لا تنضب ، فإن الثورة التكنولوجية الثالثة لن تكون حكرًا على تلك المجتمعات الكبيرة المساحة أو الضخمة السكان أو الغنية بمواردها الأولية ، أو القوية بجيوشها التقليدية . أنها ثورة يمكن لجميع الشعوب أن تخوض غمارها - سواء كانت كبيرة أو صغيرة - إذا ما أحسنت أعداد أبنائها تربويًا وتعليميًا لذلك .

والتغير الاجتماعي المتسارع ، الذى هو أحد خواص القرن القادم ، والذي لم يبق عليه سوى عدة سنوات ، يعنى أن القيم والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية ستكون عرضة للتغير والتحول والتبدل عدة مرات ، لا من جيل لآخر كما كان عهدنا في الماضي ، ولكن في حياة نفس الجيل . وهذا التغير المتسارع هو نتاج للخاصية الأولى التي تحدثنا عنها أعلاه ، أى الثورة التكنولوجية الثالثة ، حتى بالنسبة لمن لا يشاركون في صناعة أو صياغة هذه الثورة . فالجميع سيتأثرون بها ، في أدنى الأراضى وأقصاها . ويتطلب هذا التغير الاجتماعي المتسارع من الفرد والمجتمع أن يكونا سريعى التكيف والتأقلم مع كل تحول وتبدل ، ولا يهمهما هذا التغير بقطاره المدفع . ومرة أخرى لا يمكن للفرد والمجتمع أن يتكيفا إلا إذا كان مساهمين بنوع من التفكير والمعرفة يساعدهما على ذلك . ويقع هذا العبء أساسًا على النظام التربوي . والانفتاح الاعلامى الثقافى الحضارى العالمى ، هو خاصية ثالثة من خواص القرن الحادى والعشرين ، فوسائل الاتصال السريعة ، بل والآنبة ، ستعبر الحدود بلا قيود ، برسائلها ومضامينها ، من أى مجتمع لآخر . فالإرسال والاستقبال عبر الأقمار الصناعية يجعل من الحدود السياسية للدول ومن وسائل الرقابة التقليدية أدوات بدائية عديمة الكفاءة وقليلة الفاعلية في منع أو تحصين الفرد ضد استقبال محتويات الرسائل الاعلامية في مواجهة هذا التدفق الاعلامى - الثقافى الوافد هو وعى الفرد والمجتمع ، وقدرتهما على الفرز النقدي ، والاختبار والتمثل من بين ما يتساقط عليه . وهذه مهمة تتجاوز قدرة النظام التعليمى التقليدى ، كما عرفناه أو نعرفه اليوم . أن هذه المهمة تتطلب نظامًا تربويًا من نوع جديد ، بل وتتطلب أجهزة ثقافية خلاقة في كل مجتمع تتضافر مع النظام التعليمى في القيام بها ، إذا كان لهذا المجتمع أن يحافظ على هويته الحضارية - القومية ، ويحفظها من المسخ أو الذوبان ، في نفس الوقت الذى لا يتحول فيه إلى متحف تراثى جامد ومنغلق .

وأخيرًا ، فإن تغير الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج ، كأحد خواص القرن الحادى والعشرين ، ستعنى نهاية التمييز التقليدى بين العمل اليدوى

والعمل العقلى ، أو بين الادارة والعمل ، أو بين الانتاج والتجارة والخدمات . فالانسان « الفاعل » في القرن الحادى والعشرين سيكون الانسان المتعدد المهارات ، واهم من ذلك الانسان القادر على التعلم الدائم ، والذى يقبل اعادة التدريب والتأهيل عدة مرات في حياته العملية . والمجتمع الفاعل في القرن الحادى والعشرين سيكون مجتمعا تستأثر فيه « خدمات المعلومات » بتأثير نصيب من القوة البشرية . ومرة اخرى تقع على النظام التعليمى المسئولية الاولى في اعداد فرد ومجتمع بهذه المواصفات .

٢ - عدمية ادارة الصراع بالقوة المسلحة

ان أحد تداعيات الثورة التكنولوجية هي التقدم المذهل في انتاج اسلحة الدمار الشامل ، وكسر احتكار الكبار لهذه الاسلحة ، واستنزاف سياق تطويرها للموارد الاقتصادية المحدودة بحكم طبيعة الاشياء . واهم من ذلك اكتشاف محدودية ان لم يكن عدمية هذا السياق من ناحية ، وما يولد من هواجس ورعب جماعى من ناحية ثانية ، وتداعياته السلبية على البشرية والبيئية في حالة استخدام ترسانته من ناحية ثالثة ، وتنافس هذا السياق مع توقعات اخرى اكثر الجاحا بالنسبة لقطاعات كبيرة من ابناء المجتمعات المتسابقة من ناحية رابعة .

ومع زيادة المشاركة السياسية ووجود رأى عام قوى في مجتمعات العالم الاول ، ومع زيادة الاختناقات الاقتصادية والاحتقانات الاجتماعية في العالم الثانى ، تصاعدت الضغوط من اجل ضبط التسليح ، ثم تخفيضه ، ثم نزع اسلحة الدمار الشامل تدريجيا في كل مجتمعات العلمين الاول والثانى . وقد شهدنا في السنوات الخمس الاخيرة سباقا مضادا من نوع جديد بين حكومات هذه المجتمعات استجابة لضغوط الرأى العام او املا في تخفيف الاختناقات الاقتصادية والاختناقات الاجتماعية ، وذلك بالحد من التسليح ، بل والهرولة نحو التخلص من اكبر قدر من الاسلحة التقليدية . وآخر مظاهر ذلك هو المزارد العلنى الذى اعلنت عنه المانيا الموحدة مؤخرا لبيع ترسانة المانيا الشرقية (سابقا) .

اى انه لم يبق هناك من مؤمنين او ممارسين نشطين لادارة الصراع بالقوة المسلحة الا في البلدان النامية في الجنوب . وحتى هذه الاخيرة بدأت تستفيد ولو من جانب واحد من أحد مظاهر الثورة التكنولوجية وحقوق الانسان في العالم الاول في ادارتها للصراع ، كما سنرى في الفقرة التالية .

٣ - انية الاتصالات وحق المعرفة

ان احد المظاهر المبهرة للثورة التكنولوجية الثالثة هي « انية الاتصالات » وليس مجرد سرعتها . وهذه « الانية » هي اهم عامل من عوامل انتشار الوعي بمنظومة القيم العالمية التي تحدثنا عنها في هذه المحاضرة ، بوصفها تمثل الابعاد الثقافية والانسانية للنظام الدولى الجديد . ويتضافر هذا المظهر مع احد حقوق الانسان فى العالم الاول وهو حق المعرفة والحصول على المعلومات ، والذي وصل الى مستوى غير مسبوق ، تمثل فى صدور قانون من الكونجرس الأمريكى يعرف باسم قانون حرية الاطلاع على المعلومات (Freedom of information Act) منذ سنوات ليخلق ظاهرة فريدة فى تاريخ البشرية ، لمسناها فى أزمة الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) .

فمن بين ما قيل فى وصف هذه الازمة هى انها مثلت اول صراع دولى يدار من خلال التلفزيون ، فلم يحدث فى اى صراع دولى سابق ان يتخاطب رؤساء اطراف الصراع مباشرة مع الراى العام فى دولة الخصم او العدو ، كما حدث فى امة الخليج ، فصدام حسين او مساعديه او مؤيديه خاطبوا الراى العام الأمريكى والغربى بصفة تكاد تكون يومية من خلال اجهزة الاعلام المرئية . ومن طرائف هذا الموقف ان الرئيس الأمريكى جورج بوش احتج على وسائل الاعلام الأمريكية ، دون ان يستطيع منعها من نقل رسائل الرئيس العراقى ، وناشد الرئيس الأمريكى وسائل الاعلام الأمريكية ، دون ان يستطيع اجبارها ، على ان تناشد الرئيس العراقى ان تسمح له بمخاطبة الراى العام العراقى ، وهو ما حدث مرة واحدة بالقفل على الاقل .

ومن الطرائف الاخرى الخليج اول نكته مصرية حول أزمة الخليج وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتذهب النكته الى ان صدام حسين احتل وضم الكويت فى ست ساعات ، ثم خطط ان يفعل نفس الشئ مع قطر فى اربع ساعات .

اما البحرين فقد قرر ان يكتفى بإرسال امر بالفاكس يخبر فيه البحرينيين ان بلدهم قد احتلت وضمت إلى العراق وعليهم الامتنال لذلك !

٤ - نمو المنظمات الدولية غير الحكومية

من اهم العوامل التى تساعد على نشر المنظومة القيمية العالمية الجديدة تكاثر المنظمات الدولية غير الحكومية . وتشمل هذه الشركات المتعددة الجنسية او عبر قومية ، الهادفة للربح ، وكذلك المنظمات الدولية الاهلية غير الهادفة للربح . ويقوم هذان النوعان من المنظمات بترويج وتكريس قيم ومعايير جديدة فى مجال المعلومات والاعمال والمعاملات والسلوك والاداء والاذواق . وقد

أثبتت هذه المنظمات فعالية أكبر من المنظمات الحكومية ، بما فيها مؤسسة الدولة ، في التأثير على المجتمعات والأفراد ، رغم ما قد تفرضه أو تحاول فرضه الدولة من قيود أو حدود . وقد ذكرنا بالفعل أمثلة لذلك في معرض الحديث عن وسائل الاتصال الجماهيرية الانية ، التي تستخدم الأقمار الصناعية ، ويلتقطها الأفراد مباشرة عبر الحدود القومية .

ولكن الجديد في السنوات الأخيرة هو أن عديدا من الحكومات التي أبدت في البداية معارضة أو امتعاضا من اختراق هذه المنظمات لسيادتها القومية قد أذعن لهذا الاختراق بعد فترة ، ثم بدأ بعضها يمثل ولو على مضض ولو بشكل دفاعي أو اعتذاري ، مثلما هو الحال بالنسبة لمنظمة العفو الدولية وأخيرا نجد البعض يرحب أو حتى يتسابق لاجتذاب هذه المؤسسات عبر القومية للتوطين على ترابة القومية ، ولو بشروط هذه المؤسسات وحتى لو استدعى الأمر سن قوانين تشجعها على ذلك ، أو حتى توقيع اتفاقيات خاصة معها لها قوة القانون (مثلما يحدث مع الشركات العملاقة متعددة الجنسية) . وفي كثير من الحالات تمنع هذه المؤسسات نفس امتيازات البعثات الدبلوماسية ونفس الحصانات ، أن لم يكن أكثر .

وليس القصد من ذكر هذا التعامل هنا هو البحث في إبعاده الاقتصادية أو المالية ، أو تقييم هذه الأبعاد . وإنما نذكره في صدد عوامل الترويج والتكريس لمنظمة القيم الثقافية والانسانية التي تصاحب بل وتشكل النظام العالمي الجديد .

٥ - تقلص دور الدولة القومية .

إن « الدولة القومية المعاصرة » (Nation - State) هي نسيب حديثه المنشأ كمؤسسة اجتماعية ، فتاريخها يعود إلى أوائل القرن السادس عشر ، حيث ظهرت على انقاض مؤسسات اجتماعية أصغر (مثل الأرض الممتدة والعشيرة والقبيلة) . أو مؤسسات اجتماعية أكبر (مثل الامبراطوريات ، التي كانت تضم كل منها مجموعة من الشعوب والاقاليم المتباينة) . وقد وصل هذا الشكل من اشكال التنظيم السياسي الانساني قمته مع حلول القرن العشرين . وأصبحت الدولة هي وحدة التنظيم الدولي والقانون الدولي . وتوسعت الدولة كثيرا في وظائفها ، وخاصة في دول العالمين الثاني والثالث ، في العقود التالية للحرب العالمية الثانية ، ووصل هذا التوسع إلى أقصاه في ظل الانظمة الشمولية والتسلطية . وادى ذلك في كثير من الحالات الى سحق الأفراد وتهميش دور « المجتمع المدني » (أي المنظمات غير الحكومية) . ولكن تكاثرت وتعقدت المشكلات الاجتماعية الاقتصادية المعاصرة . ظهر انه أكبر من طاقة الدولة القومية ، وبدأت هذه الأخيرة تنوء بهذه المشكلات ، ولا

تجد لمعظمها حلا ، وبدأت الدولة القومية في « التقهقر » أحيانا بشكل منظم ، وأحيانا بشكل غير منظم أحيانا بشكل صريح ، وأحيانا بشكل مستتر . ولم يكن الانهيار « المفاجيء » لمعظم الانظمة الشمولية في أوروبا الشرقية خلال عامي ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ الامثالا دراميا لهذا التقهقر السريع في مواجهة المشكلات العاتية .

وقد أدى ذلك فيما أدى اليه الى عودة « المجتمع المدني » الى لعب دور أكبر بكثير مما كان يلعبه خلال العقود الخمسة الأخيرة . وبروز المجتمع المدني هو في الواقع أحد علامات وركائز النظام العالمي الجديد أي أننا أصبحنا بصدد بروز دور أكبر للمنظمات الدولية غير الحكومية من ناحية والمنظمات الوطنية غير الحكومية من ناحية أخرى ، وكلا الظاهرتين تقلصتا تدريجيا من الدور المألوف للدولة القومية .

ولا يعنى ذلك أن « الدولة كمؤسسة وكوحدة » رئيسية في التنظيم الدولي ستخفى ولكن كل ما يعنيه الأمر أن « الدولة » لن تصبح بنفس القوة والهالة التي كانت عليها في السابق . ويعنى أيضا أن المنظمات والجماعات المحلية غير الحكومية في كل بلد لن تكون أسيرة لقبضة حكومتها المطلقة . ويتعبير آخر ، ستظل الدولة قائمة وتلعب دورا هاما في حياة البشر لعدة عقود قادمة على الأقل . ولكنها لن تكون بالضرورة المؤسسة الأكبر والأقوى ، والتي لا معقب عليها ولا محاسب لها . أننا بصدد مرحلة سيتم فيها تحجيم الدولة وتعظيم شأن المجتمع المدني . وفي ذلك بالقطع اعلاء وتدعيم لكل قيم النظام العالمي الجديد الذي تحدثنا عنه في هذه المحاضرة .

الخاتمة

لا يعنى عرضنا هنا لمنظومة القيم الثقافية والانسانية في النظام العالمى الجديد انها قد استقرت او ترسخت . فشانها شأن النظام العالمى الجديد نفسه لاتزال في طور التبلور . كما لا يعنى ان هذه المنظومة القيمية تشق طريقها بسهولة ويسر في ارض مهددة . فالتاريخ البشرى ليس من عادته ان يخلى المسرح تماما من معدات ونصوص فصل سابق لكى تحل محله نصوص ومعدات فصل جديد . وانما عادة هذا التاريخ ان يترك بعض نصوص ومعدات الفصل القديم تتداخل مع نصوص ومعدات الفصل الجديد . كما ان النجوم والوجوه القديمة تظل ممعنة في البقاء على خشبة المسرح بنصوصها ومعداتنا القديمة ، ومحاولة ان تعرقل او تقسد او تزاحم الوجوه الجديدة بنصوصها ومعداتنا الجديدة . وعادة ما تكون لحظات الانتقال ما يلمح . وينقسم المتفرجون بين حينئذ الى القديم الذى عرفوه وتعودوه ، وبين تطلّعهم ونشوتهم بالجديد الذى لم يعرفوه او يالقوه ..

لقد تعجل جورج فردريك هيكل في لحظة مشابهة للانتقال عام ١٨٠٦ ، وهو يشهد نابليون يمتطى ظهر حصانه مبتشيا في الشارع الرئيسى لمدينة « فيينا » بعد انتصاره الباهر في المعركة التى حملت اسم المدينة . ورغم ان هيكل فقد منزله الذى احترق ، ووظيفته في الجامعة التى اُفقلت بسبب المعركة ، الا انه رأى المعركة رمزا لنظام عالمى جديد يتضافر فيه « العقل والحرية » (Reason and Freedom) لقد رأى في جيش نابليون جيشا شعبيا من المتطوعين الاحرار لدولة تقدمية . واعتبر هيكل ذلك اكتماله لغاية وعقلانية التاريخ . لم يدرك هيكل في تلك اللحظة التى تعجل فيها الحكم السخى ، ان نابليون سيحاكم وينفى بعد ذلك ، وان فلول الرجعيين والمحافظين من « اعداء التاريخ » اى المناوئين للعقل والحرية سيجتمعون في فيينا في غضون تسع سنوات من معركة فيينا ، لكى يحجموا الجديد الوافد على المسرح العالمى .

ويعطلوا مسيرته ويعدلوا الكثير من نصوصه ومعداته .. وفي غضون خمسة عشر عاما من مؤتمر فيينا ورحيل نابليون ، التحقت فرنسا - ثورة الحرية والاخاء والمساواة - بصفوف الامبرالية ، وغزت الجزائر عام ١٨٣٠ ، وصالت وجالت في بقية افريقيا واسيا والكاريبى . لم يدرك هيجل عندما اطلق حكمه المعجل مستبشرا « بدولة العقل والحرية » ، ان البشرية ستشهد اتون حربين عالميتين رهيبتين بين « دول العقل والحرية » لتنافسها على المستعمرات ومناطق النفوذ والاسواق في سياق محموم تحرم منه هذه الدول غيرها من شعوب العالم من « العقل والحرية » كان بالطبع هناك شيء او اشياء لم تكتمل ، حينما اطلق هيجل عبارته المشهورة في اوائل القرن التاسع عشر . وربما يكون فرانسيس فوكوياما ، الكاتب الامريكى من اصل يابانى قد تعجل بدوره حينما كتب مقالته الشهيرة ، في اواخر ١٩٨٩ بعنوان « نهاية التاريخ » مبشرا بانتصار نهائى للرأسمالية - الليبرالية على كل ما عداها من مذاهب وانظمة سياسية : الشيوعية ، الاشتراكية ، الفاشية ، لقد اعلن ان ما لم يكن قد اكتمل في عام ١٨٠٦ بعد معركة « بينا » قد اكتمل بعد سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ . طبعاً لم يدرك فوكوياما عندما اطلق هذا الكلام ، انه في اقل من عام ستفجر أزمة الخليج ، لكى تجر الغرب والشرق والشمال والجنوب معا مرة اخرى الى مجرى التاريخ ، الذى لم ينته .. وإن ينتهى ابدا .

وقد رفع الرئيس الامريكى جورج بوش ، وغيره من زعماء الغرب ، شعار « الشرعية الدولية » لتعبئة العالم ضد عدوان صدام حسين على الكويت ، واعتبر احترام هذه « الشرعية » هى المحك الحقيقى للنظام العالمى الجديد . ولكن السؤال هو الى اى مدى سيرفع :جورج بوش وحلفاؤه نفس الشعار في قضايا عادلة اخرى - مثل القضية الفلسطينية ؟ الى اى مدى سيصير جورج بوش وحلفاؤه على احترام الشرعية في هذه القضية كمحك حقيقى اخر لتكريس النظام العالمى الجديد ؟ ان الاجابة على هذا السؤال هى التى ستحدد حقيقة ما اذا كاى هناك نظام عالمى جديد بادع الانسانية التى تحدثنا عنها في هذه المحاضرة ، ام ان الامر لا يعدو ان يكون « نبيذا قديما في قنينة جديدة » ؟ ربما يكون جورج بوش قد تعجل كما تعجل هيجل وفوكاياما من قبله .. وربما سيحتاج الامر الى جولة او جولات متتالية من الصراع والنضال حتى يولد هذا النظام العالمى الانسانى الجديد بالفعل . ان ذلك هو اغلب الظن . والله اعلم .

الفصل الثامن

« التطورات الدولية الجارية » « فرص ومخاطر »

ندوة ختامية

« عالم واحد أو عوالم متعددة »

عقدت الندوة يوم الاثنين ١٠ يونيو ١٩٩١

الاستاذ الدكتور ابراهيم حلمى عبدالرحمن :

هذا الاجتماع يشمل اولا بعض التعليقات من الزملاء الذين أسهموا في المحاضرات السبع السابقة - بدأ موسم المحاضرات في شهر اكتوبر وانتهى في شهر مايو - كمحاضرين او معلقين . كما يتضمن الاجتماع تعليقات حرة من الزملاء الذين يرغبون في المناقشة . واخيرا يتم استعراض سريع لما حدث في مؤتمر جمعية التنمية الدولية في امستردام الذى عقد في اوائل شهر مايو ١٩٩١ ، لتوضيح بعض النقاط الهامة التى ظهرت في هذا المؤتمر . وقد وجهت الدعوة للاستاذ الدكتور سعد الدين ابراهيم للقاء كلمة وابداء ملاحظات تكميلية عن المحاضرة التى القاها في نوفمبر ١٩٩٠ في موضوع «الجوانب الثقافية والاجتماعية للنظام الدولى الجديد» .

مضت سبعة أشهر منذ اللقاء المحاضرة حتى الآن ، وقعت فيها أحداث الخليج .. 'ستضمد' قيم مابعد عاصفة الصحراء . ومن صفات عواصف الصحراء أنها تأتي سريعة وتنتهي سريعة وتغير المنظر الطبيعي Landscape مؤقتا . فعاصفة الصحراء لا تترك أثارا دائمة في الصحارى ، ولذلك فالصحارى لا تتغير مهما حدث في الأجل القصير . ويعنى ذلك ان السبعة أشهر الماضية اثبتت أن هناك ثباتا resolution للنظام القديم رغم كل المسائل أو البذور الواعدة لنظام عالمي جديد فميلاذ هذا النظام لن يكون سهلا ، فالنظام القديم لن يختفى بين يوم وليلة وبالتالي سنجد في النظام العالمى كثير من الرياء والنفاق والانتهازية والمناورة .. الخ . ورغم أن هناك وقائع كثيرة تغيرت كما اظهرت المحاضرات .. انهيار الكتلة الشرقية .. التغيرات التى تحدث في آسيا وظهور النور الجديدة .. الثورة التكنولوجية .. كل هذه المسائل التى تكلم عنها الزملاء حقيقية ، انما الذين يديرون النظام العالمى ، كلهم بلا استثناء ، نشأوا في مدرسة النظام القديم ، وقضوا طفولتهم وشبابهم ورجولتهم وكهولتهم وشيخوختهم في ظل نظام عالمي تبلور في فترة ما بين الحربين وما بعد الحرب العالمية الثانية . فلا يتوقع الأمر كذلك ان يحدث استجابة سريعة من مديري النظام ، اذا جاز هذا التعبير ، بحيث يغيروا من أنماط التفكير والسلوك لتتواءم مع التغير الموضوعى الذى حدث على الأرض . فنشوء هذه القيم والأنماط والمعايير لن تكون سهلة وإن تكون متسقة ، وسيحدث ارتدادات وانكاسات الى ان يتولى امور هذا النظام جيل جديد فعلا ، تشرب ونما في ظل المعطيات الموضوعية الجديدة . والتساؤل هنا يدور حول هل هذا الكلام يساعد على تفتيح بعض الأمور أم لا ؟ فالان نحن نمر في مصر والعالم العربى بمرحلة احياط شديدة جدا .. فالأوضاع الداخلية والاقليمية والعالمية .. بعض الاشياء الواعدة التى قلنا ان النظام الجديد والشرعية الدولية ستساعدنا في التعامل معها تعامل حاسما وفعالا ، الا انه اتضح انها كانت آمال مسرفة . ان القديم محليا واقليميا وعالميا لا يريد ان يخل الساحة . ان افوعل الانتظمة الوطنية والنظام الاقليمى في الشرق الأوسط وفي العالم العربى لم يتغيروا . فقد دمرت الكويت والعراق ومع ذلك فالنظامان الكويتى والعراقى مازالا قائمين . دخلت مصر بثقلها ووزنها في ظل التحالف

الدولى وبدأت تبشر بنظام اقليمى جديد فى ظل النظام العالمى الجديد ، ومع ذلك بدأنا نشعر بعد مضى فترة ثلاثة أو أربعة اشهر من توقف الحرب أن الأمور لن تكون بالصورة الوردية التى تصورها خاصة فيما يتعلق بالمشكلة المزمنة وهى مشكلة الصراع العربى الاسرائيلى ، وما ارتبط بها من مشكلات التنمية والتقييم فى هذا الموضوع . وأخيراً يمكن القول أننا فى الواقع نشهد فترة بين النظامين . وإن هذه الفترة بها كل ملامح وقسمات فترات الانتقال من احباط وعدم اتساق وعدم وضوح ، ومن وجود القديم مع الجديد فى نفس الوقت ، ومن خيبة آمال مبكرة ... الخ ،

سأتناول في تعليقي مجموعة من الملاحظات اعتقد أنها ستصب في النهاية في فكرة عامة وهي أنه أيا كان تشخيصنا للأوضاع الدولية والإقليمية ، فإن المفتاح سيكون في النهاية بالوضع الداخلي في مصر ، وعليه سنتوقف قدرتنا على الاستفادة من الفرص المتاحة دوليا وإقليميا . فلكي نستفيد بما هو متاح من فرص دولية وإقليمية ونتوخى المحاذير والمخاطر ، لابد أن تكون هناك بدهة قوة وقدرة داخلية على الفعل بالإضافة الى سياسة خارجية سليمة . ومن ثم إذا حاولنا القاء نظرة سريعة جدا على وضعنا الداخلي وليس تحليلا تفصيليا ، يمكن القول أنه من المنظور العام نشهد استقرارا سياسيا . بمعنى أنه منذ يناير ١٩٧٧ لم تحدث هبة شعبية شاملة كتلك التي حدثت في ذلك الوقت كرد فعل لبعض الإجراءات الاقتصادية المهيئة ، حتى اغتيال الرئيس السادات في أكتوبر ١٩٨١ رغم أنه حدث عنيف ومس أهم مؤسسة من مؤسسات النظام ، لكن انتقال السلطة تم بطريقة طبيعية . وماحدث بعد ذلك من أحداث يمكن القول أنها أحداث جزئية لم تؤثر في النظام .

إذا يمكن القول باننا ازاء استقرار معين . ولكن هل هذا يعني استعداد الجبهة الداخلية بقيادة نظام الحكم الحالي للفعل أو قدرتها على الفعل . هنا يمكن اضافة ملاحظتين على هذا الاستقرار .

الملاحظة الاولى ، أننا مطالبون بالنظر في طبيعة هذا الاستقرار لأن هناك شواهد ، فربما يكون هذا الاستقرار هش وقد يكون هش للغاية ، وأن هذا ينبع من عوامل اقتصادية واجتماعية . بمعنى أنه ربما نشعر جميعا بدرجة أو بأخرى أن هناك قدرة معينة عند الطبقات الشعبية بما في ذلك الطبقة المتوسطة على احتمال الضغوط الاقتصادية . وأننا متصورون أو بعضنا على الأقل متصور نظريا أن هذه القدرة وصلت الى الخط الأحمر أو الى الحد الأقصى ، وبالتالي قد نكون متوقعين في لحظة أو في أخرى أن يحدث نوع من الانفجار . هذا الانفجار قد يحدث بشكل شامل أو شبه شامل ، أو قد يحدث بشكل تفجرات هنا وهناك ولكنها تؤثر داخليا على القدرة على الفعل . نحن الآن ازاء مرحلة انتقالية وفي حاجة الى اصلاح اقتصادي ، وبالتالي نحتاج دفعه . ولو حدثت مثل هذه الاضطرابات الجزئية ، فمن المؤكد أنها ستعوق مسيرة الإصلاح . والملاحظة الثانية أنه حتى لو كانت الملاحظة الاولى غير صحيحة فإنه من الواضح أنه لا توجد قدرة على الفعل في الاتجاه الذي يريده نظام الحكم حتى الآن . فعلى سبيل المثال ، ان الشعارات الكبرى التي رفعت مثل « حملة تسديد ديون مصر » ، « الصبحوة الكبرى .. زيادة الانتاج .. وغير ذلك من الشعارات

التي رفعت لم تأت الا بنتيجة ضئيلة بل ويمكن القول نتيجة هزيلة . وبالتالي لا توجد القدرة على دفع المجتمع في اتجاه اهداف معينة حتى الان . وقد يدل ذلك على أن هذا الاستقرار يعكس نوعا من اللامبالاه وليس الرضا . وليس كل استقرار يعكس رضا ولكن قد يعكس نوعا من اللامبالاه ، بحيث يفضى الى انسحاب من الحياة العامة سياسيا واقتصاديا ، وبالتالي فالخطورة تكمن في حالة اللامبالاه . علاوة على هذا وما يدعوا للقلق أكثر هو ان غياب القدرة على الفعل ليست قاصرة على النظام الحاكم وانما هي تمتد الى معظم القوى السياسية المعارضة . واذا حللنا معظم هذه القوى سوف نجد ان قدرتها على حشد التأييد الشعبي محدودة للغاية ، ربما باستثناء فصائل معينة من التيار الاسلامي .

محمل القول ان القوى السياسية المعارضة قدرتها على الحشد والتعبئة والتأييد محدودة للغاية وبالتالي اذا تصورنا نظريا انتقال السلطة هنا أو هناك ، فالمسألة ايضا ان هناك أزمة مجتمعية وليست مجرد أزمة النظام الحاكم . هذا هو في الواقع المأزق الذي يواجهنا جميعا داخليا ، وبالتالي نحن مطالبون - اذا كنا معنيين باستغلال الفرص المتاحة وتوخي المحاذير - بالخروج من هذا المأزق . وبالمطبع هناك دائما حلول تطرح ، مثل القول بتعميق الديمقراطية . وتعميق الديمقراطية هدف غريزي ومطلوب ، ولكن اولا لن يحل كل المشكلات بين يوم وليلة . ثانيا أنه هو في حد ذاته هدف سيستغرق وقتا من الزمان . اذا كنا نتحدث عن لامبالاه من جانب الطبقات الشعبية فيمكن ايضا ادخال شعار العدالة الاجتماعية . وهذا الشعار يمثل حقيقة أحد المداخل لبث الروح في الطبقات الشعبية من أجل العمل . لكن هذا بدوره يمثل مأزقا آخر لانه من الواضح ان السياسات المطروحة للتحرير الاقتصادي ستتضمن شئنا أم أبينا على المدى القصير قدرا من الاخلال بهذا الشعار . وبالتالي هذا مأزق اخر علينا ان نفكر في حله ، كيف نوفق بين اعتبارات الإصلاح الاقتصادي وبين اعتبارات دعم العدالة الاجتماعية .

وأخيرا يمكن القول ان المأزق يتفاقم في الواقع عندما تلقى نظرة سريعة على الساحتين الاقليمية والدولية . وعلى سبيل المثال ، نعرف جميعا ماحدث على المستوى العربي ، وكانت هناك تصورات ربما مبالغ في تفاؤلها عن نوع من أنواع التكامل المصري الخليجي اوشئ من هذا القبيل ، ولكن هناك توجهات محددة وقوية لدى اخواننا في الخليج بها قدر واضح من الرغبة في الانسلاخ بقدر المستطاع . او حتى منطلق « اتركونا في حالنا » .. فالبترول يحترق والثروة مرتبته ... الخ . ومن ثم بيدولنا أن الدعم الاقتصادي الذي سيأتي من النظام العربي محدود أو أقل مما كان البعض يتصور . علاوة على ذلك وكما أشار أ . د . سعد الدين ابراهيم ، أنه واضح لنا وهذه ليست مفاجأة للكثير من

استمرار التوجهات الأمريكية الخاصة بالعلاقة مع إسرائيل .. إذا فالصراع العربي الاسرائيلي مقدر له ان يستمر لفترة طويلة او ان التسوية ستكون تسوية معيبة ان حدثت بما يعنى مزيد من الاستنزاف لموارد هذه المنطقة من العالم في هذا الصراع .

أما على الساحة الدولية ، فهناك بالطبع مزيد من تردى الأوضاع في الاتحاد السوفييتى ، أى معناه ان التوازن في النظام الدولى يرسو يوم بعد يوم في جهات معينة .

وفي النهاية يمكن القول أننا نواجه أزمة في الداخل ، أزمة في القدرة على الفعل وهي أزمة في تقديرى مجتمعية وليست فقط أزمة النظام الحاكم . وعلينا أن نبحث عن حلول لها . ومما يفاقم من هذه الأزمة انه لايبذلنا دعما وشيكا لا من البيئة الاقليمية ولا من البيئة الدولية . وهذا هو التحدى الذى نواجهه ونحن نحاول الاجابة على التساؤل كيف نستفيد من التطورات الدولية الجارية وكيف نتوخى المحاذير الكامنة .

سأنتقل من مصر ومشاكل وتحديات مصر الى منطقة اخرى يحدث فيها تغيرات تكاد تكون تغيرات ثورية . سنتكلم عن دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى . سنتكلم عن التجربة التى تمر بها هذه البلدان فى الانتقال من نظام التخطيط المركزى او النظام الاشتراكى الى نظام السوق او النظام شبه الرأسمالى . وهل نجحت هذه البلدان فى هذا الانتقال أم لم تنجح ؟ من المؤكد ان التجربة الاشتراكية فشلت بعد ٧٠ سنة فى الاتحاد السوفيتى وبعد ٤٠ سنة فى دول أوروبا الشرقية وبعد ٣٠ سنة فى مصر . فالتجربة الاشتراكية فاشلة ، لاشك فى هذا . وأصبح الآن مرحلة الانتقال الى نظام اقتصادى جديد تتضمن مشاكل . فهل يمكن أن تتغلب هذه البلدان سواء دول أوروبا الشرقية او الاتحاد السوفيتى على مشاكل الانتقال . هذه البلدان لا يوجد بها مؤسسات او سوق أوراق مالية او مصارف على النظام الغربى . بالنسبة للسياسات التى تنتهجها هذه البلاد هى عبارة عن تضيق فى الائتمان وتضييق فى الانفاق .. كلها سياسات نقدية ومالية متشددة ، هذه السياسات تؤدى الى نوع من الضغط على المستهلكين وعلى الشعب . بخصوص مسألة الأسعار .. ترك هذه الأسعار تجددتها عوامل السوق والياتة يؤدى الى التضخم ، وهو ما يؤدى الى مشاكل بحيث ان هذه البلاد أصبحت فى وضع حرج . هل تستطيع هذه البلدان الاستمرار فى عملية التحول وفى عملية الانتقال او انها سوف تفشل ، وإذا فشلت هل ستعود الى النظام الاشتراكى ام ستعود الى نظام يجمع بين الاشتراكية والرأسمالية أى نظام مختلط . الحقيقة العملية ليست سهلة ويمكن القول أنه حتى الآن لا توجد أى دولة من دول أوروبا الشرقية او الاتحاد السوفيتى نجحت فى الانتقال الى اقتصاديات السوق ، وعلى سبيل المثال بالنسبة لجورباتشوف لا يوجد شك فى أنه حقق اصلاحات سياسية فى عام ١٩٨٥ أما بالنسبة للاصلاحات الاقتصادية ، فقد فكر فى برنامج الى ٥٠٠ يوم وهى ما يطلق عليها الارشادات الجمهورية ، وطرح موضوعات وبيانات كثيرة للاصلاح الاقتصادى ، لكن تنفيذ هذه الاصلاحات كانت تواجه من قبل الجيش .. المخابرات .. الحزب نفسه ، لأن هناك مصالح مترسخة وأصبحت عملية التغلب على كل هذه العوامل مسألة فى غاية الصعوبة . فإذا أمكن للشعب ان يؤيد جورباتشوف فمن الممكن أن يستطيع تحقيق اهدافه فى التحول

الى النظام او اليات السوق ونظام شبه رأسمالى والى تحقيق الديمقراطية لكن اذا الشعب نفسه لم يستطع تكملة المشوار ، فالمشكلة لاتزال قائمة ومى العودة الى النظام الاشتراكى القديم .

بناء على ماتقدم ، باستعراض المشكلة التى تواجه الاتحاد السوفيتى ، يطالب جورباتشوف بمساعدات من البلدان الغربية الصناعية المتقدمة الغنية وذلك للتغلب على فترة الانتقال الحرجة . علاوة على ذلك ، اتضح ان استثمار رأس المال الاجنبى مسألة اساسية جدا لتساعد هذه البلاد على تخطى المشاكل والعقبات التى تواجه الاصلاح الاقتصادى . فالاصلاح الاقتصادى متعثر فى هذه البلدان ، وبالتالى الديمقراطية متعثرة . فالحكومات فى وضع حرج ، هل يمكن ان تنفذ الاصلاحات بالقوة ؟ لكن هذه الحكومات جاءت على اساس ديموقراطى وليس لتنفيذ الاصلاحات بالقوة ، فلانستطيع ان تعارض نفسها . وعلى سبيل المثال ، كان ضياع شعبية جورباتشوف بسبب انه ارسل جنود الى ليتوانيا . واصبح هناك ٧ جمهوريات تريد ان تستقل عن الاتحاد السوفيتى ولا تنفذ الاصلاحات الاقتصادية التى يطالب بتنفيذها . ايضا تواجه كل من تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر مشاكل

تتعلق بتجربة الاصلاح الاقتصادى ، مثل زيادة البطالة . ولاشك ان هذه الاصلاحات تؤدى الى نوع من المتاعب والالام فى المدى القصير الى ان يتم استقرار الوضع . والتساؤل هنا هل تستطيع هذه البلاد تحمل هذه الالام الى ان يستقر الوضع او انها سترجع ثانية الى الوضع القديم ؟ وهذا الرجوع قد يؤدى ليس فقط الى الالام ولكن قد يؤدى الى انهيار كامل . فنحن الآن فى مرحلة انتظار ونأمل ان هذه البلدان سواء فى اوربا الشرقية او الاتحاد السوفيتى ان تتخطى مرحلة الازمة وتحقق الديمقراطية .

الموضوع الثانى المهم هو ظهور التكتلات الاقتصادية . على سبيل المثال الجماعة الاقتصادية الاوربية .. دول امريكا الشمالية .. الولايات المتحدة وكندا والمكسيك .. محور اليابان . يتردد القول بان الأمريكان انفردوا بالسلطة واصبحوا هم المسيطرين واصحاب الاوامر .. واذا جاز هذا الكلام بالنسبة للمسائل السياسية والعسكرية بحيث يمكن اعتبار امريكا هى القوة العظمى ، لكن بالنسبة للوضع الاقتصادى اعتقد ان الورقة الراجعة فى يد الجماعة الاوربية . فاذا حدثت الوحدة النقدية بالنسبة لهذه الجماعة بالاضافة الى حجم تجارتها وحجم انتاجها وحجم سكانها ستصبح اكبر سوق عالمى . فلوان السيادة السياسية والعسكرية لأمريكا فى المستقبل ، إلا أن السيادة الاقتصادية ستكون مؤكدة فى يد الجماعة الاوربية .

المستشار محمود حافظ فادم : »

هناك نقطتان جديرتان بالملاحظة : النقطة الأولى متعلقة بفكرة العروبة والقومية العربية . فقط ظهرت أصوات واضحة في منطقة الخليج تقرر أنهم ليسوا عربا ويتكلمون عن العقلية العربية وهي عقلية بعيدة عنهم ويعيبوا هذه العقلية لأنها هي التي أدت الى هذه المساوئ وسببها وقوف جانب من العرب في صف العدوان . إن فكرة الأمن العربي التي كانت مطلوبة في الفترة السابقة على حرب العاصفة أصبحت مستبعدة بصرف النظر من الأقوال والمقابلات ، فالخليج العربي يفضل الوجود الغربي للدفاع عن الأمن العربي لأنه أكثر افادة عن الأمن العربي ، ولا يقتصر الأمر كما أشار أ.د أحمد يوسف على القول « اتركونا في حالنا » ولكن التصريح « بأننا لسنا عرب » .

النقطة الثانية اقتصادية وتكلم عنها من منطلق اني مصري . فعمل سبيل المثال كانت البحرية تعتبر مخزنا ومصدرا للنقود ، وكثير من البنوك العربية والبنوك المشتركة أصبحت تجد نفسها في مواقف صعبة بل إن بعضها قرر أن يصفى نفسه بالتدريج وفي ضمت . بعض البنوك العربية المشتركة الموجودة في البحرين : هذا بالإضافة الى أن الصناديق العربية فقدت توازنها ، فقد قررت في اول الأمر انها ستلتزم بتمهدياتها واعتقد اليوم انها لن تستمر .

العالم يتغير ويمر بمرحلة انتقالية ، ولكن هل مستقبل العالم أنه سيكون عالما واحدا تحت قيادة واحدة وقوى معينة أو عدة قوى مشتركة معا تقود هذا العالم الواحد أو عوالم متعددة . هذا هو جوهر الصراع الحالى وأيضا هو جوهر الصراع فى المستقبل بين القوة الفاعلة والتي تبدأ دائما بفكرة حروب اقتصادية ومعارك سياسية . فشكل العالم لم يتبلور حتى الآن . واعتقد أن الذى سيحدد شكل العالم فى المرحلة القادمة هو فى تصورى مصر ومعها الدول العربية . وبالرجوع الى مقولة أ . د . أحمد يوسف فى أن القوى الفاعلة أو عدم فاعلية المجتمع للوصول الى أهداف معينة هو الحقيقية ، إلا أنه يمكن القول أن الفاعلية قد تكون كامنة وقد لا تكون موجودة وقد لا تكون مستغلة . المشكلة إن الفاعلية موجودة وانما ليست مستغلة . والسبب فى هذا أن التشخيص نفسه غير سليم وغير صحيح . وبالتالي فالمطلوب هو تحويل الفاعلية الكامنة الى فاعلية ايجابية وحقيقية . ولو تحقق ذلك اجزم بأن مصر هى التى ستستطيع - والفرصة مواتية امامها - لأن تؤثر فى شكل العالم فى المرحلة القادمة . فالظروف الموضوعية مواتية ولابد أن تتحرك مصر سواء داخلها أو فى المنطقة العربية أو فى المنطقة الاقليمية أو فى العالم لكى تكون مؤثرة فى تشكيل العالم . والسبب الذى يدعو الى هذا القول ما نعرفه عن مصر والدول العربية من موقع استراتيجى ، ومن أهمية البترول كعامل حاسم فى مستقبل الصراعات ، بالإضافة الى أهمية المنطقة العربية كسوق .

الصورة كما أراها الآن أن مصر في مأزق شديد ، وبالتالي يجب أن يبدأ نوع من التفكير الجديد للنظر في كيف نستطيع الخروج من هذا المأزق بأقل التكاليف الممكنة . وكما أشار أ. د. سعد الدين إبراهيم نحن في حالة إحباط . فكل من ينظر الى الخريطة السياسية العربية أو الاقتصادية العربية لابد أن يشعر بإحباط عميق جدا لأنه ثبت أن كل التوقعات أو الآمال التي كانت موجودة وقت أزمة الخليج - كلها تقريبا ودون استثناء - كانت نوعا من القلاع على الرمال .

أول قلعة على الرمال هي نوايا الحكومة الأمريكية ونوايا إدارة بوش ازاء هذه المنطقة . كنا نعرف بالطبع أن التدخل السريع الضخم لم يكن لحماية الكويت ولكن كان لاسباب تتجاوز الكويت وتتعدى ذلك الى مصادر الثروة في هذه المنطقة . فاهمية البترول ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية أن يكو لها حضور بالنسبة لهذه الثروة التي سوف تتعاطم في المستقبل .. كلها مسائل معروفة ولم تكن في السر . ولكن كان الأمل كبيرا جدا ، خصوصا بعد التدخل السريع لمصر وإعطاء مظلة تمكّنت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية . أن تحقق كل أهدافها وبأقل تكلفة ممكنة - أن يكون الثمن هو علاج المشكلة المزمنة في المنطقة وهي الصراع العربي الاسرائيلي . وقد تبين على العكس من ذلك أن الحكومة الأمريكية لم تسر على سياستها القديمة فحسب وإنما استغلت القوة التي اكتسبتها في المنطقة الى أبعد ما كنا نتصور . فالولايات المتحدة الأمريكية تدفع الأموال لكي يهاجر الفلاشا الى اسرائيل كما دفعت مبالغ ياهظة للاتحاد السوفيتي لانتقال اليهود السوفيت . وكل الهموم العربية بخصوص القضية العربية الاسرائيلية لم تدريخلد الادارة الأمريكية على الإطلاق . ومن ثم يمكن القول أن هذه كانت قلعة على الرمال ، ونحن في وضع أسوأ بكثير جدا ووضع القضية الفلسطينية أسوأ بكثير جدا مما كان .

القلعة الثانية على الرمال تتعلق بالعلاقة بين مصر والبلاد الخليجية . فكان الأمل أن تكون هذه العلاقة مختلفة عما أسفرت عنه في الواقع . وكنت أعتقد أن مصر أثبتت بتدخلها انها هي القوة في المنطقة العربية ، خصوصا بلاد الخليج لابد أن تلجأ اليها لحمايتها إن لم يكن عسكريا فعمل الأقل من الناحية السياسية . وتمكين قوة عربية أن تأتي الى المنطقة كان الأمل منه وكما أشار

المستشار محمود حافظ غانم أن يكون لمصر دور فيه . وأن يكون فيه حلقات متصلة بعضها ببعض بين النظام الأمنى والنظام الاقتصادى ليربط بين مصر ودول الخليج . فكنا نتوهم فى شيء من الأحلام أنه سيكون لنا مركز ممتاز فى منطقة الخليج ، وأن هذا المركز الممتاز سوف يمكننا من علاج بعض مشاكلنا الاقتصادية . وكان البعض على استعداد التفاوض عن بعض النواحي سياسيتنا إذا كان الثمن هو علاج مشاكلنا الاقتصادية .

أما القلعة الثالثة على الرمال فتعد أهم النقاط التى تحتاج الى تفكير . إن الأزمة وما ترتب عليها من نتائج أحدثت شروخا كبيرة جدا فى الفكرة العربية وفى العلاقات العربية . وأعتقد أن أعداء البلاد العربية كانوا يتحينون الفرصة لوجود هذا الشرخ العميق الذى حدث . فنحن الآن لا نعرف إلى أى حد معاناة الشعب العراقى . ونسمع بين الحين والآخر أن أطفال العراق يموتون جوعا ومن غير دواء ومع ذلك لم يتحرك أحد فى مصر لعمل أى شيء ولاظهار أى نوع من التضامن مع أطفال العراق وإن أقول حتى شعب العراق . وبالطبع هذا شرخ عميق جدا . فإذا وضعنا انفسنا . وكان الشعب العراقى وجدنا أننا كشعب عربى لا نهتم سواء فى سوريا أو مصر أو بلاد الخليج . فالذين يسألون عن العراق ويساعدونها إلى حد ما هم إيران وتركيا وبعض البلاد الغربية . فقد أدى هجوم صدام حسين والتلف الذى أحدثه أننا أصبحنا نشعر بشعور لا انساني إزاء بعضنا البعض . وهذه أكبر النتائج السلبية التى ترتبت على أزمة الخليج .

والآن لا مجال لأن نبكى على اللبن المسكوب .. ولا محل لأن نندب الإطلال ونقول أن ما حدث كله كان ضد ما نتوقعة . ولكن المطلوب من المجموعة التى قامت بإلقاء هذه المحاضرات أن تبدأ فى تفكير إيجابى بعض الشيء حتى نتخطى هذه الأزمة العنيفة التى نمر بها من ناحية واقعية .. بعمل شيء من أجل أطفال العراق ونبدأ فى تفكير عمل عن علاقة البلاد العربية ببعضها البعض وماذا يكون شكلها فى ضوء المتغيرات وأحداث الأزمة .

عندما تحدث ١ . د . على الدين هلال عن النظام العالمى الجديد طرح تصورات عديدة عنه دون ترجيح نهائى وكان تعليقى فى حينها أن كل دولة لها حق الحركة بناء على قدرتها الكلية وطريقة حركتها ستتوقف على ما تعتقده أنه النظام العالمى وأساليب وقواعد رد فعله . وحركة الدولة فى أى نظام عالمى تتوقف على قدراتها الكلية أساسا وليست على التحررات الاقتصادية أو السياسية فكليهما وسيلة فقط لزيادة القدرات الكلية التى هى مرتبط الفرس والقدرات الكلية هى فى النهاية قدرات اقتصادية وعسكرية فعلية يدخل فى تكوينها وأنشائها عناصر ليس هذا موقع الحديث عنها . ومن هذا المنطلق اختلف قليلا مع رأى ١ . د . دويدار بالقول أن الدولة التى سيكون لها السيادة فى المستقبل هى اليابان الى حد ما وذلك لعدم وجود قدرة عسكرية أولا ولاعتمادها على التطور التكنولوجى الأمريكى لبناء اقتصادها (وهى ما تحاول معالجته الآن) ومع ذلك وبالمصادفة فقد أظهرت الهيرالد تريبون اليوم تحذيرا من الـ CIA إدارة المخابرات المركزية الأمريكية بأنه قد تصبح اليابان بعد ربع قرن لها السيادة وكذا ظهرت كتب أخرى أمريكية آثارها الكتاب اليابانى « The Japan that can Say no » والذى أوضح أن الولايات المتحدة تخطط على مستوى الثوان وأن اليابانيون يخططون على مستوى الثوانى والسنين .

والواقع أن ما نعانى به مصر هو أزمة قدرة على أن نفى باحتياجاتنا وأن نتقدم تكنولوجيا لنوجد لنا مكانا فى عالم اليوم . وفى ذلك يجب أن ننقل من أسلوب الادارة بالتعليمات والتطوير العامة الى محاولة التقدم بالمعرفة المتكاملة النظرية والتطبيقية والارتكاز على المعلومات الكلية والجزئية . وفى ذلك ينقصنا الكثير فى مصر وعلى رأسها المفاهيم والنظم والأساليب التى تكمن خلف القدرة على التطبيق . وإذا حاولنا مقارنة أنفسنا بدول أوروبا الشرقية فسنجد أنه رغم أنها تعاني قصورا الا أن ما نعانى من قصور أكبر ومع ذلك فمرحلة الانتقال فى هذه الدول ستستغرق وقتا والتغيير القائم كتغيير كلى سيتحول الى تدريجى فى أول ارتظام بانعكاسات جانبية واسعة . وهذا التغيير عادة ما يطلق عليه One step function والذى أرى أن مصر غير قادرة على تحمله ، هذا من جانب أما الجانب الآخر ، وهو ما وجدت أنهم يسارعون فى معالجته فى أوروبا الشرقية التصور بأن تغييرا واحدا قادر على فعل كل شيء سواء بالتحرر الاقتصادى أو

بالتغيرات السياسية أو انتظار الافتراض من الخارج للتحرك والتطور الى الامام . ان ذلك يعتبر في رأى نظرية جزئية بشتى المقاييس والواجب هو ان نتطرق الى ما يمكن ان يحررنا من داخلنا والا نترك سواء بدأ حركتنا أو أسسها على تحرك خارجي أوسع بالخارج ، على الأقل ليس على الخارج فقط ، وترك الأمور كذلك يزيدنا تعقيدا ويقلل احتمالات النجاح . ان أى دراسة عميقة للإمكانيات التي بداخل مصر يمكن أن توضح لنا ما ينقصنا للانتقال سواء صقل لقوتنا البشرية أو إعادة النظر في نظم عملنا وإنجاز أعمالنا . وينظر الى الإمكانيات البشرية في المستويات المختلفة فسيبرز أمامنا انها تحتاج لصقل مبدئي الأماكن التحرك وليس دلالة على ذلك أوضح من أن من يهاجر غربا يجد مكانا له بعد فترة محدودة . كما أن هناك من المهاجرين المصريين في الخارج الكثير الذي يمكنه أن يشارك في هذه العملية والمساعدة في تكوين الكتلة الحرجة التي يمكنها أحداث التأثير .

ونحن الآن في نظام عالمي جديد علينا أن نتصور أبعاده وتفاعلاته ونحدد دورنا فيه على المستويين الإقليمي والعالمي وإن يتأتى ذلك الا بزيادة قدراتنا المصرفية ووضع رؤيا لنا وخطوات انتقال واضحة ومرنه من خلال مراجعة مستمرة وحسم عند وضوح المواقف .

تعرضت الندوات في السنة الماضية لموضوع عام وهو التطورات الدولية الجارية وكيف أنها تمثل بالنسبة لمصر محاذير يجب أخذها في الحسبان ومحاولة إقلال الآثار السلبية التي قد تنتج عنها ، كما أنها تتيح فرصا يجب علينا أن نستغلها لتعظيم النفع من ورائها . ولقد كانت الندوات مفيدة جدا وأثارت موضوعات هامة . هذا هو دورنا فقط ، إثارة الموضوعات وبحثها واقتراح الحلول المختلفة . وقد يثير ذلك التساؤل عن ندوات العام القادم . واتفق مع كثير من الزملاء في أننا نحتاج الى التركيز على الجبهة الداخلية . فلا يخفى علينا نحن مقدمون على فترة حرجة وعصيبة وهذا شيء طبيعي مع مرحلة الانتقال ، وبالتالي على المفكرين أن يلفتوا الأنظار الى هذه المشاكل وطرح الحلول المقترحة : واعتقد أن الملتقى الخاص بنا وبالمراكز المختلفة التي تشارك فيه يمكن أن تسهم في المرحلة القادمة في هذا الصدد .

ويمكن الإشارة الى قائمة موضوعات ، تحتاج منا لتفكير لأعدادها جيدا . وإذا اتفق واستقر الرأي على هذه الموضوعات ، أقترح تشكيل ثلاث مجموعات أساسية تتناول نواحي مختلفة ، الناحية الأولى تتعلق بالإصلاح السياسى وما يفضى أن يحدث ، فيما يتعلق بالتعددية الحزبية في مصر وكيفية تعميقها وزيادة المشاركة الشعبية والقضاء على حالة اللامبالاة التي نشكو منها جميعا وقد يكون هناك تفصيلات أكثر في هذا الصدد يطرحها رجال السياسة ومركز الدراسات السياسية والذي يمثلته الآن ا . د . أحمد يوسف .

الجانب الثانى : يتعلق بالتطورات الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بأوضاع الموظفين لقد كانت فئة الموظفين تسهم تقليديا بدور كبير في التطور الاجتماعى وسياسة مصر ، انما حصل لها تآكل بسبب الازمات الاقتصادية التي تعاني منها هذه الفئة . ويتضمن هذا الجانب أيضا ما يتوافر بيننا جميعا من تفشى الفساد وظواهره في الجوانب المختلفة . فهذه ظاهرة اجتماعية تحتاج الى تحليل لهذا الفساد الذى يمكن أن يقضى على حضارات قائمة ومزدهرة ، ناهيك عن مجتمع يريد أن يتقدم ويقوى . وفي هذا الجانب أيضا يثير التساؤل عن أسس التمايز الاجتماعى الذى على أساسها كيف يحدث التمايز في المجتمع ، بالإضافة الى جوانب أخرى مثل الحوافز على الإبداع الخ .

الجانب الثالث يتضمن النواحي الاقتصادية . فهناك مشاكل جوهرية جدية بالاهتمام .. مسألة السكان .. التعليم .. مشكلة المياه - وهي مشكلة ليس لها جانب داخلي فقط ولكن جانب اقليمي ايضا - مسائل النمو والعدالة الاجتماعية اقتصاديا .. السياسات النقدية والمالية والتجارية .. استراتيجية التنمية التي يجب أن نسلکها خلال العقد القادم بما تشتمل عليه من تطوير وتكنولوجيا .. وتصنيع قطاع الزراعة .. الأمن الغذائي .. ماذا سنفعل فيما يتعلق بالمشكلة الخائفة من بطالة وتضخم .. هذه السياسات الاقتصادية التي تتبع ضمن اطار الاصلاح الاقتصادي .

واخيرا يمكن القول أنه قد نحتاج نحن كملتقى فكري أن نوجه عنايتنا لهذه المشاكل والأمور . وما اقترحه وأطره الآن أن العام القادم قد يحتاج منا الى تناول هذه الجوانب الداخلية كنوع من دق ناقوس وأسهم منا فيما قد نراه أنه يمثل مشاكلنا الداخلية والتي ينبغي أن نواجهها .

يمكنني نقل بعض الانطباعات عن المؤتمر الذي عقد في أوائل الشهر الماضي في امستردام بجمعية التنمية الدولية وكان عنوانه « المستقبل لعالم واحد أو لعوالم متعددة » وما سمعناه الآن في هذا الاجتماع هو الذي سمعناه في ذلك المؤتمر . هناك آراء متعددة معظمها يتجه الى الاحباط والشك في النظم القائمة وليس هناك من يتحدث عن النظام العالمي الجديد بقوة كانه أت . فعل مدى ٤ أيام سمعنا فيها محاضرات وكلمات كثيرة من مجموعة من الباحثين والدارسين على أعلى مستوى . ولا يمكن ان نكتشف من خلال هذه المحاضرات والكلمات خطأ واضحاً متقائلاً ، وقد يكون أكثر المتقائلين كان متقائلاً بحذر .. أو بشروط . هذا الشعور يعكس لنا اوضاعنا في مصر أو في المنطقة العربية . مجمل القول ان ما سمعناه اليوم في هذا الاجتماع هو انعكاس لشعور عالمي في الحقيقة اذا أخذنا المؤتمر كمقياس عالمي . وقد وصل الأمر الى انه في الكلمة الختامية الأساسية في المؤتمر - an pronk . J . MR يانج برونك وزير التنمية في حكومة هولندا - وهو متحدر جداً ومن أنصار التنمية على الاساس الانساني وليس على الاساس الاقتصادي وله تاريخ طويل - تحدث قائلاً ان الحرب الباردة قد انتهت ولكن الاطمئنان الآن أقل مما كان Security now less than before . فتعتبر حرب الخليج حالة فشل للنظام الجديد . فالمفروض ان النظام الجديد يحل المشكلة بدون حرب . فاذا كان النظام الجديد الذي نشأ عجز عن حل المشكلة بالطرق السلمية ، فبعد هذا فشلاً . ويمكن القول ان هذا الكلام فيه تجاوز بعض الشيء ، كما يمكن القول أيضاً ان النظام الجديد لم يأخذ الوقت الكافي لكي ينشأ .

ظهر خطر لم يفصح عنه ويدون تصريح من أفراد متصلين بالكتلة الشرقية ، وهو أن القوة العسكرية السوفيتية مازالت قائمة . ولم يذكر هذا صراحة وإنما ضمناً . فالقوة العسكرية النووية والعادية مازالت متمركزة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ولم ينقص منها أي شيء ، وهذه القوة ظاهرة الآن كقوة يمين في الموقف السياسي . إنما الخشية في الغرب أن هذه القوة قد تظهر اذا حدثت تطورات معينة وهي قوة على المستوى العالمي وليست على المستوى المحلي فقط . وقد يكون هذا من الاخطار التي تدفع الغرب الى العمل على مساعدة جوريا تشوف حتى لا تتحرك هذه القوة الضخمة . وعند الحديث عن ٢٥٠ ملياراً .. أو حضور جوريا تشوف اجتماع السبعة .. هو نوع من أنواع التقارب الذي قد يكون له أغراض مختلفة ، إنما من ضمن

اغراضه تحييد القوة العسكرية السوفيتية داخليا وخارجيا . ومن المتوقع بالطبع اذا تحركت القوة السوفيتية ستتحرك داخليا أولا بالاستيلاء على النظام مرة أخرى . وقد يصح ما يحدث في اطار الدول الافريقية بأن يتولى الجيش السلطة ويعمل على ادخال الديمقراطية وهذا هو النمط السائد الآن أن يكون أول اعلان للجيش هو اعلان نحو الديمقراطية ! وهذا النمط حدث في بلاد كثيرة معروفة للجميع . فالخشية من تحرك القوة العسكرية في الاتحاد السوفيتي . أما دول أوروبا الشرقية فليس لها قوة عسكرية ذاتية وإنما هي قوة سوفيتية ولازال الجنود السوفيت موجودين في دول أوروبا الشرقية ، صحيح أن هناك جدول زمني للانسحاب إنما جدول بطيء .

مما قيل أيضا في المؤتمر المذكور فيما تقدم أن أمام العالم بديلين معروفين . بديل القوة الأمريكية المنفردة حتى لو كانت مغطاه بغطاء سياسي من الأمم المتحدة . والتعبير الذي سمعناه عن الأمم المتحدة U . N . has been hijacked by the U . S . A أى الحكومة الأمريكية استولت على الأمم المتحدة - كالاستيلاء على الطائرة - وتوجهها وتشغلها لصالحها .. إنما هي قوة منفردة .. هذا بديل . وطبعاً هذا البديل له مظاهر عديدة ، يجوز في داخل هذا البديل أن يكون للأمم المتحدة دور ، إنما في اطار السياسة الأمريكية وليس ضد السياسة الأمريكية . وبذلك يعطى شرعية للتصرفات وفي الوقت نفسه القرار النهائي أمريكي منفرد . والكثيرون يطلون ما حدث في عاصمة الصحراء بهذا الشكل ، أنه قرار أمريكي مغطى بغطاء دول وأن هذا الوضع اضفى راحة على الدول الأخرى ويستتمر في هذه الراحة بشروط معينة . هذا هو البديل الأول ، أما البديل الثاني أن الأمم المتحدة هي التي تكون لها سلطة فوقية ، ويكون هناك رأى دولي مشترك في حدود شرعية دولية مع بعض التعديلات والتقويات المختلفة . والقوة الحالية الممثلة في قوة الولايات المتحدة الأمريكية تعمل الى حد كبير تحت هذه المظلة الحقيقية . وهناك من يقدر أن الوضع الثاني سيظهر بعد فترة يكون الوضع الأول استنفد قوته فيها ، لأن الولايات المتحدة لن تستطيع حكم العالم وإن تستطيع كل مرة أن تؤثر بقرارات من الأمم المتحدة ، خاصة اذا حدث تغيير داخل في السياسة الأمريكية الداخلية لأسباب اقتصادية وربما لأسباب أخرى . فالانطباع المأخوذ من

المؤتمر أننا سنسير تحت البديل الاول .. الهيمنة الامريكية المغلفة بالقرارات الدولية ثم بعد ذلك قد ينقلب الأمر الى الصورة الأفضل بعد درجة من المتاعب المختلفة والخبرات ، حتى يكون القرار هو قرار دولي . انما المحرك الفعال في هذا القرار الدولي قد يكون على الأقل من ناحية القوة العسكرية للقوة الامريكية ومن الناحية الاقتصادية للكتل الكبرى .

كان هناك شبه اتفاق في المؤتمر انه بانتهاء فكرة التوازن بين الكتلة السوفيتية كقوة مع الكتلة الامريكية ستظهر اتجاهات كثيرة لنزاعات محلية واقليمية وبين دول العالم الثالث ، وهذا مانراه فعلا الان . فبدأت تحاول كل طائفة أو شعب أو مجموعة أن تسترد ذاتيتها وحقوقها سواء داخل الاتحاد السوفيتي أو في مناطق أخرى من العالم بما فيهم المنطقة العربية . ومثال على ذلك ما حدث بين الاكراد والشيعية ، فكانت هناك رغبة شعبية واضحة جدا وسط الشعب الكردي ، وقد كتمت هذه الرغبة بالقوة العسكرية التي اتفقت فيها مصلحة العراق مع مصلحة أمريكا . فنزول التوازن السوفيتي الأمريكي الموجود في الحرب الباردة سيؤدي الى نزاعات اكثر . انما هذه النزاعات ستكون تاريخية يعاد اثارتها وليس من نوع النزاعات السابقة التي كان تدخل الدول الكبرى هو العامل الاساسي فيها . فلا توجد غير دولة واحدة كبرى وليس دولتين ، اذا ستكون النزاعات من نوع آخر انما عددها اكبر . وبالتالي عملية نزع السلاح ستكون عملية صعبة ، والبيانات التي ذكرت حتى الان أنه لم يحدث تخفيض حقيقي في نفقات التسليح سواء على مستوى العالم أو على مستوى العالم الثالث .

من ضمن الكلمات التي قيلت في المؤتمر أيضا أن التوتر قد زاد في العالم والأمن قل أكثر مما كان من قبل . ويرجع المتفائلون هذا الى أنه رد فعل طبيعي لحالة الكبت التي كانت موجودة للشعوب والمناطق المختلفة . وقد عبر أحد الافريقيين عن الموقف في افريقيا في الجملة التالية : -

man eats north africa
انهم غير قادرين على محاربة بعضهم . وبالفعل الحالة في افريقيا وصلت الى هذا الحد .

وما سمعناه من الناحية الفكرية في هذا الاجتماع هو بذاته صدى لما سمعناه في المؤتمر . وخاصة فيما يتعلق بملاحظة أ . د . هلوده أنه في النهاية يجب على كل دولة أن تعمل قدر طاقتها . فلا توجد دولة تبغى السيطرة ، والمشاكل الداخلية والخارجية كثيرة ، والسيطرة لها ثمن غال جدا . ومن ثم فالتوجهات الى الإصلاح الداخلي والتنمية الداخلية وحل المشاكل الداخلية أصبح له الأولوية في معظم دول العالم الكبيرة والصغيرة . وليس معنى ذلك أن الصفات الدولية انتهت انما معناها أن المشكلات الداخلية زادت ، سواء من الناحية الاقتصادية أو التكنولوجية أو الاجتماعية . وعلى سبيل المثال ذكر في الأشهر الأخيرة أن الفائض المالي الألماني انتهى تقريبا أو جزء كبير منه انتهى على ألمانيا الشرقية والكتلة الشرقية . أيضا هناك صعوبة في تسديد العجز الأمريكي لأن الدولار زادت قيمته ولا يوجد فائض مالي ألماني يوجه الى أمريكا . أما الفائض المالي الياباني يوجه لخدمة السياسة اليابانية ، بالاستثمار في شرق آسيا - اندونيسيا وتايلاند وماليزيا - وهذه هي منطقة المستقبل الياباني وليس أمريكا الشمالية . وكان رأس المال الياباني نشيط جدا في السنوات الماضية بمحاولات الدخول الى أوروبا وأمريكا الشمالية قبل أن تغلق هذه المناطق على نفسها . وقد دخل رأس المال الياباني بالقدر المستطاع ولكن هناك محاولات أخرى خاصة وأن الدولار الأمريكي زادت قيمته والفائض المالي الياباني اتجه وجهة ثانية . علاوة على ذلك تتجه هذه الفوائض اليابانية الى حد أكبر على رفع مستوى المعيشة الداخلي بزيادة الانفاق والاستهلاك المحلي . وكان هذا من ضمن طلبات أمريكا نفسها لكي تكون اليابان أقدر على استيراد بضائع أمريكية وقبول أكثر لنشاط الشركات الأمريكية . أما الفوائض المالية الكبيرة لتايوان ، فلم يذكر أحد أين تتجه ، انما مفهوم انها مفتوحة على السوق الدولي بشكل حر وتجاري أكثر منها بشكل سياسي .

لم يتطرق أحد في المؤتمر الى موضوع البترول أو الشرق الأوسط . وهناك نوع من الحذر في الكلام في هذا الموضوع . فالبترول يحترق وعندما يحتاج اليه الغرب في أي وقت سيحصل عليه ، فلقد كانت السيطرة الغربية على البترول مؤكدة وستكون أيضا في المستقبل .

كان هناك تقادى كامل في المؤتمر المذكور للنزاع العربي - الاسرائيلي . وقد تكلم أحد الزملاء الجزائريين بالاسلوب الذي تعودنا عليه من ٥٠ سنة عن اسرائيل .. عن حق الوجود .. والاعتداء .. والتوازن .. والدولة المفتصبة .. الخ الا ان قام أحد الاسرائيليين بالرد أن هذا الكلام خارج الموضوع . واضح أن النفوذ الصهيوني قوى جدا لكن ليس ظاهرا . هو ظاهر بأن الموضوع لم يثر ، انما لم يكن ظاهرا بشكل كامل .

خلاصة الموقف أن الاراء التي سمعناها من زملائنا في هذه الجلسة هي انعكاس يكاد يكون مطابقا الى الوضع العام في الفكر العالمي . ولقد تضمن هذا المؤتمر الكبير حوالي ٦٠٠ أو ٧٠٠ شخصية ، والعديد من الجلسات ، وكبار الشخصيات . تناول المؤتمر عدة موضوعات عن البيئة والمرأة والطفل والحقوق ... الخ كل الاجندة المعروفة في هذه النواحي . وقد عرض الرئيس نيريري وضع الجنوب :

الفهرس

مقدمة

- ٥ للدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن

الفصل الاول

- ٧ المناخ الدولى وانعكاسه على سياسات التنمية فى مصر
الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن

الفصل الثانى

- ١٩ مستقبل دول الجنوب السيد عبد اللطيف يوسف
الحمد
الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله

الفصل الثالث

- ٣١ قضايا البيئة المعاصرة فى العالم وفى مصر
الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص

الفصل الرابع

- ٦٩ حول مستقبل التطورات الاقتصادية والسياسية فى
الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية
الدكتور محمود عبد الفضيل
٨٤ تعليق: الدكتور محمد رضا العدل

الفهرس

الفصل الخامس

دقائق التطوير الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي ودول
أوروبا الشرقية .
الدكتور أحمد سعيد دويدار ٨٩

الفصل السادس : حول مستقبل النظام الدولي
د . علي الدين هلال ١٢٧

الفصل السابع

الابعاد الثقافية للنظام العالمي الجديد
الدكتور سعد الدين ابراهيم ١٤٣

الفصل الثامن

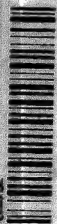
عالم واحد أم عوالم متعددة - ندوة ختامية
ادارها الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن ١٦٥

صدر من السلسلة :

- دليل الضرائب
- بنوك مصر
- تنمية المال في الاقتصاد الاسلامي
- شركات توظيف الاموال - الاسطورة - الانهيار - المستقبل
- دليل الجامعات ومؤشرات القبول
- صناعة الدواء والمافيا العالمية
- التنمية الصناعية في مصر
- البنوك الاسلامية
- الدليل القانوني لتوظيف الاموال
- المعونة الامريكية لمن - مصر ام أمريكا ؟
- قرارات النقد الاجنبي والسوق المصرفية
- دليل الضرائب - الجزء الاول والثاني
- المعضلات الاسلامية في قضايا الاقتصادية - الجزء الاول والثاني
- صناعة السياسة الاقتصادية في مصر (٧٤ - ١٩٨١)
- كيف تستورد سيارة
- دليل التعامل مع الجمارك
- القوانين الاقتصادية الجديدة
- اتجاهات السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار
- ديون مصر وديون العالم
- دليل المصطلحات الاقتصادية القومية
- العاملون في الخارج بين الضياع والتنظيم
- شركات توظيف الاموال والانفتاح الاقتصادي
- تجربة البنوك الاسلامية
- التجربة الليبرالية في مصر واداء شركات القطاع العام
- تشريعات الاستثمار
- دليل الاستثمار في مشروعات التنمية الاقتصادية
- زلزال الخليج من الغزو العراقي إلى المجهول
- الشركات دولية النشاط
- دليل إستصلاح الاراضي
- الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية
- التطورات الدولية الجارية
- السوق الدولية للسلاح
- المعاملة الضريبية للمشروعات الاستثمارية
- القواعد الجديدة للتصدير والاستيراد

مكتبة الاسكندرية
مكتبة الاسكندرية
مكتبة الاسكندرية

Bibliotheca Alexandrina



0404351

